

التقرير المعقول في تبيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء
وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا افتراء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بخادم
احمد غفر له الله الصمد لما التمس مني اخلص الاحباب وعمدة الاصحاب لا سيما عزيزي واخي لا رشد المولوي علي محمد سلمه الله الى
الابد ان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة
التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما يقتضيه التأليف لا آمن الزلات في هذه الورقيات فارجوا من الناظرين ان يجبروا ويعلموا الاصلاح على
خطيئاتي ويسدلوا ستر العفو على زلاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبول الخواص
والعوام وسندا للامين [illegible] العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله
ومحصوله لما كان كلام المصنف اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح
والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا
والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء ومحصوله بقيته
وفي الصراح حاصل الشيء ومحصوله اي بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى الموصول وكرماض معلوم من التذكر في القاموس
التذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر وذكرى وذكرة ياد كردن من نصر ينصر بعض المحققين اي السيد الشريف في حاشية
الرضي قيل كأنه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام [illegible]
مناظرة لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المصنف بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث
يحتمل ان يفصل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحرف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على
معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم ذكر المضاف اليه لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر
المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان مقصود المحقق
المصنف منه مثل هذا الكلام بل المصنف يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه

على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة أخرى انتهى ورد بأنه قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو ايضاً محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى في آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصده اولا وقيل في بعض الحواشي ظاهر كلام الشارح ونصه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق متحد معه بأن السيد اخذه من كلام المصنف الا انهم نعم في قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذ من غيره انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة السيد السند في حاشية الرضي يأبى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره واورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول في تحقيق معنى الحرف بما طائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفيفة لتكون على بصيرة منقول كما ان في الخارج الى آخر ما ذكره الشارح يدل على ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن الذكر على سبيل التحقيق كما شهد عليه اللغة نعم قوله وهو محصوله يدل على ان هذا التفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه قد علمت من كلام المصنف فيه وجدنا معنى مستقلاً ووجود معنى غير معنى مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال اي السيد السند في حاشية الرضي شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعاً له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعاً لامر في الملاحظة وقد لا يكون موجوداً قائماً بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير والتبعية اولا التغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به وتقدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود وموجوداً قائماً بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفاً لامر تابعاً له في التحقق فالمشبه به شيئين كالمشبه على ترتيب اللف والنشر قيل انه لو قال كما ان في الخارج موجوداً قائماً بذاته هو موجود في ذاته وموجوداً قائماً بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويراً تاماً للاستعمال في في المحدود التثنية ورد بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان افيد في التنوير لكنه غير ظاهر وايضاً كون الموجود القائم بغيره قائماً في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفي المنوّر ليست ظرفية مقصودة اصلاً كما عرفت فكونه منوراً لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي يظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان يذهب الى ذلك الامر بلفظة في كما يذهب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره انتهى ورد عليه بان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نعمان

له اي لمولانا جمال الدين عليه الرحمة ۱۲

له اي للفاضل مولانا نور الحق الدهلوي عليه الرحمة ۱۲

له اي للفاضل مولانا عصام الدين عليه الرحمة ۱۲

من دار واحد واجيب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم معنى الخ لا ما توهم بعض
الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله المدار في نفسها والعجب انه مامر بيان وجه استعمال كلمة في على ان قولنا السواد في
زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية كك في الذهن معقول هو
مدرك قصدا ملحوظا في ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجي وذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقوم به
وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم المفردات
المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء التي تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة
بالوصف الثاني فالمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض ووجه التشبيه ظاهر ولا
يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف
المدرك قصدا والمدرك بتعاقب ما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود
في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود الخارجي ايضا وقد
لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يلحقه اي ذلك الموجود الذهني
الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم يخل من امور تعرض
لها بحسب الوجود وتختص به فلا يكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار اعتبار المطابقة واللامطابقة
على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظة من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق في الخارج وان لا يكون
ويمكن ان تجري عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود في الذهن
فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى
مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها ويسمى مثل
ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور
لا يعرض لها في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا
الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي هي عارضة لها
في الوجودين فيصح ان يحكم بها عليها في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في
الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة في الذهن اذا اخذت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج
سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر

عن اعتبار كونها ذهنية فقد يكون ممتنعة وقد لا يكون الا ان الحكم بامتناع احدها او امكانها لا يمكن الا حال وجودها في الذهن

فتأمل لا يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال

القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل والاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص

الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون

طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة

او كون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف واجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند

من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو

مدرك قصدا او ملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ فانه مع ذلك لا

يصلح ان يكون محكوما عليه وبه اجيب عنه بوجوه احدها ان الواو بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه او به

وثانيها ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما عين ان يكون

مسندا الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار ليلا يلزم خلاف وضعها وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك

ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه انما لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن

الفعل وبالجملة انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجود

احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدرك كان احدهما مستقل

لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة

والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فح تعقل معنى من تبعيتهما لا بذاته والة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون

تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر

بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها بهذا ظهر ان ما قيل

ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة

ملاحظتها لفهم معناه ثم قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين

باطل لان منشاءه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم

كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه ولانم

ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما كذا

باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير المغايرة مطلقا بل ما يكون التعلق به كونا
حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح لشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بديهة فان النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى شيء قصدا لا تتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة تتمكن من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا تتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا فان قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية
بعدم الصلاحية لهما فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها وانما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان
قيل فهي في حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم
عليها يعني انها ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتأمل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا النسبة القيامية لزيد واقعة صحيح ويتعقل النسبة
المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل
ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول وكذلك مفهوم الابتداء كما بينه الشيخ والاقرب الى
فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك
اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احديهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة
آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان توجه بهذا الحكم عليها وتلتفت الى
احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة ح مشاهدة غير ملتفت اليها
فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى
الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذ لاحظ العقل لما ذكر ان المدرك
في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته فيصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما فصور
في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه
بانه يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا وضع له
لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم
ولفظة من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من
حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف الى
السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس لها افراد حقيقية ورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصا

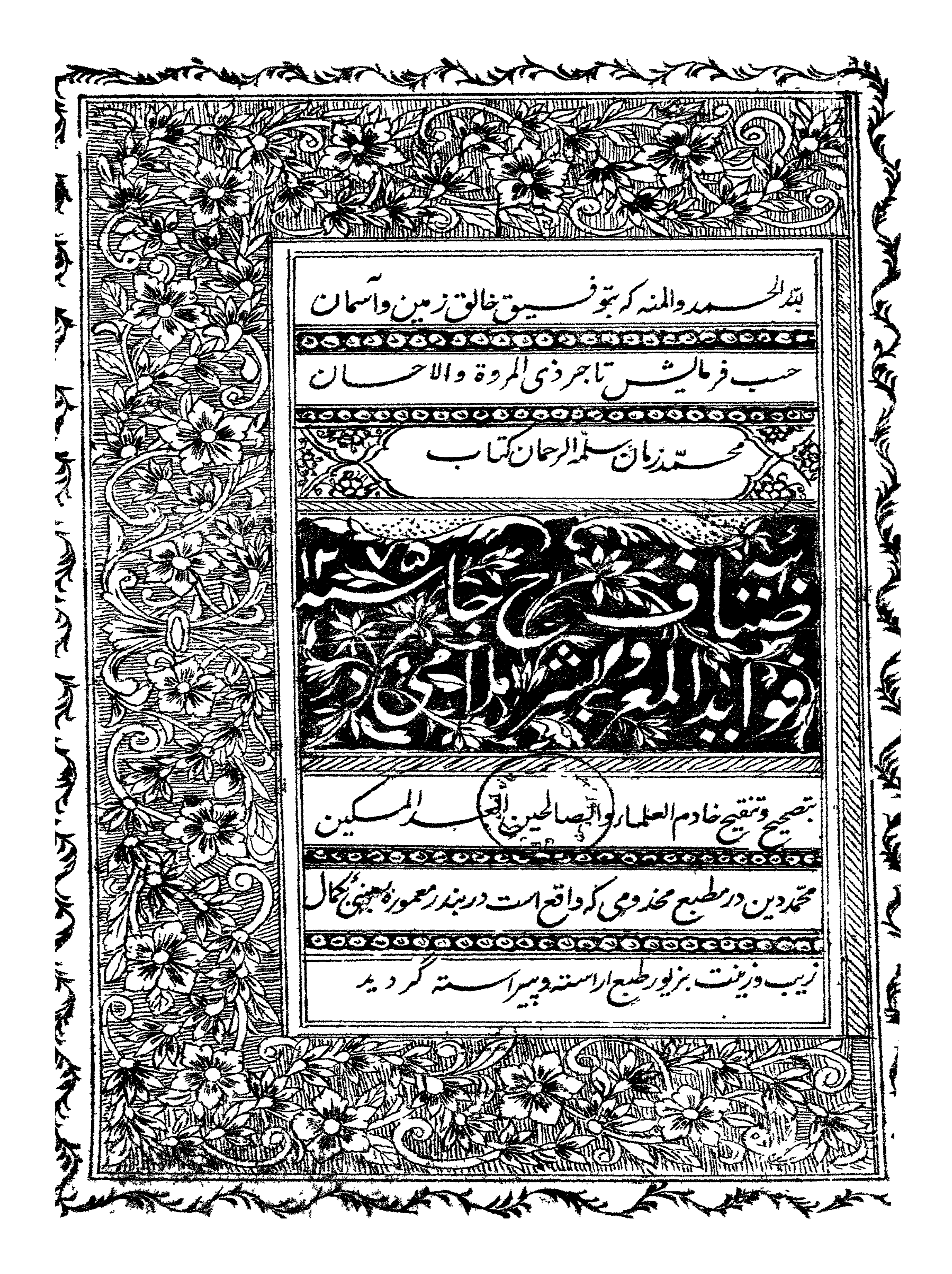
المفهوم الابتداء الكلي لكان من والا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف
الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى في نفسه في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك الجزئيات
ليست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل الا ان يقال في
التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد منه المفهوم
الكلي وفي قوله واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام موافقا
لما ذكره في قوله والحاصل فتأمل قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال
كونه مقصودا او ملاحظا باعتبار الذات او منصوب على التميز اي بطريق القصد وبالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى مستقلا بالمفهومية
اي لا يحتاج في مفهوميته الى متعلق حاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق
مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون
المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص
الماخوذ بالاعتبار الاول والا لصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه
الذي يستفيد منه لا يصلح لشيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يحصل ذهنا ولا خارجا الا بما جعل آلة لملاحظة
ووسيلة الى تعرف حاله الملحوظ في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لاحظ الشيء بحيال ذاته مستقلا
يكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه
بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا لملاحظته حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها
فرؤية المرآة ح ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وبهذا اندفع ما يقال من
ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشيء تعقل الشيء لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى
الاسمي انما المضر ان يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير تفصيلا اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا
واصالة كما لا بد من ذلك في الحرف كذا في بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه
وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كعدم الالتفات هذه بخلاف
ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه لا يفهم معنى الابتداء بل يفهم ذلك له المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اي
الابتداء بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء

بالفاء ترتيبا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء وفاتة عن جعله معنى من
فانقلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد
انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من والمراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة
آه بيان له ولا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه
يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه او لا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه ويكون الدلالة ح من دوله على كذا لا يقال انه يلزم تعليل الشيء
بنفسه لانا نقول ما في من دوله متعدد وفي قوله ليدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل الذات
لا لغيره هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل
في نفس الكلمة ان مدلوليهما مدلول الكلمة لان كون مدلوليهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا
مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل بمعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى
اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقلت انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين ان الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند
انتقالها اليه وحدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في
نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير ضم كلمة اخرى وما يقع من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما
لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه الكلمة في فيصح نسبته الى الغير
بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح
الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدي ومع انه ليس في عبارة الشيخ قدس
سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر واذا لاحظنا اي الابتداء العقل من حيث هو حالة اي من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبدأ
ومن حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبدأ او كبر الدال بين السير والبصرة مثلا اي باعتبار انه رابطة بينهما الملحوظة
بتبعيتها موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى
اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظ تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين
الملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها
فانه ح يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعله آلة لتعرف حالهما اي
واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبدأ منه فان السير لا يقع مبدأ والبصرة لا يقع مبدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية بينهما
كما لا يقع زيد وقائم في قولنا زيد قائم مسندا او مسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه يلتفت اليه الذهن

معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل في الذهن في ضمن معنى
آخر كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه اي لا يمكن ان يتعقل
السامع لا يتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا
بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ماكان وضعه عاما لا يفيد الخصوص الا من ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات
كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم
كذا في بعض الحواشي ولا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولا عليه بذكر الحرف
عند السامع الا بضم كلمة دالة على متعلقه اي بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعاني
في نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اي حاصل قوله فالابتداء مثلا الى آخره ان
لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول منه على ان
ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي
قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة
بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والمحصل ينبي الكلي باعتبار تقييده
بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا
له ايضا وقيل في التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل
قصدا الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة يختلف كليته وجزئيته ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل
من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالهما فهو حينئذ معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى
تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقال حاصل الكلام
الاول ان لفظ من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعقلة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال امارة الوضع
فان قلت انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له قلت انه يلزم
ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك محال لا ضرورة تدعو
اليه من حيث انها حالات لمتعلقاتها اي الحالة هي النسبة وآلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات واحوال المتعلقات هو كونها

ابتداء وابتداء منها قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات غير متناهية لا الجزئيات واجيب بان ذلك عند من
قال بالوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى
يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص وبيص من الفرق بين الحروف
والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة
فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة
الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة و
ذلك يتصور على انحاء شتى لان البصرة يشتمل على بيوتات ويتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا بالجزئية بالمعنى
في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف
لان العنوانات كذلك كقولنا كل رجل كذا فتامل واما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ
في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون
محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه وبه لابد ان يكونا ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال
فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة ابنية عن التفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن
ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتعبير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني اذ لا
في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لابد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد
ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان يكون محكوما عليها وبها
لتعبر النسبة بينهما لا يمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه
وبه لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شئ من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه
وبه لوجود النسبة بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول
كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لكون الالات لملاحظة احوالها وهذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي
معنى الحروف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف يدل على معنى في غيره والمراد بغيره متعلقاتها
ويكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره ملحوظة الة لمعرفة غيره وكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره هذا اخر ما تيسر لي
في هذا المقام بفضل الله الملك العلام ٥

فهرست ابحاث فوائد ضيائیہ



لله الحمد والمنه که بتوفیق خالق زمین وآسمان

حسب فرمایش تاجر ذی المروة والاحسان

محمد زمان سلمه الرحمان کتاب

ضیافت حاجات سنه ١٢٧٥

فوائد المعز و التشریف امامی

بتصحیح وتنقیح خادم العلماء والصالحین العبد المسکین

محمد دین در مطبع مخدومی که واقع است در بندر معموره بمبئی بکمال

زیب وزینت بزیور طبع اراسته وپیراسته گردید

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد
فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ
ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمطتها في سمط
التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات
التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله
وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه
بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى
حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون ابتر
اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة

الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فتم يعرفا كيف يبحث

عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءاً من افراد الكلام

ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان

من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح و

قد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها

التيام ❊ ولا يلتام ما جرح اللسان ❊ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ككلمة وتمرة

بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث

فصاعدا والكلم الطيب اول بعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة

بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد وذلك

الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة

لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم

نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ

به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ

الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف

والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو

... واحد عليه احكام اللفظ وكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه او هي مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات اعيد خلافه فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع اي تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح والاوجه ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ... مقاصده ثم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء ... اسم مكان او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت بقوله لمعنى او وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان

فليس ههنا الا الفاظ لا المفهوم الكلي والحق ان هذا النقض غير تام لان هذه الالفاظ وان كانت في هذه الحالة موضوعة لالفاظ مخصوصة لكنه لا شك انها موضوعة لمعان وهذا

سواء كان من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل و
الحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض بامثال
الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له
في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ما لا يدل جزء
لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع
وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي
ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة اللفظ
ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والآخر مفردا ولعل النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما النصب وان لم يساعده

كما اذا قيل ضرب زيد قائما فلا بد ان يكون اتصاف زيد بالقيام قبل اسناد الضرب اليه والامر ليس كذلك كما قال الشارح ١٢ عب اي سلاحه يقال لمن قتله

رسم الخط فعلى انه حال من المستكن فى وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه

صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب

الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا

سواء كان كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل

وقائمة وبصرى وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد

لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقى مثل عبد الله علما

داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم

النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل فى تعريف

الكلمة حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج

عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقى مثل قائمة وبصرى وغيرهما مما يعد

لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه

تركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون

الشىء بحيث يفهم منه شىء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد

ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع فى هذا الكتاب لكن الدلالة

لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة

كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون

بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في

المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة

فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما

من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد

بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى

يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء

تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه القسم الثاني

وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة

على معانيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة

والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم

والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او حسن صفتها ان لا تقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد الازمنة
الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو مصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة
في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه
قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام
اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم

بعدم الاقتران فيعلم ان كل واحد منهما معرف جامع للافراد مانع عن دخول غيرها

فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وقد ذكر المصنف حيث اشار

الى حدوده في ضمن دليل الحصر ثم نبه علينا بقوله وقد علم بذلك ثم صرح

بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** في اللغة

ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة **ما تضمن** اي لفظ تضمن

كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل

المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد**

اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة

او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فخرج بقوله لفظ يتناول المهملات

والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت

المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية

مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية

مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان

كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب

فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة

٩

الى امر آخر في الجملة لانه اذا كان المخاطب طالبا لاصل النسبة لا ينتظر الى امر آخر وقيل المراد ان الانتظار ليس بضروري لهيئة المركب مع قطع النظر عن المادة

١٠

او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار

فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا

مثل جسق مهمل و ديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا

اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف

كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى

الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم

ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة

وكلام المصنف ايضا ناظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد

مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ

يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي

بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون

الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك

اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في

ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ وفي فعل واسم لان

التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام بلا منها

جنس واحد اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من جنسين
اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما
الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوي في ادعو **الاسم ما دل** اي كلمة دلت **على معنى**
كائن في نفسه اي في نفس ما دل اعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى
المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذالك في الذهن معقول هو مدرك

قصد ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ويعقل هو مدركا بتجاوه آلة لملاحظة غيره

فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى

مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى

ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى

ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا

في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة

مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون

محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه

الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة

من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها

وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته

فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات

فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل واحد

منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك

الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم

١٣

بقوله ان الحرف يدل على معنى غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة
المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة من الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع
الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله ههنا بارجاعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لافادة الغرض من وضعها لزم ذكر ما
يعينها هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى منها ودلالتها على معانيها

معتبرة في حد الفضلات في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان

الفعل والا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك

المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد

الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ

الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية

الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال

لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل صريحا نحو رويدا فانه

قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا

على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه

او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها

الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان

نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه

المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين

معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في

الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

ماسواه وابى الاله من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض

خواصه ليفيد زيادة معرفته به فقال ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على

كثرتها وبمن التبعيضية على ان ماذكره بعض منها هي جمع خاصة وخاصة الشيء

ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب

بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام

اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام

ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام

اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف

هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل

فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام

للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف في

الاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل

على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع

افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة

وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة

15

ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي
ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان
يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجئ
في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر به اختصاص
ما عدا تنوين الترنم وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد
اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على دخوله لان المتبادر من الدخول
الذكر في الاول واللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم
لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة

قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال انه بتاويل المصدر
اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد
بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان
يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي
يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اى
الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهولاء
في قولك زيد قائم وقام هولاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو
عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان
جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اى لم يناسب مناسبة موثرة في منع الاعراب
مبني الاصل اى المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام
والحرف وبهذا القيد خرج مثل هولاء في مثل قام هولاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجئ في باب المبني ان علم
صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول
من قولك عربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا

هي كما ذهب بعضهم ١٢ ت قوله فالاضافة اعلم ان الاضافة البيانية انما تتصور فيما يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا كذلك

خاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام

عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في المفهوم

والامام جوز الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي مركبة

وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل

لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف احوال اواخر الكلمة في التركيب من حيث تتبع العرب

ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا

بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم

فيجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة

المقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره

ليعرف انه يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به

الجمهور ويجعل ما عرفوه من جملة احكامه كما فعل المص ره وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره

المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان

يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى

حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل

بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا

في العمل نعني في المثال المذكور لم يتحقق الاختلاف في العمل الذي هو السبب في اختلاف آخر المعرب حتى يترتب عليه المسبب ١٢ عصمت

قولنا ان زيداً مضروب وانی ضربت زيداً وانی ضارب زيداً فان العامل فی زيد فی هذه

الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظاً

نشر على غير ترتيب اللف تقديريا للاشرف فالاشرف

او تقديراً نصب على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ

او تقدير فالاختلاف لفظاً كما فی قولك جاءنی زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد او تقديراً كما فی

قولك جاءنی فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتیٌ وفتیاً وفتیٍ انقلبت الياء الفاً فصار

الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظی والتقديری اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا

ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعاً فانه قد

اختلف العوامل فيه ولا اختلاف فی آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب

بعد الجار علامة الجر وكذا الحال فی التثنية والجمع فآخر المعرب فی هذه الصور يختلف

باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فی آخر المعرب ولا فی العوامل

يعنى ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل يقتضى تحقق الاختلافين وان احدهما

اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنی الاصل مع عامله ابتداءً ويترتب

عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب

والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فی الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاماً كثيرة يذكر

فلكل هذا الحكم الخاص من هذا القبيل غايته ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اى حركة

او حرف اختلف آخره اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً او صفة به اى بسبب تلك الحركة

19

عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما يذكر فی ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى ... قوله ذاتا او صفة بان يتبدل حرف بحرف آخر او صفة

٣٠

او الحرف حين يراد بها الموصول الحركة او الحرف فالمراد العامل والمقتضي ولو التقييد على نحو مها

خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من

الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه

الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم الحد

جمعاً ومنعاً لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة

عليه فكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في قوله ليدل

متعلق بما هو خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام

فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف فغاية الاختلاف على

المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على

المعرب على التضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي

اخذت جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان الدوال المعاني المقتضية

لاعراب المعرب متعاقبة فينبغي ان يكون علاماتها ايضاً كذلك فوقع بسببها

اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحث يختلف به آخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب

على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضاً متاخراً

عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من
عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه
يزيل فساد التباس بعض المعاني لبعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب
وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا
بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات كالحال والتمييز والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه ولما كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كما
في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر
جعل علامة له العامل لفظا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى
من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب نحو جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة
لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة

٣١

قوله ما به يتقوم لتقديم الجار والمجرور على عامله ههنا على خلاف ما قال في توصيف الاعراب ما اختلف آخره به تباعد بما عنه اشارة الى ان العامل سبب تام

فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل

وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة

فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة

والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث

والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة

نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف

ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل

جاءنى طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه

قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع

المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما يجئ ذكره مثل جاءتنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف

بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد

اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها

وهنوك وهن الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة الغليظة والصفات الذميمة والافعال القبيحة

الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوى لان لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون

بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء

٣٢

الاسماء لا جنس فاعرب هذه الاسماء الستة حال كونها مضافا الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو

جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع

وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن

مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة

الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف

بهذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف

لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك

لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل

من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها

المثنى والجمع في كون معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب

بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع شيء من العرب اعادة الحروف المحذوفة

عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال

كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب

بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي

٢٣

التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين

ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب المعنى الذي هو

الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون

اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر و اثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت

مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء

المفتوح ما قبلها نصبا وجرا لكن الجمع جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو

والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا او جمع بالواو والنون في

الو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشر

والا ثلثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لان ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على

التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي والحق هذه الالفاظ على معانيها معينة ولان

في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف

لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف

اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة ولما جعل

اعرابهما بالحرف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد

منهما بتلك الحروف الثلثة وقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها

بقي المثنى بلا اعراب فخرجت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في
الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا غيرهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة
وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير الى تقسيمه النهاية فيما
سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه فقال التقدير اي
تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا
لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف ومحذوفة بالتقاء الساكنين
كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخله
حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها وما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم
في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في
هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر

٢٥

اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان

محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي آخره

ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي

رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة

ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة

وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة

رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي

اصله مسلموي سقطت النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء

في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا

بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا

ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم

ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا

بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب

او استثقل ولما فرغ من تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف

ومعرفته بمعرفة المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

مفهوم المنصرف بعد معرفة فينبغي ان يكتفي به دونه ١٢ تاشكندي

غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثرا

يجي ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة

مقامهما اى مقام تينك العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين

من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك

عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف

هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف

ووزن الفعل وهذا القول تقريب قوله زائدة منصوب على انه حال او المعنى وتمنع النون

الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف يعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم

ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا التعبير عنهما بالالف والنون

الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزائد واريد بزيادة الالف

قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا من هذا كما اذا

قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله

وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول

بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول

بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان

عنه بهم تقدير متعلق الظرف من الافعال العامة بلا قرينة واضحة اى حاصل وثابت من قبلها الالف ۱۲ رحمن قوله لو جعل الالف اورد عليه ان زيادة الالف

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريبا الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال
للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد
مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد
مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا اجتمع
في الاسم علتان حصل فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل
واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا والوزن الاصلي ويجوز ان
كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لاجل ضرورة

٢٦

حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين

لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه

للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فاذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع

صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صبت علي مصائب لو انها

صبت على الايام صرن لياليا + واما الثاني فكقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره + هو المسك

ما كررته يتضوع + فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه

زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري

فكيف يشتمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء

واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد + حبيب اله العالمين

محمد + بشير نذير هاشمي مكرم + عطوف رؤف من يسمى باحمد + فانه لو قال باحمد يفسخ الوزن ويختل

ولكنه يختل القافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف

لحصول التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة

مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه يعني اغلالا في قوله سلاسلا

واغلالا اما الجموع غير المنصرف الذي صرف المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما

اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام

٣٩

قراءته وما يتعلق باعتقاد العقيدة للتعليل لكنه لم يكن موضوعا للتعليل كالمعقود لما بين في الاصول ويتضوع اي تنتشر رائحته وما مصدرية اي مدة تكريره واعادته مرة بعد اخرى

والمكرم المحسن والرؤف الرحيم كالعطوف بالفتح فانه صفة من العطوف بالضم الرحمة وقوله من يسمى اي من من اسماء من يسمى باحمد ١٢ حل الابيات

العلتين لتكرر احديهما الجمع اى البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب

واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح

وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل لبعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اى

واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك لهما اصلا فلا يقال فى حبلى حبل وفى

حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر بخلاف التاء فانها ليست لازمة

للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كا

مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعى فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا وخروجه

اى خروج الاسم اى كونه خارجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التى تقتضى الاصل والقاعدة

ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير

الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية

والتغير انما وقع فى الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد

ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة

للاولى والابعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته

فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس و

انيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما يقتضيه القياس فيهما اعنى اقواسا وانيابا بل انهما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب

خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقوس وانياب اخراج اقوس وانيب جمعهما وقال بعض

الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه

فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه

هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا

نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا

غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل

فيما عداها من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين

احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الخروج عنه بدون اعتبار ذلك

الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي

بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى

اي في بعض تلك الامثلة مثل عمر لا دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ١٢ رحمن

التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك

الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل

اي على ما قرر مفهوم العدل ١٢

يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما في ان معناهما مكرر دون

لفظهما والاصل فيه انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ

مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى سباع ومسبع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر

خلافا للصواب مجيئها او سبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية

العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيها وضعا له واخر

جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان مبناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس

اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل آخر باحد منها علم انه

معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر

معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او اضافة

اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا

عن احد الاخيرين وجُمَع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فعلاء مؤنث

افعل اذا كانت صفة ان يجمع على فُعْل كحمر على حمراء واذا كانت اسماء ان يجمع على فَعَالَى او فعلاوات

كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جُمْع او جماعى او جمعاوات فلما اعتبر آخر احدها

واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صار

بالغلبة في باب التاكيد اسماء في اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية

وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة ككاثب وتوائم فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها لكان الاسباب

والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها اولا على اثياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة

للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ ومن لم يحكم فيها بالشذوذ ومن هنا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول

أو تقديرًا أي خروجها كائنًا عن أصل مقدر مفروض بكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع

الصرف لا غير كثلث وكذلك فإنهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية

اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده

غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما عامر وزافر عدل عنهما إلى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة

عن قاطمة وأراد ببابها كل ما هو على فعال علمًا للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في آخره

فإنهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملًا على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل حضار وظفار

فإنهما مبنيان ليس فيهما إلا سببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر

العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعلوه

معربًا غير منصرف أيضًا حملًا على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقق السببين لمنع الصرف

العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف

ولهذا القائل وذكر باب قطام ههنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف

وإنما قال في تميم لأن الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم أكثرهم فإن الأقلين منهم

يجعلون ذوات الراء مبنية بل جميعها غير منصرف فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها

عليها الوصف وهو كون الاسم دالًا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت تلك الدلالة

بحسب الوضع مثل أحمر فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال

٣٣

مثل اربع فی مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معینة من مراتب العدد ولا وصفیة فیه بحسب

الوضع بل قد تعرضه الوصفیة کما فی المثال المذکور فانه لما اجری فیه علی النسوة التی هی من

قبیل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعیة وبهذا المعنی وصفیته

عرضیة فی الاستعمال لا اصلی بحسب الوضع والمعتبر فی سببیة منع الصرف هو الوصف الاصلی لا العرضی

وصفیة فلذلک قال المصنف رح شرطه ای شرط الوصف فی سببیة منع الصرف ان یکون

وصفا فی الاصل الذی هو الوضع بان یکون وضعه علی الوصفیة لان تعرضه الوصفیة بعد

الوضع فی الاستعمال سواء بقی علی الوصفیة الاصلیة او زالت عنه فلا تضره ای لا تخرجه عن سببیة

منع الصرف الغلبة ای غلبة الاسمیة علی الوصفیة ومعنی الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحیث لا یحتاج

فی الدلالة علیه الی قرینة کما ان اسود کان موضوعا لکل ما فیه سواد ثم کثر استعماله فی الحیة السوداء بحیث لا یحتاج

فی الفهم عنه الی قرینة فلذلک المذکور من اشتراط اصالة الوصفیة وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفیة

اربع فی قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حیث

صارا اسمین للحیة الاول للحیة السوداء والثانی للحیة التی فیها سواد وبیاض وادهم حیث صار اسما

للقید من الحدید لما فیه من الدهمة اعنی السواد فانها اثار وان خرجت عن الوصفیة بغلبة الاسمیة لکنها بحسب

اصل الوضع وصفان ولم یهجر استعمالها فی معانیها الاصلیة ایضا بالکلیة فالمانع من الصرف فی هذه الاسماء

الصفة الاصلیة ووزن الفعل واما استعمالها فی معانیها الاصلیة فلا اشکال فی منع صرفها الوزن الفعل والوصف

في الاصل والحال وضعف منع افعى اسماء للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي
الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في
عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال
مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط
له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا
ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه لان فيهما فرقا فانها اي التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط
لجوازه ولابد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير
التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة
مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور

٣٥

السبب من جهة تحقق الفرعيتين لا من جهة الثقل حتى لو فرض عدم الثقل لكانت الفرعيتان متحققتين واما الثالث فلان الخفة والثقل متنافيان لشدة

الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وَتَرْتيب وَسَقَر علما لطبقة من طبقات النار

وَمَاهٌ وَجُورٌ علمين لبلدتين مُمْتَنِعٌ صرفهما لا زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره

وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط

واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فَاِنْ سُمِّيَ بِه اى بالمؤنث

المعنوى مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهٗ فى سببية منع الصرف اَلزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلٰثَةِ لان الحرف الرابع

فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فَقَدَمٌ وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى

به رجل مُنْصَرِفٌ لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها

لا تمنع الصرف وَعَقْرَبٌ وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل مُمْتَنِعٌ

صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم

ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قُدَيْمَةٌ بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عُقَيْرِبٌ

من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث

اَلْمَعْرِفَةُ اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شَرْطُهَا

اى شرط تاثيرها فى منع الصرف اَنْ تَكُوْنَ عَلَمِيَّةً اى كون هذا النوع من جنس التعريف على

ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء نسبية وانما

جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف

من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور

سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة شرطها ولم يجعل العلمية

سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية للعجمة وهي كون اللفظ مما

وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان اشار اليهما الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلمية في

اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب من العجم الى العلمية

من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان تصرف فيه

العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا تتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف

فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بلجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجم وشرطها الثاني

احد الامرين تحرك الحرف الاوسط والزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين

فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني هذا

اعتبار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث

فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فلا يخلو عن قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط

وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا

اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية السببين الآخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها

لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصين بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود

٣٧

وعلم ان ديار بكر علم للبلدة والحصين مسلم قلعة فيه ١٢ ح *

٣٨

الشرط الثاني بينهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة واخص التفريع

بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه

متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام

ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح

لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود

قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام

السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان

او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها

في بعض الصور من تكسير ان فانهى تكسيرا المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع

جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت

لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فيؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها

تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها

بغير تاء لانها لو كانت مع تاء لكانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية

الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فنور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في

الحال ولا في اسماء الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان

بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء

فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال ما بعد الفه حرفان ومصابيح

مثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما على صيغة منتهى الجموع مع

الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب

سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع ويطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد

فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا

غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية

لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها

كان كل فرد منها حضجر من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا خفاء في منع صرفه الى

اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضباع قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان

بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع ذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف

التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول مع انه يقال الجمع شرطه ان يكون في الاصل جمعا في الوصف

لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك

اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت عن

الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل

٣٩

[illegible]

مستحقة بل لابد ان يجعل صيغة منتهى الجموع علة فان هذه الصيغة متحققة في حضاجر وسراويل ومؤثرة في منع صرفهما بدون الجمعية والجواب عن السؤال

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير والجمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد يختلف

في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة

الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع في الحال ولا في الاصل حمل

في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فاني في حكمها

الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من

ان يكون حقيقة وحكما فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على

الموزن وقيل انه اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة

تقديرا ووضعا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع من الصرف

قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة وكأنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة

على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف

فلا اشكال للنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على

فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي

حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار

كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة بالفتحة نحو رأيت جواري

فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال

المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار

وكذلك جار تي جوار جواري بالضم والتنوين بناء على الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال

على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام ثم

على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال

وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف

بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين

الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت

وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول

رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة

في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت

الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة الاعلال في حالة

واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب هو صيرورة كلمتين او كلمات كلمة

واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم والبصري علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة يؤثر بها في

منع الصرف وان لا يكون بالاضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه

ما يضاده عن منع الصرف ولا إسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات

نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي

لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل

المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف

ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا الحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه و

مثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد من انهما من قبيل المبنيات

اما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها بناء على انها اصلا فلا يحتاج الى اخراجها مثل بعلبك

فانه علم البلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد

بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان من اسباب منع

الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين لمضارعتهما

الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببهما للمنع الصرف

لكونهما مزيدتين او فرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما الفي التأنيث والراجح هو القول الثاني

ثم انهما ان كانتا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل

على ذات ما ملحوظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى

اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو غير المعنى الاعم الشامل للاسم والصفة

فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد

او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما وليمتنع دخول التاء

فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كونه في صفة انتفاء فعلانة اي ان كان

الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث ليبقى مشابهتهما لالفي

التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى

لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمة

اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس

له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث

فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف

دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى

لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان

مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف

بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد

من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما

ان يختص في اللغة العربية به اي بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من

۱۴۳

فعليه الفسره به ١٢ رح قوله وهذا القدر لا يكفي كانه دفع لما يتوهم من ان وزن الفعل الذي يختص بالفعل فلا وجه لجعل الاختصاص شرط الوزن

تحقق المشروط فيه ان الشروط النحوية امارات يعلم منها المشروط فلا يلزم ان يستلزم الشرط المشروط ١٢ ت

الفعل كشمر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذا

بذر للماء غير ملوضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو

العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك

الاختصاص او مثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية

ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى

منع صرفه البعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل

او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين

كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي ما يكون

وزن الفعل او ما كان على وزنه غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذا التاء لاختصاصها بالاسم

عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله

لم يرد عليه يربع اذا سمي به فان لحوق التاء للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان

مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف

بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر

عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء في يعملة للناقة

القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف

٤٣

العجمية أو مع التأنيث سبب آخر واحترز بذلك عما اجتمع التي التأنيث وصيغة منتهى الجموع فإن

كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية إذا نكر صار بأول العلم بواحد من

الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فإنه أريد به المسمى بهذا أو يجعل عبارة عن

المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى أي لكل مبطل محق صرف لما تبين أي

ظهر حين تبين أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من أنها أي العلمية لا

تجامع مؤثرة إلا ما أي السبب الذي هي أي العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث

بالتاء لفظا أو معنى والعجمة والتركيب والألف والنون المزيدتين فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربعة

مشروط بالعلمية إلا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الأول أي لا تجامع علمية

غيرها مما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل فإن العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر وأحمد وليست شرطا

فيهما كما في ثلث وأحمر وهما أي العدل ووزن الفعل متضادان لأن الأوزان المعدولة ما لا استقر

على أوزان مخصوصة ليس شيء منها من أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها أي

لا يوجد شيء من الأمر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين أحدهما فقط إلا أحدهما فقط لا

مجموعهما فإذا نكر غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية بقي بلا سبب أي لم يبق فيه سبب من

سبب فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة لأنه قد انتفى أحد السببين الذي هو العلمية بنفسها

والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من

٤٥

حيث توقف على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل

هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة

من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه

ان يجي بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا الامر غير محقق

لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا

كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل والصا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود

اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل الحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف

اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا تقتضيه لوجود السببين في

اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر

علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الا

خفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر من قول

الاستاذ مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان

غير مستحسن تنبيها على ذلك في الصرف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان

معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التفضيل نحو اجمع

فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية

فيه حتى صار افعل اسما والكان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من

التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اي بما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية

الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير بقي فيه مانع من اعتبار الوصفية

فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين

فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبر

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع

اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل

بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد و

بياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت

بالكلية واما الاخفش فذهب الى منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل

لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول

اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير والكان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا

نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه

من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل

سيبويه موافق للاستعمال مرضي عند المص بهذا الوجه ايضا ١٢ ح سيد قوله ولا يلزمه باب حاتم اي اعتبار الوصفية في باب حاتم وهذا جواب عن الزام

وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم

في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان

العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر

الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة

العلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف

مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد

وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب

غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر

اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون

بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم

في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف انما كان

لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت

جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما

هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر

ضما والكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان

كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معاً او زالت احديهما كان منصرفا

وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر زالتا معاً كما في ابراهيم

وان لم تكن شرطاً كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن سبباً كالعلمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما

وهذا القول انسب بما عرف من تحقيق المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل

ويجمع ايضا جمعا مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات الذكور من الخيل وجمال سجلات اي ضخمات كالايام الخاليات

هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا الافراد **ما اشتمل** اي اسم اشتمل

على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها

ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع الصادق بمعنى الرفع المحلي انه

في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يحصل الرفع بما علا الرفع المحلي وهو بحث مثلا لحال

الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء **فمنه** اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه

اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ

وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل

حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل

ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا **اسند اليه الفعل**

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج من الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات وتأخير التابع لغرابة ذكر التوابع بعدها أو شبهه أي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك

ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدّم

اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان

الى ضميره سند اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه

خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار

قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على

جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون

على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله

ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف

واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان يسقطه مثل زيد في

قام زيد فانه مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فانه مثال لما اسند اليه شبه الفعل

والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون

غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل

اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي

لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فكذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم
الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني مستندين في ذلك بقول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة وانتفت القرينة اي
الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة دالة عليه فلا يرد عليه ان ذكر
الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او
كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه او وقع المفعول
عن الفعل ليس منقض عمل نحو ما ضرب زيد الا عمرا او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا لا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرو او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب
تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور سيما في صورة انتفاء الاعراب فيهما لفظا

القرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال

واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر

المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا

لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد

ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في

صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد

فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب

فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر

ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة

كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع

المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا واذا اتصل به

اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط

بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد ما عرفت آنفا او

وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل اي بالفاعل مفعوله بان يكون

المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره

٥٢

اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول فلئلا يلزم

الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا ومعناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب

واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال

بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه

حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة

على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل زيد فيما كان جوابا لسؤال محقق مثل

قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام

زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزء فهو اولى لتقليل

فى الحذف اولى وكذا الحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر ليبك يزيد

من قبل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى ذليل خاضع

ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على

ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه ضارع لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من

يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح

والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه السائل بغير وسيلة

٥٣

هذا وضارع ومختبط معمول ليبك وليس فيهما حذف الفعل وكانه قيل وليبك يا يزيد على احوال الضارعين لو قوعها فى الشدة والمعيشة الضنك بفوتك ولو تاملت ادركت

من رجل ابلاك المهلكات ماله ما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف

الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى وان

احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام

الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر مع المفسر لم يبق الابهام بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه

ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الآية

وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيهما فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك

الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان

يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد

يحذف اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال

لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدرت الجملة

لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه

جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل

ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل

وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على

٥٤

قوله مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهر اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ

المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه

مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه

في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان

المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان

يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه

تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين

وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف والحرف لا يصح اضماره و

لا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع

ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اخصه بالاسم الظاهر واما التنازع

الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان

معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو

ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان

يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد

وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

٥٥

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا فقد يكون تنازعهما في الفاعلية

والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم

ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمرا وليس هذا ايضا من

التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعوليته

وذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهو القسم الثالث

المقابل للاولين فقوله مختلفين للتخصيص بهذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين

واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا

كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا

اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك متصور على وجوه

كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني و

ضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار البصريون اعمال

الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار الكوفيون الاول اي اعمال

الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولاحترازه عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت

الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا

اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم

الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقة افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير

والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل

الا اذا استد شئ مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر

ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عنده

وجاز اي اعمال الفعل الثاني في اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني

عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف

الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل ايضا وان اقتضى

المفعول حذفه او اضمره تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه

تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما هو في صورة تاخير المنصوب نحو ضربني واكرمني زيد هو وضربت

واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر

وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت

اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز

اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين

اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا اعملت

زيداً فاعل ضربت واضمرت في اكرمني ضميراً راجعاً الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه
حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضى على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان معمول
الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعاً الى لفظ مقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته
زيداً الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقاً حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاً له ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفرداً لخالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقاً ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة
الا اذا اختلف المفعول الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير
ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس شعر
ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل من المال *
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

٥٨

اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء القيس

الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى

الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كفانى

ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه

كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية

قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت بشرطا كان

او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب

محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل

وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وحينئذ يستقيم المعنى يعنى لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى

قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى

مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا

حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا

كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة

كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد

الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله

داب المص فى هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا والخبر خلاف عادته فهو الذى يستدعى نكتة دون ما ترك فيه الفصل

واقامته مقام الفاعل او كان عامله فعلا ان تغيّر صيغة الفعل الى فُعِل اى الى الماضى

المجهول او يُفعَل اى الى المضارع المجهول فعتيا على مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها

من الافعال المجهولة المزيدة منها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت

لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا

اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرا الا ان احد الاسنادين

وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم

المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب

فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب

للتأديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى

كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له

فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى

دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا

وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن

اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما

فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل

يومَ الجمعة ظرف زمان امامَ الامير ظرف مكان ضرباً شديداً مفعول مطلق للنوع باعتبار

الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص

اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها

فتعين زيدٌ وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع

ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت

اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول

الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو اعطي زيد درهماً

مع جواز اعطي درهم زيداً وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو

اعطي زيد عمراً ومنها اي من جملة المرفوعات المبتدأ والخبر في بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوع او من جملة

المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما

واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظاً او تقديراً ليتناول نحو قوله تعالى

وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد

فيه عامل لفظي اصلاً واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي

ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى لئلا يخرج

بالعامل اللفظي والباء في بحسبك زائدة لا اثر له في المعنى فكانه لم يدخل فحسبك مجرد عن العوامل اللفظية فلا يرد ما قيل ان هذا القيد بعيد ليس له في الكلام معنى ١٢ علوي رحمه الله تعالى

عنه مثل بحسبك درهم مسنداً اليه واحترز به عن الجزء الثاني من قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما
لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجرى المشتق كقرشي
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وان والف الاستفهام نحو كهل وما ومن عن سيبويه يجوز
الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسناً وعليه قول الشاعر ع خبير
نحن عند الناس منكم * فخبير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبير خبراً عن نحن يلزم الفصل بين
معموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء
رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت
عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان
ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ
وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسماً
مفرداً مذكوراً بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان
الزيدان او مجموعاً نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران
كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا لها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة
خبراً مقدماً عليه فيها ثلث صور احدها اقائمان الزيدان وتعين حينئذ ان يكون

الزيدان مبتداء وقائمان خبر مقدم عليه وثانيها اقائم الزيدان وتعين حينئذ ان يكون الزيدان

فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد

هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على الضرب في

يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما وقع به الاسناد

واحترز به عن القسم الاول من المبتداء انه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة

في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد به المسند به

المبتداء ويجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني

من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر

هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء بمعنى الابتداء

عامل في المبتداء والخبر كليهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء

عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من

المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية فاصل

المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر

لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم

اي من اجل ان اصل المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد

٦٣

قوله جاز في داره زيد يرد عليه ان جوازه لا يقتضي تقدمه عليه رتبة اذ هو على تقدير المساوات ايضا جائز وذلك ظ ١٢ ت

مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم كما امتنع قولهم صاحبها

في الدار بعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر

لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون

معرفة لان المعرفة بمعنى معينا المقصود المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة

ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه

التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن

خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل

مبتدأ وخير خبره ومثل قولك أرجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما

في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال ايّ من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن

فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد

خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد

وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا

كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم

شرّ أهرّ ذا ناب لتخصيصه بما تخصيص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع

ما أهرّ ذا ناب الا شرّ وما تخصيص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه

بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام وعلم ان المهر

للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا

كان مجي عدو والمهر له بنباح غير معتاد ملتبا بجم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر

بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون

المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل في حيرة ادركه العجز في حادثة ومثل قولك

في الدار رجل فتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة

استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة

الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار

فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم

مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها

الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول

الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان

الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة

فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون

٦٥

قوله لما كان آه قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر من قوله والخبر قد يكون جملة لان الاشارة الى تقسيمه ... محمد العفو رحمه الله تعالى

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة

الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة

الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او

غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر

تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان [illegible] القايم قرينة نحو البر الكر بستين درهم

والسمن منوان بدرهم اي الكر منه بستين درهما والسمن منوان منه بدرهم وما وقع ظرفا اي الخبر

الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على

انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر بجملة اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه

اذا اقدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا اقدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل

وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق

عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل

انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه

قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر

الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا للصدارة

مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك

ثم ذلك اولئك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان اولئك مبتدأ

لكونه معرفة ومن خبره او وجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كان المبتدأ

والخبر كلاهما مشتركين متساويين في التعريف وغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ

والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل رجل عالم

صالح منك وجب تقديم العالم مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه او كان

الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترز عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب

فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه

اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة

فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس

المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في

مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون

الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير

ايضا على قول من جوز كون الالف والواو حرفا والا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء

في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب

الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام

على ان ماذكره الشارح يوجب تقديم القائم في زيد القائم لانه مفرد صورة وذلك ظاهر ١٢

كالاستفهام مثل أين زيد فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر

بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة

وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله

الصدارة في جملة أو كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فلتقديمه يصح

وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو

اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة أو كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر اي التابع

لتبعيته يمتنع معها التقديم على الخبر فلابد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ

راجع الى ما الى المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا

فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على

التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل أو كان الخبر خبرا عن أنّ المفتوحة

الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان

المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندي

انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكر

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما

بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل اما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة

واحد اي مُزّ وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوّز العطف

ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في

يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل بلا عطف

الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد

في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن

المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله

فيشبه المبتدا الشرطي في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم

دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى

في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك

المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته

جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا

او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم

الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما

وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او

الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم وامثال الاسم الموصوف

بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ومثل كل رجل

يأتيني فله درهم امثال الاسم الموصوف بالفعل او كل رجل في الدار فله درهم امثال الاسم الموصوف بالظرف

فلكل ذرهم وامثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل

يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ

الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة

المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية

والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او

لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق

فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل

لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم

قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح

انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ

كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل

فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل لعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد

بقوله فذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما

(هامش) ولا فرق بين الكلام ... وهو المعنى على قول المصنف وان خبر المبتدأ يكون جملة جزئية لانشائية ...

لا يساعده القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على
الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما
غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون
وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا او
واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب
حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم
لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل
اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف
الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية
ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا
ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة
من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا
السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت
فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده

اى فعل وقت خروجى الى البيع واقع كان فيحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا ايضا

الالتزام اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب

على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود

لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب

لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا

فلا يجب حذفه كما فى قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم اشعر من لبيد *

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر اى

لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ

كان مصدرا صريحا او تأويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان

اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربى راجلا او ضرب زيد قائما او ان كان

زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين واكثر

شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فمذهب البصريين الى ان تقديره

ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد

عندك فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى

الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر قال الرضى

٨٢

هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت

الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابس قائما اذا كانت عن الفاعل اولى ثم نقول حذف

المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع

قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو

خبر المبتدأ والعامل في الحال واقام الحال مقامه كما تقول زيد شاهدا اي يوجد شاهدا

مصدرا فعلى هذا يكون مستريحا من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي

زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدأ وعليهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده

وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت

الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم

الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها

كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك

مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف

لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وثالثها

كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا

اي لعمرك وبقاءك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

وجواب القسم قائم مقامه فحذف حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر مبتدأ محذوف وكذا اخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع
بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجئ
عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شئ آخر بعد دخول احد
هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس
وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها وروده
عليها لا احداث اثر فيها لفظا ومعنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا لم
يقوم ابوه فان يقوم فيها من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسماء هذه الحروف فيلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا
في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه

من كونه واحداً او متعدداً او مثبتاً او محذوفاً وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من

عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبراً لوجود شرائطه و

انتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبراً للمبتدأ يصح ان يقع خبراً لباب

ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيداً

وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه

فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان

هذه الحروف فروع للفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعياً ايضاً والعمل الفرعي

للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع

على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما

على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل

الا اذا كان الخبر ظرفاً اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان

ظرفاً فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى

ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من

البيان لسحراً وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في

غيرها كخبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس نحو لا رجل قائم

٧٥

مثلا النفي القائم عن الرجل لا النفي الرجل نفسه فهو المسند الى شيء آخر فهذا شامل لخبر
المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار
والمراد بخبرها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو لا رجل يضرب ابوه نحو
لا غلام رجل ظريف فيها وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز
ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف وحال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل
غلام رجل وليكون مثالا للنوعين خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا
هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي
عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد
انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا احتياج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى
خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسمها اي اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا استعملتا

عملا هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولها فخرج غير اسم ما ولا

وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد الاعتراض بنحو ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل

منك لم يأت بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة

هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان

بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو

اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي

الحال ولا ليست كذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا

على مورد السماع نحو قوله شعر من صدّ عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح * اي لا براح

لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع

ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا

حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا

قوله علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا ينتقض بتعريف المنصوب بمثل مسلمات ومسلمين في مررت بمسلمات ومسلمين اذا الكسرة

وسلمات وابكار مسلين مسليه بحثنه اي من المنصوب او مما اشتمل على

علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير

تقييده بالباء او مع او في او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح

اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به

او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد

بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه

فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان

ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها

مذكور صفته للفعل هو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا

بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او بمعنى فيه

معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما

نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل

كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل

مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا

فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل

وكذلك خرج به مثل كرهت في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك
ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا
ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ
ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على
المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا
وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست
جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول
اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به
النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات
بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب

نحو انبته الله نباتا او سيبويه يقدر له عاملا من بابه اي فنبت وجلست جلوسا لانه القعد

نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك

لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدر

الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا

واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي

سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل

خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و

الشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا

وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر

وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا

وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب

الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف

الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط

كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع

موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

نفيه نحو ما زيد سيرا الا سير البريد فانه يجب حذف فعله لانه وقع بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وما سرت سيرا الا كان منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه به او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة عليه والمراد بمضمون الجملة المصدر المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان

فشدوا الوثاق فاما منّاً بعد اي بعد شد الوثاق

وامّا فداءً عقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من

شد الوثاق اما المنّ والفداء ففصّل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما

منّا بعد وامّا فداء اي اما تمنون منّا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من

تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به

امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي

حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان

الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار

مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو

مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم الذي

قام بمعناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت

به فاذا له صوتٌ صوتَ حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوّت

تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على

اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير

المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخٌ صراخَ الثكلى اي تصرخ صراخ الثكلى

وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول
المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر
وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل سواه ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه انما
يؤكد نفسه وذاته لا الامر المغاير وثانيا اعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي
لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من
يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها
محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من
حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف لا احتمال فيه يغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه المصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان
لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة

اي مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول بلا امر ومثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا

تكثيرا لكيفية اي يجعل المثال من تثنية التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك

اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة

كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف

حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا

يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى

اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي

هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق

والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضرب زيدا

ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس فخرج

به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه

المفعول المطلق بما فهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بالفعل

الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على

صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما لانه يصدق على

انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الظرف وانه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان احصر نحو ضربت زيدا

فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل عبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم

وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه مقدما ومتاخرا

اما جوازا مثل الله اعبد ووجه وجوبا نحو واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من

رأيت ومن يكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من

القران تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة

مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا بحذف الفعل للقرينة

المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة بحذف الفعل للقرينة الحالية

ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصا بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب

الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى غيرها

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة

محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ

ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب

ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع

٨٥

الاجنبي وهذا اشارة الى جواز كون الاهل في هذا التركيب في مقابلة الاجانب فيكون معناه اتيت الاقارب لا الاجانب فالتنوين في اهلا على هذا التقدير

الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت
منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا انزاله منزلة المنادى بالكلية وقصد ندائه
فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه بحث
فان المندوب ايضا كما قال المصنف منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت
يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فلا وجه لعدم ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل
فى المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا
واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا التفصيل للطلب اى
طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلته مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او
للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى
الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه

٨٦

الفعل المقدر واصل یا زید ادعو زیدا فحذف الفعل حذفا لازما لکثرة استعماله

ولدلالة حرف النداء علیه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد

الفعل وقال ابو علی فی بعض کلامه ان یا واخواته اسماء الافعال فعلی هذین

المذهبین لا یکون من هذا الباب ای مما انتصب المفعول به بعامل وجب الحذف

وعلی المذاهب کلها مثل یا زید جملة ولیس المنادی احد جزئی الجملة فعند سیبویه جزء الجملة

ای الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئی الجملة

ای الفعل والفاعل مقدر وعند ابی علی احد جزئیها اسم الفعل والآخر ضمیر مستتر فیه

ویبنی ای المنادی قدم بیان البناء والخفض والفتح علی النصب لقلتها بالنسبة

الی النصب وطلب الاختصار فی بیان النصب بقوله وینصب ما سواهما علی ما یرفع به ای علی

الضمة او الالف او الواو التی یرفع بها المنادی فی غیر صورة النداء او الفعل مسند الی

الجار والمجرور واعنی به والضمیر فیه وارجاع الضمیر الی الاسم غیر ملائم لسوق الکلام

ان کان ای المنادی مفردا ای لا یکون مضافا ولا شبه مضاف وهو کل اسم

لا یتم معناه الا بانضمام امر آخر الیه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنی المنادی

المفرد المعرفة لوقوعه موقع الکاف الاسمیة المشابهة لفظا ومعنی لکاف الخطاب الحرفیة

وکونه مثلها افرادا وتعریفا وذلک لان یا زید بمنزلة ادعوک وهذه

٩٧

لتناهيه والا يلزم بناء جميع المنادى لوقوع جميع المنادى موقع الكاف في ادعوك كما لا يخفى ١٢ ارح

اذا لكاف كاف ذلك لفظاً ومعنى وانما علم ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف

او الفعل وهو لا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثال يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني

على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على

الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة

اي باللام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دالة على انه

مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له

عند حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا للقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث

لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان

المنادى مستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك

بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث

بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له

حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضاً

نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه

كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف

فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء

يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لأقتلنك فلم اهمل المص ذكرها وكيف يصدق
قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هذين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد
اسم فاعل يستغيث بالمهدد واسم مفعول ليحضر فيستغيث منه ويستنجد من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث
بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف
في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي
وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي
فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق
ألفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه
حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما
مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى
المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل
دخول حرف النداء لان عامل النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غير مغير عن حاله
وما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

٨٩

وامالايكون مفردا ولكن لايكون معرفة واما مالايكون مفردا ولامعرفة فالقسم الاول وهو مالايكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو مالايكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل
يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو مايكون مفردا ولكن لايكون معرفة مثل يا رجلا لغير
معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لاتقييد له لانه منصوب باحتمال المعين والقسم الرابع وهو
مالايكون مفردا ولامعرفة مثل يا حسنا وجهه ظرفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء
القيدين بمثال يتصور انتفاءهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال على الغيره مع ان المثال الثاني
يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد
مثال على حدة وتوابع المنادى المبني على مايرفع به المفرد حقيقة او حكما احترز بالمنادى
بكونه مبنيا ان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على مايرفع به لان توابع
المستغاث بالالف لايجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لاحقيقة ولاحكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ
لايجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لاتكون
مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافة لفظية او شبهة
بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة

لتدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز الرفع

والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد والحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يكن الحكم الآتي في التوابع

كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا

الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي

حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان

المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان

كذلك والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف

البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه

الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه و

تنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا

منصوب المحل بالمفعولية مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل

والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان

ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن

احمد هو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان

المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة

٩١

عبد الغفور رحمه الله تعالى

حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك

الحالة اعرابا فصار رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب

مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا

فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف

المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس

مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن

المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو

اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف

على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها

اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها

مثل يا تيم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان

ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف

بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر

من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم

كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول

حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مُطْلَقًا اى حال كون كل واحد منهما

مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين

للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيدا اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا

زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا

ويا زيد ورجلا صالحا وَالْعَلَمُ اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان

الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز الضمة فان جواز

الضمة لا يكون الا في المبنى على الضم الْمَوْصُوفُ بِابْنٍ مجرد عن التاء او ملحوق

بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج

عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مُضَافًا اى حال كون ذلك الابن مضافا

اِلٰى عَلَمٍ آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء

المفرد على ما يرفع به لكن يُخْتَارُ فَتْحُهُ لكثرة وقوع المنادى

الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي الحركة

الاصلية لكونه مفعولا به وَاِذَا نُودِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ اى اذا اريد نداءه

قِيلَ مثلا يَا اَيُّهَا الرَّجُلُ بتوسط اى مع هاء التنبيه

٩٣

بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة و يا

هذا الرجل بتوسط هذا و يا ايها الرجل بتوسط الامرين معا ولكنهم اي العرب

رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو

المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي

هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن

قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة

الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا

رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف و يا ايها الرجل

ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى

المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع

امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله

الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا تنفك في سعة الكلام

ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال

خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن

محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله

الا ناس لكن البيت لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا

النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي

تيمت قلبي + وانت بخيلة بالوصل عني + لان لامها ليست عوضا عن محذوف

والكانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قوله ع فيا الغلامان

اللذان فرا + لاتقاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا واولك اي وجاز لك

في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي

الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب

اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف

الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك

مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك

مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في

الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو

وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم + لا يلقينكم في سوءة عمر + البيت لجرير حين اراد عمر

التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني

٩٥

هجوه فتخاطب قومه ان يمنعوه عن ذلك والا فيهجو بسببه قبيلته فاصابهم منه ...

فيلقينكم في سوءة اي بكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم

يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها نحو يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء

بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما

وهذان الوجهان يجيئان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره

فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين

حذف الياء والقناعة بالكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف

من الياء والكسرة وبهما اي بهذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى

المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة

الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو

وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون

المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي حالة الوقف

تقول يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي

العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كساير ما اضيف الى ياء المتكلم

وبوجوه آخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت

قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء مفتوحة كسرا اي حال كون التاء مفتوحة على

على فتح حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه

مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين

دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير

جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام و

العم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي الا بالنظر

الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة

مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها و

يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال

الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن

امّ ويا ابن عمّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال

طول اللفظ وثقل التضعيف ومما كان من خصائص النداء الترخيم شرع

في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير

ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية

اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى

تخفيفا اي للجر والتخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف

نداء يكون ذلك التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة

ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقاً والضمير المجرور

الى الاسم ويشترط اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان

في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا

حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضاً اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس

آخر اجزاء المنادى نظراً الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظراً الى اللفظ

الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثاً لا مجروراً باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب

او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحاً بزيادة الالف

لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في

بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو

ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف

وان لا يكون جملة لان الجمل محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع حادمي وجودي

وهو ان يكون المنادى اما علماً زائداً على ثلثة احرف لانه لعلمية

ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته

على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة وامّا اسمًا مسلباً

بتاء التانيث وان لم يكن علماً ولا زائد على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فتكون

او في معرض للسقوط فكيف اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا

ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل

مع التاء ايضاً كان ناقصاً عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى جزء اسمها ولا يرخم غيره

منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه

فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط

الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي

آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معاً

واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولاً ثم

زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة

اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالاً جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب

عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان

الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء ومر اعم من

ان يكون حقيقة او حكماً فيشتمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة

99

كتسلكه مسلكة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة

لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف

الاخير وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من ان يعلم آخره

كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب

وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثمون وقلون ترخم

بحذف زياديته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذف كما اي الحرفان

الاخيران في كلا القسمين يا في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا

معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة

لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا

وعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين

حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله

منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان

غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد

لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث

ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر

فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد

ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى

المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شئ فيكون له في بنائه واعلاله

وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم

وفي يا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء او كسر

ما قبلها كما في ادل وفي يا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو

وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا

يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوا ها

لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة

ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء وتفجع

في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه لفظا بيا او وا وجودا او عدما فالمتفجع عليه عدما

ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده

عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت

فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه

اذا كانت صلة التفجع فلا يشتملها بل يشتمل احدهما وهو المتفجع عليه عدما ولا يشتمل المتفجع عليه وجودا مثل وا مصيبتاه لان التفجع لا يكون على المصيبة

واختص المندوب بوا امتاز به المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبيها به
ينصب لا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما مر انه لا يندب
نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في اخره اي آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس فلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما
اذا ندبت غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب
واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا
واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بها
المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب الا من يعرف من قسم المندوب المتفجع عليه
الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته وتفجعه
فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف
النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف

بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه

لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او

التوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس

فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ

انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات

فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان

رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف

حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء

سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم

فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن انه منادى او مع اسم الاشارة لانهما كالاسم

في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه

فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع ال او عن

حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير

بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ونفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها

الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو هذا الرجل اي يا هذا الرجل

فلا يجوز الحذف من اسماء من غير ان يتصف منها بذي اللام والمضاف الى اي

معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا او الموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما

المضمرات فتشذ نداؤها نحو يا انت و يا اياك و يشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس

في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا

قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص

وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع

اسم جنس شذوذا و في اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من

اسم جنس و ترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان و يقولون اطرق كرا

كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر

اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى الصيد وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة

امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب

فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا و يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي

مفعول به اضمر اي قدر عامله اي الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط بمعنى اجد فيها الى

١٠٤

الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شريطة التفسير اى تفسير العامل بما بعده وانما

وجب حذفه حينئذ احترازاً عن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير

كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه

متصلاً به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيداً عمرو ضربه وزيداً انت

ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل

فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل

او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغاً عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال

لا لسبب اخر بحيث لو سلّط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم

هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه

اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر بقيد الاشتغال بالضمير او

متعلقه خرج نحو زيداً ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد

ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء

فيه ورفعه اياه ايضاً مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيداً كنت

اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية

اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

١٠٥

١٢ رح قوله فى نحو الخ فان زيداً خبر كان فان خبره تقدم على اسمه اذا كان معرفة فانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكن لو سلط عليه

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال

الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصـ

الرابعة امثلة ثلثة منها المشتغل بالضمير باقسامه الثلثة و واحد المشتغل بالمتعلق والاحسن في

ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل

المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه و زيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير

مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت

و زيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير ما يناسبه باللزوم فان ضرب

غلام زيد يستلزم اهانة زيد و زيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع

تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسة المحبوس عليه فنصب زيد

في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر المناسب

لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول

لوجود مفسره اعني ضربت الثاني و على هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني

مررت به و اهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضرب غلامه فان ضرب الغلام يستلزم

اهانة سيده و لابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في

مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او المستوي فيه

فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف قال ويختار في الاسم المذكور الرفع

بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجحه

عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الترجيح

فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكنه لم ترجح النصب

قرينة اخرى ترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة

من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة

المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي

بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما

زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها

لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في

كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا

عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي

وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم

المذكور للمفاجاة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار

فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من

ان هذا الكلام يناقض بالكلام الواقع في بحث الظروف لانه يدل ان هنا على غلبة وقوع الجملة الاسمية بعد اذا للمفاجاة وفي بحث الظروف يدل على لزوم وقوعها

ان اذا للمفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها فلا تناقض

ومختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية

متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها في

كونهما فعليتين نحو خرجت فزيداً لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ولم ولن ولما

وليس من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا

ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديباً وبعد حرف الاستفهام

نحو ازيداً ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من

اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء

هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة

على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة

في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم

المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي بعد

حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور

اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها

الفعل تقديراً او لا فكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال

حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر فی هذه الحالة بل من حیث هو خبر فی حال الرفع

بالصفة فلم یعلم انه خبر عن الاسم المذکور فی حال الرفع مع موافقته للمعنی المقصود او صفة

له مع مخالفته للمعنی المقصود فالالتباس انما هو بین خبریته ذات ما هو مفسر علی تقدیر النصب

وصفته لا بینه لوصف التفسیر وبین الصفة فان الترکیب لا یحتملهما معا مثل قوله تعالی

انا کل شیء خلقناه بقدر بنصب کل علی الاضمار بشریطة التفسیر ولو رفع بالابتداء وجعل

خبره کان موافقا للنصب فی اداء المقصود لکن حینئذ یلتبس بالصفة لاحتمال کون خلقناه

لشیء وقوله بقدر خبره وهو خلاف المقصود فان المقصود الحکم علی کل شیء بانه مخلوق لنا

بقدر لا الحکم علی کل شیء مخلوق لنا انه بقدر فانه یوهم کون بعض الاشیاء الموجودة غیر مخلوقة

لله تعالی کما هو مذهب المعتزلة فی الافعال الاختیاریة للعباد ویستوی الامران

الرفع والنصب فللمتکلم ان یختار کل واحد منهما بلا تفاوت فی مثل زید قام وعمرا اکرمته

ای عنده او فی داره ونحو ذلک والا لا یصح العطف علی الصغری لعدم الضمیر ای یستوی الامران فیما اذا

عطف الجملة التی وقع فیها الاسم المذکور علی جملة ذات وجهین ای جملة اسمیة خبرها جملة فعلیة

فیصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدیر الفعل والوجهان مستویان لحصول التناسب فیهما ففی الرفع

تکون اسمیة فتعطف علی الجملة الکبری وهی اسمیة وفی النصب تکون فعلیة فتعطف علی

الصغری وهی فعلیة فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هی معارضة بقرب المعطوف علیه

١٠٩

فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها

قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب

الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما واذا وان كانت من حروف الشرط

فحكمهما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه

بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها

على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط

وهلا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل أزيد ذهب به منه اي من باب

الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على

شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن

يظهر بعد التعمق في النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره

لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه

اعني اذهب فان قلت لا نخص المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على

صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذاهب او يلابسه احد بالذهاب او اذهبه احد قلنا

المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما به التعدية فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا

كان الامر كذلك فالمتعين اي رفع زيد في المثال المذكور بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس

110

فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل زيد
ذهب قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى
لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذا
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا
كل شيء كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت
في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل
عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية
شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المص الى ما تحملوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء

111

الاغلب من قبيل المراة وليس بعام حتى يشتمل المحصن وغير المحصن بل مطلق خاص بغير المحصن فان حكم المحصن الرجم كما تقرر ١٢ حل ش

الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما بعدها في ما

ماقبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والآية جملتان

مستقلتان عند سيبويه إذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه

والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان

الحكم الموعود والفاء عنده أيضا للسببية أي إن ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة أو

للتعقيب وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع

وإلا أي وإن لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضا فهي تكون داخلة

تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء

على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع

من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وإنما وجب

حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي

اصطلاح النحاة معمول أي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا أي حذر

ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا أو ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده أي مما بعد

ذلك المعمول أو ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذرا أو ذكر المقدر فإن

قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر

موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع

الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك

وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد

والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب

عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد

والحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه

اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت

زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني

غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال تقدير

بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني

مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق

في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان يكون

تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود ورد بان

قوله فيما بعد وتقول في مثل النوع الاول اياك من الاسد كما تقول اياك والاسد ومن ان

تحذف كما تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخر اياك ان تحذف بتقدير من

اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس فلا تقول في المثال

الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت

فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع

ان وان وشائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو

ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كـ او

مطابقة اذا كان العامل مصدرا نحو قوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه

لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله

مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة

لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه

انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف

قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا

المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث

انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور

الا الزيادة لتصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة

او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان

ضربان مايظهر فيه في وهو مجرور بها ومايقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف

اصطلاح القوم فانهم لايطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها

فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لامفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها ايضا مفعولا فيه و

لذلك قال وَشَرطُ نَصبِه اي شرط النصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب

الجر وَظُرُوفُ الزَّمانِ كُلُّها مبهما كان الزمان ومحدودا تَقبَلُ ذلِكَ اي تقدير في لان

المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي

على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وَظُرُوفُ المَكانِ اِن

كانَ المكانُ مُبهَمًا قَبِلَ ذلِكَ اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في

الابهام نحو جلست خلفك وَاِلّا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فَلا اي فلا تقبل التقدير

اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وَفُسِّرَ المُبهَمُ من

المكان بِالجِهاتِ السِّتِّ وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان

امام زيد مثلا يتناول جميع مايقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما وللام يتناول هذا

التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وَحُمِلَ عَلَيهِ اي على المبهم المفسر بالجهات

عِندَ ولَدَى وَشِبهُهُما نحو دون وسوى لابهامهما اي الابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل

شبههما عليه لان حكمه حكمهما في بعض النسخ لابهامها كما يوجد وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان

١١٥

مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست الا الابهامية كذا اصل عليه ما بعد دخلت

وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال الابهامية على الاصح اي على المذهب

الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف

الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا المحل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه

ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت

دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل

نسب الى مكان خاص لوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت

زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان

تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في

البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال

الى امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال

الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون

في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر

بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة

التفسير نحو يوم الجمعة سرت فيه وتفصيله في تعدية كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب

او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقاً او به او فيه او معه فعل اسے

حدث مذكورٍ اي ملفوظ حقيقة او حكماً فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدراً كما اذا قلت

تاديباً في جواب من قال لم ضربت زيداً فهو ايضاً مذكور احترز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت

كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيداً قلنا المراد

مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديباً قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه

نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للتعلق مثل ضربته

تاديباً مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل و هو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب و يترتب عليه

وقعدت عن الحرب جبناً مثال لما فعل بسبب وجوده فعل و هو القعود فان القعود انما وقع

بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق يخالف

خلافاً للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير

لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديباً وجبنت في القعود

عن الحرب جبناً او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورُدّ قول الزجاج بان صحة تاويل

نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد

راكباً جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب

المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده

مفعول له على ما يدل عليه جيده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط النصب تقدير في وهذا ايضا
بخلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها
الغالب في تعليلات الافعال والا فقد تقدر غيرها من من والباء او في مع انها من
دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير
اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
فلهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن
لفاعل الفعل المعلل به اي تحد فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره
نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان تحد زمان وجودهما
نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او
يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
زمان الفعل اعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود

شهو والحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم
لو عدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه هو الذي فعل بمصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول معه في وقوع الفعل عليه فقوله
معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المغضوب عليهم وفيه وله
والضمير المجرور راجع الى اللام واحترز عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اعتقاد اسناد الفعل الى
لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على
قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد
حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو معه لفظا بعد الواو احتراز
بعد عن غيره كالفاعل بمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكورا اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول
فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا
درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا
اي ما تصنع والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا و

ذكره بعد الواو ليس لاجل مصاحبته معمول فعل اي ليس المقصود فيه ذلك بل ذكره بعدها لاجل العطف لانه معطوف على المفعول به اتفاقا فيكون مفعولا به لا مفعولا

واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني

زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان

مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو والتي بمعنى مع

وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب

معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث ليعم الفعل واسمي الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع

فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على

المفعولية جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية

والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه

ممتنع لعدم الفاصلة لا تاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي

امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على

عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي

وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك

وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم

يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما

وانما حكمنا بمعنوية الفصل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك بمعنى ما شانك

وزيدا او بمعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا وبمعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو ولما فرغ

من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث

هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر بذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباعتبار الفاعل

والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد

الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من

حيث هو فاعل او مفعول وكلمة او للترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد

عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي

لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير

اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى

اي معنويا بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام

لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن

المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت

الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام

المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول نتبع ابراهيم

اضافة اللحم الى الاخ والميت ١٢ الاصل شرح

عقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل مقام ان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا او
جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف ان لم يصح قيامه مقامهما في قوله تعالى
ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فنحو له مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم
فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل جعل الجار والمجرور متعلقا به الا بالمفعول ودخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق
من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا انه لم يقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما
مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ
حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار
بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما
هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحته وقوع القائم حالا فهي معنوية
لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد

١٢٢

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو

من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف

مقدرا باسم الفاعل او كاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن قائما

او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه نحو

هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا

ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا او شرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة

اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وشرط

ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي

يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالبها او ما اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع

الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او معنية

بغنى المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا

حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض للنفي

نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال

غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط

بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

١٢٣

حتى يتعين ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية و

يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبره معطوفا على

قوله وشرطها ان تكون نكرة وكأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يعني ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد

بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريده اي ارسلها معتركة اي مزدحمة ولم يذدها اي

ولم يمنعها من العراك ثم لم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها

للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين

بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ونغص المراد به هنا نقص مداخلة

بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال وهو زيت فيه وجهدك ونحوه

مثل فعله جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها

على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وتنفرد وحده اي انفراده

وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها

معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة او منفردا او مجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في

التقدير نكرة ثم ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها

صاحب الحال نكرة مخصصة لم يمكن فيها شائبة تخصيص بسوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة

١٣٤

معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص
النكرة بتقديمها لا ابهام في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل رأيت رجلا
راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا
مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان لم يعرف
مقدرا بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما شبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في
الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف
الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه نظرا
الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار
فاما مع تاخير المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لا فيما من معنى
الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه هذا
اذا لم يكن الظرف حالا في العامل المعنوي واما اذا جعلته حالا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من
كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على
ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم
عليه اتفاقا نحو جاءني مجردة عن الثياب ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

على المصنف فلا تتقدم تابعة ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر

البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح

ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وبان الفرق

بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل و

بعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة

ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة و

بعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكلف

وتسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا

من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة

حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب

في الحال الاشتقاق ومثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا اطيب منه

رطبا وهو امثلة صالحة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية

ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمتبسر والرطب بالمترطب من الرطب من البسر النخل او صار ما عليه بسرا او رطبا

او صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم

بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين

مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل

وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضاره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى

المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه

وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم

يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب

بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن

ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه لا يصح حيث وقع موقع

اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة

لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية

خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة

الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة

في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها

من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية

اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل

فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير جميعا لقوة الاسمية في الاستقلال

١٢٧

حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه

فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجاءني

زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله

عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع

الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك

لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف

لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد

من الواو وعلى الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا

بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاء زيد يسرع

وما سواهما اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على

المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف

عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم

غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني

زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي

المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج

عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد ظاهرة او مقدرة لتقربه زمان الماضي الى

الى الحال لتبه على الماضى المثبت الواقع حالا لابد له من قد ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل

من فى الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه

انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين

فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب

غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم وهذا الخلاف

مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما

حصرت صدورهم لتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله

جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز

حذف العامل فى الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى للشارع فى السفر

راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب قوله مهديا اما صفة

راشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا

بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوى

بنانه اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى اى

الحال المؤكدة مطلقا اى التى لا تنتقل من صاحبها ما دام هو موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة

قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الامر

المذكورة التى يجب حذف عاملها ١٢ ر ح قوله غالبا اى الحال المؤكدة لا تنتقل من صاحبها فى غالب الموارد واكثرها فينتقل عنه على سبيل الندرة ١٢ ر ح

إني أحمد بفتح الهمزة أو ضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين أو من أحققت
الأمر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبته أي تحققت الوجوب لك وصرت منها على يقين أو أثبتها لك
وقال صاحب المفتاح الحق التقديرات عندي أن تقدر يحيى عطوفا وشرطها أي شرط وجوب حذف
عاملها أن تكون مقررة أي مؤكدة لمضمون جملة احترز بها عما تؤكد بعض أجزائها كالعامل
في قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فإنه لا يجب حذفه واسمية احترز بها عما إذا كانت فعلية
فإنه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط إنه حال مؤكدة من
فاعل شهد ولا بد فيها من قيد آخر وهو أن يكون عقدتاك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها
وإلا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط ثم أي
الذي ترك الإبهام واحترز به عن البدل فإن المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الإبهام عن
شيء بل هو ترك مبهم إيراد معين المستقر أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث أنه
موضوع له فإن المستقر إلا لكان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو
الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فإن قوله جارية يرفع الإبهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل الثابت في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن أوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فإن هذا مثلا إما موضوع لمفهوم كلي بشرط
استعماله في جزئياته أو لكل جزئي منه ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من

من جهة بنائه بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع

هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن

عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص

معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار

لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما

يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع

لما وضع الرطل مثلا النصف المن فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف

كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه

بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب

الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع

اتبع بصفة او حال فقيل رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فرفع

الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف

مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا

والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع

الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

١٣١

عن ذات مذكورة يرفعه تحقق مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة مفرد

هو ما يقدر به الشئ اي يعرف به قدره ويبين غالباً اي في غالب المواد واكثرها اي رفع

الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الفرد الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام

فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيجئ ذكر تمييز العدد

في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا

فان الرطل نصف من ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو

ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو

المقدرات لان قولك عشرون في عشرون درهما ورطل في رطل زيتا وذراع في ذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا

المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلث لانه

كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان

سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر الصنف ومعنى

تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع

ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل

فصار به كلاما تاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع

بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما تحصل مقام

مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة

على اول الاسم والكاف يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الزيتون رطلا

فيفرد اي التمييز والكان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه

اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا يحتاج الى تثنية وجمعه كالماء والتمر والزيت

والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيثنى ويجمع

ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد

الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد

جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات

الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد

في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما

بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية

فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك

التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون

الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا تلزم اضافتين

المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان

بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند

اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا

يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد او عن غير مقدار

عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد

غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديد

فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة

غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز

لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز

وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات

مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه

عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلته ما في هذا القسم

للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي مجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة

او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول

نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل ابا

١٣٤

١٣٥

اباً او المصدر نحو اعجبني طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا ونحو طاب زيد

نفساً مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب اباً مثال لما يشبه الجملة

والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها

المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً واباً فقوله وابوة وداراً وعلماً

عطف على نفساً واباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو

بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي

خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل

لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه

او في اضافته عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفساً وترك لانه

اظهر التمييزات والاختصار به واباً وابوة وداراً وعلماً اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق

وزاد عليه قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة والضا لما اورد

صاحب المفصل مثال التمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه

اراد التنبيه على انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة على ان يكون الضمير فيه معيناً معلوماً والابهام يكون في

نسبته الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً

والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق تام الخيل وما لا بالفراسة

اللبن لان فيه نوع من الادرار ثم الى الخير الكثير لان في اللبن الخير الكثير للعرب ١٢ القاسمية قوله حذق بالضم ... بالفارسية نيك شناسائي در كار اسپ

بالكسر من التعريض ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسماً لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك
التمييز تارة له اى لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في
طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا
اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان
مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلماً ودارا فان
هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصلح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون
لما انتصب عنه سواء كان نصاً فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
او تثنية وجمعية سواء كانت موافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
آباء او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا
اردت اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصدت
وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنية اورد تثنية واذا قصدت جمعية اورد جمعا فان

فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على
القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي
ان يوتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان تقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها
النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد
متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ماؤلة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تستدعي موصوفا
والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده خلاف الاسم
نحو اباه وطبقه والواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او
مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له مطابقة
والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال
كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تويد التميز لان من تزاد
في التميز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية

١٣٧

بالفروسية وهذا في الحقيقة قياس استثنائي استدل فيه من رفع التالي على رفع المقدم بانه لو كان المقصود مدحه بالفروسية خلا ان يمدح حال الفروسية لغيرها

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما

عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا

فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه

من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه

او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلاء

الاناء ماء اي جانب الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء

في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا

لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام

فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك

ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة

فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد والكان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا

يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من

ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني

والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة

العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما

متمسكا بها في هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على

تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان التذكيره ويعود ضمير تطيب الى

سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب

نفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك بها قيل يحتمل ان يحمل البيت على

تقدير تانيثه ايضا على الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى وما كادت

نفس الحبيب تطيب تكلف وتعسف غير قادح في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة

على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد

منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراءها عليه الا بعد معرفته فقال **متصل ومنقطع**

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع **عن متعدد**

جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد

لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا **او تقديرا** اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي

ما جاءني احد الا زيد **بالا** غير الصفة **واخواتها** واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها** اي بعد الا واخواتها **غير مخرج عن متعدد**

واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

اولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا او نحوا اى المستثنى مطلقا حيث علم ولا بوجه يصح تقسيمه كما

عرفت وثانيا بما يستفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او

غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا

لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى

لئلا يذهل عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا احترز

به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو

ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه

منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على

الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا اذ ان نصبهما ليس على الاستثناء هذا القيد انما هو لاخراج مثل

قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على

الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا

معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مفعول عطف على

قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى متقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غير

موجب نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او

منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر

في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه
البدل الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق القصد
والروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فهو مرحوم
معصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا فان المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا
من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار
من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا احد التضمين او الحذف
في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى
مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاءني
القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او البعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد
ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات
لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او وما خلا او وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا .

اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا او ما عدا

عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد

ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤوا

خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما

زائدة ولعل نحو الجر لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم ينقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد

ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو سيجيئك القوم لا يكون بشرا وانما يكون بعدهما

. لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع

الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب

على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيها لانها

قائمة مقام الا وهى لا تتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء

ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا

فى محل يكون متاخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا

وغيرهما فى كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر

والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل نحو

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر
فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق
فالتقى بذلك نحو ما فعلوه الا قليلٌ بالرفع على البدلية والا قليلاً بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا
زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا
البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة
الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويُعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم
المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه
وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة
مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب
كل واحد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقت القراءة

١٤٣

كل يوم الا اليوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك

ولقائل ان يقول لم لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم

المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب

ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا اليوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا

فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان

هناك قرينة فلا فرق بين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة

بدونها والجواب ان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي

عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها او مخالفة واحد اياها في ذلك مما كثر وغلب

واما اشتراكها في تعلق الفعل بها او مخالفة واحد اياها في ذلك فمما قل كما في المثال المذكور وبان

الفرق بين قولك قرأت الا اليوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين

من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني ولو تم في الثاني ايضا

قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد

فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة

كذا في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي من اجل ان المفرغ لا يكون في

الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات

النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم قال

الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا تتناقض ويستثنى من

جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات

الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه

التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال في مثل ما

ضربني الا زيد اي ما احد من تصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في علو اين

ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي

يحمل على موضع المستثنى منه لا على اللفظ عملا بالنحاة على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد

فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد المجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا

عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد

فشيء مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب المحمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ و

ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه

لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية والا خص المستثنى بما يزيد عليه

صفة غير الشيئية لكان اوفق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان

من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض

١٤٥

النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد

بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز

وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمر بالنصب

لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت لكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد

من تقدير لا حقيقة وحكما ليتحمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل

المستثنى على المستثنى منه لا بد من تقديرها كذلك ليتحمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة

اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه او عتبر سرايته حكما اليه

لانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعد الاي بعد

الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد

انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع

على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع

بالجزئية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا

ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما

هو العمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد

شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية

للفعلية لا للنفي فلا انتقض معنى النفي من عملها لبقاء الامر العامل فيها هي اي ليس لاجله

اي لاجل ذلک الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل

ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء

فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض

النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر

وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لانها حرف

جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تنزه

المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي تبرأه البعد

عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو باعراب موصوفه

كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق وكانه لما لم يجر به المستثنى للاضافة

انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار

قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد و

استعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها

في الاستثناء على خلاف الاصل وذلک لاشتراک کل منهما في مغايرة ما بعده

لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن حمل الا عليها في الصفة

١٤٧

قوله وذلک اي ارتكاب خلاف الاصل بسبب المناسبة بينهما وهي الاشتراک في المغايرة لان كل واحد منهما يدل على مغايرة ما قبلها لما بعده ١٢ رح

غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون مع صحته مذكورا لا مقدرا

كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعده كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها

صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة

جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون

مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا المعرف باللام حيث يراد به العهد

او الجنس لئلا يلزم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون

زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة ليس

زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل

واما البعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور

لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل

الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما صار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير

لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان

الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني

مائة رجال الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا

والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو

نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله

اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي

آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم تتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية

مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا

وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته لجواز ان يكون فيهما

آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن

فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غير ما ذكر

في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء نحو ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فاجاز في

قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر

ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه اذ لو كان الاستثناء لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب

لانه في كلام موجب والمستثنى في الموجب واجب النصب وحمل البعض ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان

احدهما وصف كل دون المضاف اليه وهو المشهور وصف المضاف اليه وهو المقصود وكل لافادة الشمول فقط

وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل في [illegible] وسواء النصب على الظرف

اي بناءه على الظرفية لانك اذا قلت جاءني القوم سوى وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد

على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين

١٢٩

كل اخ والمعنى ليفارق كل اخ موصوف بانه مغاير للفرقدين مفارقة اخيه ١٢ [illegible] قوله وعند الكوفيين وانما جعلهم مقابلا لسيبويه لان

بجوز خبره وجهاه عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجر الكثير تمسكين بقول الشاعر شعر

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى وسواء اخرجوه عن الظرفية ايضا

نصبوه باستنكار الرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار

الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها

وشعرفيها في مبحث الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى

اخواتها والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده اي اسمها واخواتها بعد دخولها على

اسمها وخبره ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين

اجزاء الجزء المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان

زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في

هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد

بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل

كان زيد قائما وامره اي امر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه و

شرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة

حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر و

ذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف

١٥٠

بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة
للبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبره جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء
اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها نحو ان خيرا فخير اي
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته و
يجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي
لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع
كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم والفتح الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه وانما اقتصر المص

على الاول لانه اشهر اسمها ان واخواتها ستعرفها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند

اليه بعد دخولها اى بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت

من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان

زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى التى تنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم

لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا

بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان

بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها

تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنى

منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها

خرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسمها

لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا اى

يقع بعدها بلا فاصلة **نكرة مضافا او مشبها به**

اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير

المجرور فى اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع

فى يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها

١٥٢

١٥٣

رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال

لما يليها نكرة شبيها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما

فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان معرفة

بانتفاء الشرط الاخير فقط او نكرة مضافا او شبيها به اي بالنكرة غير مضاف

ولا شبيها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان معرفة او

مفصولا فالحكم غير ذلك فهو على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا

عليه هو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين

نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر

السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له ويدخل

فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه

جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني

على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم

يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى

ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء

شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا

باتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبيها

له او وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار

رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو

جميع هذه الصور التسع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في

المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا

لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد و في النكرة ليكون

مطابقا لما هو جواب له في مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة و هذا

التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية ولا ابا حسن لها اي هذه قضية

هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة

لان ابا حسن كنية علي رضه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب بغير تكرير فاجاب بانه متأول

بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بالفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رض بهذه

الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام

لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت

فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل خمسة اوجه

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانما بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي

لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول

عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او

عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى

استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة

الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا

الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا

حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان

يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اي رفع الثاني نحو لا حول

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة

والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر

لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما

بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاز

الرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان

لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة

قوله على ضعف متعلق بقوله رفع الاول المعلل بقوله السابق على ان لا بمعنى ليس اي رفع الاول على ضعف بناء على ان لا بمعنى ليس على هذا التقدير ١٢ ابو البقا

الا بالسد على ان تكون لا لنفي الجنس ضعيف وجه ضعف رفع الاول انه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغاء لا التكرير فقط وقد حصل
بهما ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة على جملة اي ان جعل الا بالسد واقعة لم يجز ان يكون قوله الا بالسد
منصوبا ومرفوعا على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد و
جملة على جملة لا لجنس واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا
اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام كهمزة
اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو الا رجل في
الدار استفهاما ... ان لا في الدار
كما يقال بعد الهمزة بل ذكره سيبويه وتبعه الجزولي وابن عصفور وذلك لان الاندلسي قال ان هذا
خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل الا ولو ... حروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمته واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يراد
ما روا ... الاخبر لانه ... تحكيل لست الا داخلة عليه احرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الاترونى رجلا يهدي ... ويا
رجلا والمذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني

التمنی فکان القیاس لا رجل ولکنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنی لا نعت
اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظریفا الاول بالرفع صفة للنعت ای لا الثانی و
ما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظریف کریم فی الدار مفردا حال من ضمیر مبنی والعامل فیه مبنی احتراز
عن مثل لا رجل حسن الوجه یلیه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فیها ظریف و
هذا القید یغنی عن الاول کمبنی علی الفتح حملا علی المنعوت لمکان الاتحاد بینهما والاتصال والوجه
النفی الی النوع حقیقة والمبنی فی قوله ونعت المبنی اشارة الی ما بنی علی الفتح بالاصالة
لا بالتبعیة فان المذکور سابقا ظاهر وانه اذا کرر المبنی وبنی علی الفتح ثم جئ بنعت لایجوز بناؤه
مثل لا ماء ماء باردا مع انه یصدق علیه انه نعت المبنی الاول مفردا یلیه فان باردا فی هذا المثال.
نعت للتابع لا للمتبوع کما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فلیس مما یلیه لتوسط التابع بینهما وصفة
لان الاصل فی التوابع تبعیتها المتبوعات فی الاعراب دون البناء رفعا حملا علی محله البعید و
نصبا حملا علی اللفظ وعلی محله القریب نحو لا رجل ظریف بالفتح وظریف بالرفع وظریفا
بالنصب والا ای وان لم یکن النعت کذلک فالاعراب ای فحکمه الاعراب لا غیر رفعا
حملا علی المحل البعید ونصبا حملا علی اللفظ او المحل القریب وقد عرفت الامثلة فی بیان
فوائد القیود والعطف علی اسم لا المبنی اذا کان المعطوف نکرة بلا تکریر لا
فی المعطوف فانه اذا کان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لک والفرس و اذا

١٥٧

لا النفی عمل ان ثم مبنی لتعارض تضمن معنی من فیا عتبار کونه فی الاصل مبتدا محله الرفع وباعتبار انه صار اسما منصوبا بعد کونه مبتدا محله النصب ۱۲ علوی

كان لا مكرر اى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ

اى لفظ اسم لا المبنى ويحمل منصوبا بان يحمل على المحل ويحمل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان

الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة او المعطوف على المنفى بلا وفيه

لا كثير نحو لا حول ولا قوة ومثل لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل

مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا النص غير منها لكن ينبغى

ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى وفى مثل لا اباله ولا غلامى له

اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام

الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعنى

ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا

على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة

الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيها له

اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف

عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته

اى مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى المضاف

فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص او المعنى

او المعنى ان مثل لا اباله و لا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة

فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي

لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا

ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من

غيره وهو منتقض اي لا اصل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف

في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان

الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بالابوة له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب

بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه

الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه ولكن اي مثل هذين التركيبين بمضاف

حقيقة لفساد المعنى اذ المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب

او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى

يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة

لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا

فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او

غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف

١٥٩

لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل و

جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف

اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم للصيغ لفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا

عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا

الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل

زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرها وما ولا المشبهتان بليس في النفي والدخول على الجملة

الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسميهما

لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما جعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر

باعتبار الخبرية فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى

اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما

عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم

واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في

استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا

نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما او كان

ح واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل بشبهه الليس فلما فصل

١٦٠

١٦١

فصل بينهما وبين معمولهما لم تعمل واذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض

بطل العمل ولما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على

خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما

بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في

نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي محال

الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها

اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف

اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث

هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه

والمضاف اليه وان كان مخصصا بما عرف به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبه به

فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة

اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور

بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه

بحرف الجر لفظا المضاف كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم

ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد

او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف

كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل

بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف

قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه

غير مراد اذ لو اريد لاوجب الجر فالتقدير اي تقدير الجر شرطه ان يكون المضاف

اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي

منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل

الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا

الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف

حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة واتوا بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف

نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير

شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والتصريح

في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير

حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيهما لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه

شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

زيد فلان الضارب متعد بنفسه

مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن

الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاء زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد

الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان

قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا لما

كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة قلت فائدة الاضافة الا التخفيف

في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى

في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه

فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم تكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة

الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة

المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون

صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا

ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس

المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف

اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف الحاصل

اضافة المظروف الى الظرف بمعنى اللام على ما ذهب اليه اكثر النحاة قوله اي ضرب واقع في اليوم لا بيان لكون اليوم ظرفا للضرب لان معنى

ان المضاف اليه مباين للمضاف فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما

مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص

كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه

اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من وايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى

خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح

التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه لهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل

لا يحتاج في كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل

واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة

بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بعلاقة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا

يمكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم

لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال

للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة و

ضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية

تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهودية فان
ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف
وضعه فليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا يفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم
والشجاعة يقال له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى ويفيد
الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه
وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اى كان معرفة من التعريف
كان باللام حذف لامه وان كان علما بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم
يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة

الذى هو صادق عليه وعلى غيره فيكون فى عبارته مسامحة فهو مفهوم عام شامل له ولغيره ١٢ [illegible] قوله والمراد بالتجريد انه من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد

لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو

التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في

لزوم تعريف المعرف فلم لم يجوزوا الاضافة دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال

تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت

اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى المعهود بها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل التعريف بتعريف

وَمَا اَجَازَهُ الْكُوفِيُّوْنَ مِنْ تَرْكِيْبِ الثَّلٰثَةِ الْاَثْوَابِ وَشِبْهِهٖ مِنَ الْعَدَدِ الْمُعَرَّفِ باللام

المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضَعِيْفٌ قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا من

لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار

البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها

اَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ صِفَةً احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مُضَافَةً اِلٰى مَعْمُوْلِهَا

احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مِثْلُ ضَارِبُ زَيْدٍ من قبيل اضافة

اسم الفاعل الى مفعوله وَحَسَنُ الْوَجْهِ من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها وَلَا تُفِيْدُ الْاِضَافَةُ اللفظية

فائدة اِلَّا تَخْفِيْفًا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال فِي اللَّفْظِ لا المعنى بان

١٦٦

نقض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة

والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيدا او حكما مثل

حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف

اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف

الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف

والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين

وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة

اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل

حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز

هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة

صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة

وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول و

امتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام

بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها

تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف

النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة

ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب

التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنا اخره لكثرة لو اخلافا للفراء

فانه يجوز تركيب الضارب زيدا ما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل

التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير

مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدم حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما

وقع في شعر الاعشى من قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف

على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكان يمتنع

ذلك حيث اتى بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة

الهجان وعبدها يعني ان هذا قول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على

المطلوب الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال لانه اذا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب

حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة

وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف و

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان

١٦٨

169

اى البيض من النوق يستوى فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة

الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لعيلته بحق خدمتها

او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج

حال من الهائية تزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد

منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله

الا ان المنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما انه قاسه على الضارب الرجل والضارب

فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء

التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى حسن الوجه وهو

بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون

المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه

فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم

جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربى والضاربه وغيرهما فيمن قال اى فى قول من قال

يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف

والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج

الى حمل حملا اى المحمولية على ضاربك فى تحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات

التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة

بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يتميز التخفيف في ضاربك جوزوه بدونه وحملوا الضاربك عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الا

الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في

ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا

على ان يكون منصوبا بالمفعولية ثم ايضا ويقال اذ اريد تصوره ضارب زيد ثم يضاف

ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة

ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما

حذف التنوين وصار الضمير منفصلا متصلا فصار ضاربك حصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما

قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله

لوجوب عتبار حذف اه

وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على

الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين

ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة عليحدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد

قوله وضعف واهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى المضاف

الى صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم

يحكم عليه بالامتناع بل الضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وحينئذ

يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين

الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف

الى صفة معنى المقام المغني المفاد بالتركيب التوصيفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب التوصيفي والاضافي

معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها

فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد

الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى جرد من قطيفة من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله

لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى

وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد

والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها

واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول اي مسجد الوقت الجامع

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه لا صفة للمضاف

١٧١

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف

للمسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة

الاولى وبقلة الحمقاء متناول لصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين

لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربي

لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكان جزئي وكلي فالمكان الذي

اليه الجانب هو جزئي والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكلي

المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة

واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة

واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة

قصد والتخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة

وغيرها فاضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة اليها من حيث

انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب

ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف

اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني الاحداث

او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه

١٧٢

فاحتمال هذا بهما فيكونان عينين ١٢ قوله وحبس ومنع فانهما مترادفان في المعاني الاحداث بفتح الهمزة جمع الحدث فان المنع صفة المانع والحبس صفة الحابس وليس

فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كُلِّ الدَّرَاهِمِ وَعَيْنِ الشَّيْءِ فَاِنَّهُ اي المضاف فيهما
يَخْتَصُّ اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه لا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التخصيص او التعريف اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء
ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سَعِيْدُ كُرْزٍ فان
سعيد او كرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول
بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاء سعيد كرز قلت جاء مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان القصد بهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم علم
وَاِذَا اُضِيْفَ الْاِسْمُ الصَّحِيْحُ وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة اَوِ الْمُلْحَقُ بِهِ وهو
ما في اخره واو او ياء ما قبلهما ساكن وانما الحقتهما بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة
لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون تشابه ما بعد السكوت في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا تثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون اِلٰى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ
اٰخِرُهُ للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به وَالْيَاءُ مَفْتُوْحَةٌ اَوْ سَاكِنَةٌ
وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن

١٧٣

حقيقة او حكما والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان

آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم

موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف

حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف

التثنية كغلاماي اي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى

ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا

اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ

وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف

الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة

يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كان قبل الياء

والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ بخفة الفتحة

وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم

تحرك ولاختيار الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافا الى غير ياء المتكلم فاخي

وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال ابي واخي مثل يدي

ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد اللام فيهما

١٧٤

بالياء في عار عن الفائدة ١٢ ... قوله فالحال في اخ واب فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا

وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء تمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك

ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك

خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي جمع اب فاصله

ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار

ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا

اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداكم وتقول اي امرأة قائلة لا تناع

اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما

عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور

وان نقل بعضهم عنه ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى

ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله وفمي في

بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة

عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح

منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت

بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حماء وحماءك ومررت

بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت

١٧٥

بحمو او حموک و مثل عصا بالالف فیقال ہذا حما او حماک و رایت حما او حماک و مررت بحما

او حماک مطلقا ای جوازہم مثل ہذہ الاسماء الاربعۃ مطلقا غیر مقید بحال الافراد والاضافۃ

بل یجئ ہذہ الوجوہ فیہ فی کل من حالتی الافراد والاضافۃ وجاء ہن مثل ید مطلقا

ای فی الافراد والاضافۃ یقال ہذا ہن و رایت ہنا و مررت بہن و ہذا ہنک و رایت

ہنک و مررت بہنک و ذو لا یضاف الی مضمر لانہ وضع وصلۃ الی الوصف باسماء

الاجناس والضمیر لیس باسم جنس وقد اضیف الیہ علی سبیل الشذوذ کقول الشاعر شعر انما یعرف

ذا الفضل من الناس ذووہ ولو قیل لا یضاف الی غیر اسم الجنس لکان اشمل وکما خص المضمر

بالذکر لانہ کان لبعض تلک الاسماء حکم خاص عند اضافتہ الی یاء المتکلم فنفی اضافتہ الی

المضمر مطلقا نفیا لاختصاصہ بحکم خاص باعتبار اضافتہ الیہ ولا یقطع ای ذو عن الاضافۃ

لانہ جعل وصلۃ الی اسماء الاجناس لیس الا باضافتہ الیہا التوابع وہو جمع تابع منقول عن

الوصفیۃ الی الاسمیۃ والفاعل الاسمی یجمع علی فواعل کالکاہل علی الکواہل والمراد بہا

توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التی ہی من اقسام الاسم فلا ینتقض حدہا بخروج

ان ان و ضرب ضرب لعدم کونہما من افراد المحدود کل ثان ای متاخر متی لوحظ مع سابقہ

فی المرتبۃ الثانیۃ منہ فدخل فیہ التابع الثانی والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقہ

ای بجنس اعراب سابقہ بحیث یکون اعرابہ من جنس اعراب سابقہ فانہ کلاہما من جہۃ واحدۃ

انما یخرج لو کان الثانی محمولا علی حقیقتہ ولیس کذلک بل یراد منہ متاخر فیدخل الثالث والرابع فی التعریف ثم اشار الی وجہ تقییر المتاخرین

شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من

جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة تخصه هي فاعلية زيد العالم

لان المجيء المنسوب ...

يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت

وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت وقوله من جهة واحدة

يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني تجريدهما

عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن الابتداء من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا

في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة

وكذا ظننت من حيث انه تقتضي مظنونا ومظنونا به عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من

جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما

من جهة واحدة والمراد بالاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم

من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال

يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون

للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود حقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثاني

باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

١٧٧

مانعاً والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعاً فيحصل حد جامع مانع

يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل

على معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه

مطلقاً اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع والا

عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه و

لا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على الشمول في القوم فان دلالة

التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جرد عن هذه

المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها

دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف

تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالباً

تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد

الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله

من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم

من نفخة فالكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين

ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا

بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا

اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى

الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذو مال فان

يدل ايما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او

خصوصا اى فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما

وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل

مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على

اى مررت برجل اى رجل عندك فيكون فى هذا التركيب موصوفا ١٢

كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان

يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات

فان الرجل يدل على معنى فى متبوعه وهو تعين الذات المبهمة

معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا اصح ان يقع

الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة

وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان و

مثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه بهذا فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى

حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع

صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدالة على معنى فى متبوعه كما توجد

١٧٩

في المفرد ولكنه جيد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم
يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل
جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن
اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية
تحصل بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى
فيه باعتبار الغلام فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف و
التنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي
فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل
جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها
في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي يشبهه يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا

181

او مثنی او مجموعاً أفرد کما یفرد الفعل وان کان مذکرا او مونثا حقیقیا بلا فصل طابقه وجوبا

کما یطابق الفعل فاعله فی التذکیر والتانیث وان کان فاعله مونثا غیر حقیقی او

حقیقیا مفصولا یذکر ویونث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل یقعد غلامه

وبرجلین قاعد غلاماهما مثل یقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل یقعد غلمانهم ومررت

بامرأة قائم ابوها مثل یقوم ابوها وبرجل قائمة جاریته مثل تقوم جاریته وبرجل معمور او

معمورة داره مثل یعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة فی الدار جاریته مثل یقوم او تقوم فی

الدار جاریته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ایضا فی

الخمسة البواقی کالفعل فان فاعله الضمیر المستکن فیه الراجع الی موصوفه والفعل اذا اسند الی

الضمیر یلحقه الالف فی التثنیة والواو فی الجمع المذکر العاقل والنون فی جمع المونث ولا یونث

الا حد المونث ولذلک قلت مررت برجل ضارب وبرجلین ضاربین وبرجال ضاربین وبامرأة

ضاربة وبامرأتین ضاربتین وبنسوة ضاربات کما تقول فی الفعل یضرب ویضربان ویضربون

وتضرب وتضربان ویضربن فلم خصصت الشارح بهذا الحکم قلنا المقصود الاصلی فی هذا المقام

بیان نسبة الوصفین الی الموصوف بالتبعیة وعدمها ولما کان الوصف الاول تبعه فی الامور

العشرة وکان لا تخرجه مشابهته للفعل فی الخمسة البواقی عن هذه التبعیة لم یعتبر التفتی فیه بالحکم

علیه بالتبعیة بخلاف الوصف الثانی فانه لما حکم علیه بالتبعیة فی الخمسة الاول لم یکتف فیه بالحکم بعدم التبعیة فانه

غير منضبط بل بين ضابطة عدم تبعيته لم يكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حال عند

التبعية ومن ثمه اى من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن

قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضاً قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون

غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر بهما ضعيف و

يجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعاً ايضاً كقاعدون

لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل

لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو

من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ والمضمر

لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل

عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طرداً للباب

ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل

على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا عند

الشارح الرضي وقال ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف

اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من الصفة

١٨٢

الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه الصفة او مساو له في ذلك بالنظر نحو جاءني الرجل العاقل فان العاقل افراداً من الرجل ١٢

١٨٣

يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا
لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها المنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة ومن ثمه اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندنا امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف
احدها للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور
بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعانة من المستعير والسؤال
من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام المعين في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع

شكلها الابهام منها وايضا رفع الابهام لا يليق بالمضاف الذي اكتسب التعريف من المضاف اليه لانه يلزم الاستعارة من

لابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا تبيين جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين ان المشار اليه
بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصدت نسبته الى
شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد فقصدت نسبة المجيء اليه
الواقعة في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل
المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها
احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا
بان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على
المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله
يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في

في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم
الشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان
احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المتبوع واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة
تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها
وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف للثاني على الاول
فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من
هذه الجهة ليست معطوفة فلم يكن مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله
تعالى لها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى
بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل
في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف
على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف نظرا
لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف عند بعضهم
لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك

١٨٥

ففي جعلها غير عاطفة في الصفة وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية

اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان

او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما

اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل

[illegible]

[illegible]

[illegible] التاكيد لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا بالتاكيد [illegible]

الضمير منفصلا نحو ضرب انا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا [illegible]

ضربتك وزيد لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو

وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز ترك التاكيد اي

ترك التاكيد لان طول الكلام لوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان

الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا

اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا الزائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد

بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد الامران يتساويان هذا

١٨٦

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد و
لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور واعيد الجا
ر فكان اولى واسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعل
لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة واشبه المجرور ضمير متصل كالجزء في المضمرات
يؤكد اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل في استعارة المرفوع له [illegible]
ولكنه بالفصل لان الانفصال الاتية الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل لا اختصاصه [illegible]

التاكيد بالمنفصل بعد [illegible] يكتفى [illegible] الا اعادة الجار [illegible]
مررت بك وبزيد [illegible] زيد [illegible] هو المجرور والتاكيد [illegible]
والتاكيد كالعدم بمعنى بيل قولهم في بينك [illegible] الاتصال الا [illegible] وقيل [illegible] بالثاني [illegible]
الحرف الزائد اعني [illegible] وهذا الذي ذكرناه من لزوم اعادة الجار حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستشهدا
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك
شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه
نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثا

الاسمع اعادة الجار قلنا التاكيد عين الموكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه

والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما

فلا خفاء في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير

المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل

في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف

عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه

والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا

الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا

الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير

والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون

ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف

على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام لان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام و

حرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي

رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ واي رب شاة وسخلة شاة

وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره امكان المعطوف مثل

شاة وسخلة شاة ولم يقل شاة وسخلة هذه الشاة فقوله وسخلتها بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة ١٢ ح

المعطوف عليه فلذا اوجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف

النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة او يمتنع بناؤه في

يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف

ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب

ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان

معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين

الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولما

ورد ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب

فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب بقوله

وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب

فاء السببية اي فاء لها نسبة السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا

على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين جملة واحدة فيكفي

بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية

فالمعنى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه

الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف

١٨٤

اسماً على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا

محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان تجعلهما معمولين لهما واكثر الشارحين

على ان ... على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز

... زيد عمراً وخالد بكراً ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه

مختلفين غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان

مثل ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ

العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء

شحمة وفي قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نارا

... لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام

عاملين مختلفين خلافاً للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة والاولى

الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف

مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان

الدار زيداً والحجرة عمراً يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب المجيئي

... مقتصر جوازه على صورة السماع لانها خالف القياس فيقتصر على مورد السماع خلافاً

لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضاً بل يحملها على حذف المضاف

١٩٠

... فانه لا يكون ان مدخول المضاف مجروراً بالمضاف ... حينئذ قوله على حذف المضاف ١٢ ... اي الفراء لا يقتصر

والقائم المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في

بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه

عند السامع يعني يجعله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه

فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع

ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو

ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد

قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ حتى

لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى

بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ ايضا تكرير المنسوب اليه لفظا

نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في

الشمول فان التاكيد يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا

لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله الافراد فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد

المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم

الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج الصفة والعطف والبدل

عن حد التاكيد بقوله يقرر امر متبوعه اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان

١٩١

والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلث ١٢ عصمة قوله واذا عرفت هذا اي الغرض من جميع الفاظ التاكيد هو تقرير امر المتبوع اما

وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع

اما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول اذا

حاصل ما ذكره المصنف في شرحه هو ان التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ

ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي

تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان

ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره

ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها

اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك قوله لا بعد ارجاع الضمير الى التاكيد

اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ

محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة

وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل

بالضاد المعجمة قيل لا لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام

والبصع بالمهملة [illegible] العرق سالا وبالمعجمة من بصع اي روي وابتع من التبع وهو طول

العنق [illegible] ولكن استعملها لمناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناه التاكيد

بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد

١٩٢

والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث او انفسهما باعتبار صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا المثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف في ضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء

فيصح تاكيده بكل بعضه الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا

في حكم المجيء واذا اكدت الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس و

العين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين

مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لتا الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ

لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير

المستكن في اكرمني بقوله هو فيقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما

وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير

المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك

لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت

نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا

تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان

العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع

وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث

بتبعية لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع

واخواه علیه ای علی اجمع لو اجتمعت معه و ذکرها ای ذکر اکتع مع اخویه دونه ای دون

ذکر اجمع ضعیف لعدم ظهور دلالتها علی معنی الجمعیة وللزوم ذکر ما من شانه التبعیة بدون

الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الی المتبوع ای تقصد النسبة الیه بنسبة ما نسب

الی المتبوع دونه ای دون المتبوع ای لا یکون النسبة الی المتبوع مقصودة ابتداء

بل بنسبة ما نسب الیه بل یکون النسبة الیه توطیة وتمهید النسبة الی التابع سواء کان ما نسب الیه مسندا

او غیره مثل جاءنی زید اخوک وضربت زیدا اخاک واحترز بقوله مقصود بما نسب الی

المتبوع عن النعت والتاکید وعطف البیان لانها لیست مقصودة بما نسب الیه بل المتبوع

مقصود به واحترز بقوله دونه عن العطف بحرف فان المتبوع فیه مقصود بما نسب الیه مع

التابع ولا یصدق الحد علی المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض

عنه وقصد المعطوف فکلاهما مقصودان بهذا المعنی فان قیل هذا الحد لا یتناول البدل

الذی بعد الا مثل ما قام احد الا زید فان زیدا بدل من احد ولیست نسبة ما نسب الیه

من عدم القیام مقصودة بالنسبة الی زید بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الی احد نسبة

القیام الی زید قلنا ما نسب الی المتبوع ههنا هو القیام فانه نسب الیه نفیا ونسبة القیام

الی التابع مقصودة ولکن اثباتا فیصدق علی زید انه تابع مقصود بنسبة ما نسب

الی المتبوع فان النسبة الماخوذة فی الحد اعم من ان یکون بطریق الاثبات او النفی

۱۹۵

ويمكن ان يقصد نسبته الى بعض اجزائه في حق زيد اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني

وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما كما في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو مذهب سيبويه قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

اي لا نسلم ان المقصود بالنسبة في سائر الابدال

196

فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل مقصودا تبعا والمقصود لتبعيته هو الاسناد اليه بعد التوطئة

فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث

اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع

الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته

وتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا

جاره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب

بدل الغلط بغيرهما اي بدون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه

ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل ويكون بدلا منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه

والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد

لمثال مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فان البرج عبارة عن مجموع

الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد

ان يكون بان تقصد اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت

تعبيرا اي بغير البدل هو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو

عن زيد اخوك فنكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل

197

غلام زيد وَاِذَا كَانَ البَدَلُ نَكِرَةً مِن مَعرِفَةٍ فَالنَّعتُ اي نعت البدل النكرة واجب

لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فانه وافيه بصفته يكون كالجابر لما فيه من نقصان

النكارة مِثلُ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ وَيَكُونَانِ ظَاهِرَينِ نحو جاءني زيد اخوك

وَمُضمَرَينِ نحو الزيدون لقيتهم اياهم وَمُختَلِفَينِ نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه

وَلَا يُبدَلُ ظَاهِرٌ مِن مُضمَرٍ بَدَلَ الكُلِّ اِلَّا مِنَ الغَائِبِ نَحوُ ضَرَبتُهُ زَيدًا لان

المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص

من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف ابدال البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود

اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني

علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عَطفُ البَيَانِ تَابِعٌ شامل لجميع

التوابع غَيرُ صِفَةٍ احترز به عن الصفة يُوَضِّحُ مَتبُوعَهُ احترز به عن البدل والعطف بالحرف

والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من

اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني

مِثلُ اَقسَمَ بِاللهِ اَبُو حَفصٍ عُمَرُ فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف

بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رض فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء

عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول

وهو يمشي خلف بعيره شعر: أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر * اغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادي فجعل إذا قال اغفر له اللهم إن كان فجر قال اللهم صدّق صدق حتى

التقيا فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فإذا نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوّده

وكساه وفصله أي فرقه من البدل لفظا أي من حيث الأحكام اللفظية واقع في مثل

أنا ابن التارك البكري بشر فإن قوله بشر إن جعل عطف بيان للبكري جاز وإن جعل بدلا منه

لم يجز لأن البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير أنا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا

فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك إن جعلناه

بمعنى المصيّر وإلا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير إن كان فاعلا لعليه وإن كان مبتدأ فهو

من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه أي واقعة حوله مترقبة لأن يزهق

روحه لأن الأسد ما دام به رمق فإن الطير لا تقربه وأما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما

سبق والمراد بمثل أنا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي

أضيف إليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن أن يراد به ما هو أعم من هذا

الباب أي كل ما يخالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان بدلا فيتناول صورة النداء

أيضا فإنك تقول يا غلام زيدٌ وزيداً بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل إذا

جعلته عطف بيان ويا غلام زيدُ بالضم إذا جعلته بدلا والأول أظهر والثاني أفيد للمبتدي

١٩٩

يا غلام زيد وزيدا بالرفع حملا على اللفظ لأن حركته تشابه بالحركة الإعرابية فيصح حمله على اللفظ وبالنصب حملا على المحل لأنه من المفعول به فيكون منصوبا إذا كان عطف بيان

اى الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني

اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اى اسم

ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام المراد بالمشابهة المنفية في تعريف

المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما تضمن الاسم المبني معنى

الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او تشبهه كالمبهمات فانها تشبه الحروف في

الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع

موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة

في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب

مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فخلى هذا عن المركبات الاضافية المعددة كغلام زيد وغلام

عمرو وغلام بكر فانه مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب وفي المعرب اعتبر ان التركيب

وعدم المشابهة للاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما او بانتفاء احدهما

فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف الترتيب في ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تعميما وتتميما

ايثار التقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اى القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها

عند البصريين ضم وفتح وكسر في الحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب

المبني المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لا انهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا

كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما

يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب

على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لا باختلاف العوامل

اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن لم ادر من زيد وهي

اي المبني والتانيث باعتبار الجزء المضمرات واسماء الاشارة والموصولات

والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء

الافعال لا على الاصوات لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات

وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها غيره

ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في

الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين

احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة اينما

لما اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه

او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من

يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره

ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا

فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما

تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان

يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ

بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله

اعدلوا فكأنه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل

واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكأنه تقدم ذكره معنى

واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما يؤتى به من غير ان يتقدم ذكره قصدا

لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من

ذكره اولا مفسرا فكأنه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك

وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون

كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلق عند الحجازية او

غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير مستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

٢٠٢

على مذهب الحجازيين القائلين بعمل ما المشبهة بليس نحوا فالمبني تميم لانه عنده ما ليس بعامل انت بل فيه عامل معنوي فيقال ما انت منطلق فانت مبتدأ ...

قبله المتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع و
منصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر المنقسم اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى
المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف
المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل
ضربتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضُربتُ على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى
ضُربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما
ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا ضربن وعلى هذا
القياس المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم
انتِ انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف
الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما

ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل

نحو انني اننا انك انكما انكم انكِ انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع

اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه

الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق

للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل

بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس

ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة

معان ضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا

بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ

اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث واعطوا للغائب حكم

المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف

التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اي ان للمتكلم لفظين وللمخاطب

خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

الخمسة اثنا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وجنوا التلك

الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والمجرور

المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في

باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في

آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما القي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن

هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم

يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة

الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل

الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان

واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب

واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند

تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل

وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو اقائم الزيدان وكذلك زيد

ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات

ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما

٢٠٥

تنقلب ياءً أي في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها إلا أن تغير عاملها والعامل ههنا ليس
عاملاً في الضمير وإنما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل والضمير باقٍ على ما كان عليه في الرفع
فلو كانت ضمائر لا تتغير ألا ترى أن الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في
يضربون والألف في يضربان لا تتغير فيها أي الألف والواو في الصفة حرفا التثنية
والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ أي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعاً كان أو منصوباً
أو مجروراً إلا لتعذر المتصل أي لأجل تعذره لأن وضع الضمائر للاختصار والمتصل
أخصر فمتى أمكن لا يسوغ الانفصال وذلك أي تعذر المتصل بالتقديم
أي تقديم الضمير على عامله لأنه إذا تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل به إذ الاتصال
إنما يكون بآخر العامل أو بالفصل الواقع لغرض لا يحصل إلا به إذ الفصل ينافي
الاتصال وتركه يفوت الغرض أو بالحذف أي حذف عامله لأنه إذا حذف عامله لا يوجد
ما يتصل به أو بكون العامل أي عامله معنوياً لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى أو
بكون عامله حرفاً والضمير المعمول مرفوع إذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لأنه
خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو إني وإنك أو بكونه أي كون الضمير مسنداً إليه أي
ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له أي تلك الصفة كأنه لو قالوا لم ينفصل الضمير عن هذه
الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما إذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فإنه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على

قوله والا لاحاجة الى الفصل ...

السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف

ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف

الظاهر وهو زيد والا لاحاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض

الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب ولما قال من حيث لا ما ذكرناه هو

الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير

على العامل وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك

والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا

وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير

الذي اسند الى صفة جرت على غير من هي له فانه اسند الى الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا وهي

صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان

داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون

ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار

بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا

اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء

من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل من الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين
اعرف من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاهاياها حيث يجب الانفصال فى الثانى
للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى
هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر
المتكلم فى تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو
متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما يفصل وانما متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا
لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك
الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك
للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو
اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم
الترجيح فى تقدم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى
فلكراهتهم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياك لكن ايا مثال لما لم

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين أو اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما

اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اى خبر كان واخواتها

اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في

الاصل خبر المبتدأ وجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي و نحو

ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول و ضمير المفعول

في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان

يكون جائز الاتصال لكن الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة

بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف

الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما

لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما

سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذا

الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت

الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى

ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا

كانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

٢٠٩

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في مابعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعاني
فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء
المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقته تلك الياء لتبقى آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي
هي الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون الاعراب نحو
يضربني لتبقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها الوسط حكما
وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية
فيه اي المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت
ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية التي تحفظ الحركات البنائية في غير لدن والسكون في لدن
وبين تركها احترازا عن اجتماع النونات واحكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها
كاني وليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات لعدم مانع فيها والحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط مما يجب للمحافظة على السكون اللازم الذي
هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم

للمبتداء والخبر وظرف لتوسط والمراد من العوامل العوامل اللفظية لا العامل المعنوي لوجوده فيهما كما في زيد هو القائم ١٢ ار

٢١١

وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتداء افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم التسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتداء ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على مفعول يجعله وانما فسر من جعله مبتداء برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب زيد هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال ان الكلام وقع متقدما من غير تسبق

مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي
قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا وحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها
مونثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة التي تكون بعده اي بهذه
الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض بيان للواقع لئلا يلتبس داخلا
في القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية او لا وعلى هذا
يلزم استدراك قول المفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبره فانه
يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة
متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل
فانها ان كانت عاملة معنوية بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا اصطلح الاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثال فهو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر
وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ بان يقدر لانه ليس سابقا حال كونه
منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

٢١٢

فلكونه على صورة الفضلات واما ضعيفة فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الامع

ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سيتوهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا

٢١٣

وَلِمُثَنَّاهُ ذَانِ رفعا وَذَيْنِ نصبا وجرا اذان وذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم ليكون

الضمير اقرب الى مرجعه وهذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله مبتدأ وقوله ذان مع

ما عطف عليه خبر مقيد كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ان في جميع الاحوال الرفع

والنصب والجر وعليه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وَلِلْمُؤَنَّثِ الواحدة تَا قيل هي الاصل

في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وَذِي وقيل هي الاصل لكونها بازاء

ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل بهما اصلا وللقول باصالتهما قدمتا على سائرها لفرعيتها

وَتِي بقلب الالف ياء وَتِهْ وَذِهْ بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وَتِهِي

وَذِهِي بوصل الياء بها وَلِمُثَنَّاهُ اي مثنى المؤنث تَانِ في الرفع وَتَيْنِ في النصب

والجر ولا يثنى من لغات الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان

وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس

بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية

المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء

فيهما وَلِجَمْعِهِمَا اي جمع المذكر والمؤنث أُولَاءِ مَدًّا وَقَصْرًا اي ممدودا او مقصورا

واذا كان مقصورا يكتب بالياء وَيَلْحَقُهَا اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها

على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حَرْفُ التَّنْبِيهِ وكلمة ها فهو ليس في الحقيقة

منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية

كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف

الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

وانما سميت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع

ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي

الستة وشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع

اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة رجعت الى خمسة

لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث [illegible]

سبعة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة و

العشرون ذلك الى ذلكن يعني ذلك اذا اشرت الى مذكر ومخاطبك مذكر وذاكما اذا اشرت

الى مذكر ومخاطبك مذكرين وذالكم اذا اشرت الى مذكر ومخاطبك مذكرين وعلى هذا القياس

ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين ومخاطبك مذكر الى ذانكن وذينكن اذا اشرت

الى مذكرين ومخاطبك مؤنثات وكذا البواقي يعني تلك الى تلكن وتيك الى تيكن وتانك

وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما

ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي في الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال

ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق

الا بعد تحقق الطرفين ولما ادى الى كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام

الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله غيره فقال يقال ذلك وتلك وتانك

وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام هذه الكلمات

الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد والابعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك

المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو

بغير حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون

وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي

خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد

يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة

ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما انكان جزءا تميز

او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج

في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل

والمفعول وغيرها ولما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا

الا بصلةٍ وعائدٍ والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول
فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة
متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما
علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من
ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او
غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما
بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل
والمفعول والعائد ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او
مفعول لان اللام الموصولة لشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة
والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث

٢١٧

قوله الى المتعلم والبارز الى ... وكلمة من بيان ... تذكير عطف على التمرين والضمير في ايهم الى النحاة ١٢

قوله بالالف فيكون اللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث في حال النصب والجر ...

قوله على وزن العلى بضم العين وفتح اللام ...

٢١٨

... بالالف في حالة الرفع والياء في حال النصب والجر والأُلى على وزن العلى لجمع المذكر

والذين ... واللاتي بالتاء والياء واللاء

بالهمزة المكسورة فقط واللائي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع

المذكر والمؤنث الا انها في المؤنث اشهر واللاتي جمع اللواتي جمع الجمع وجاء في اللائي اللاء

بالياء وبغير الكسر في التاء في اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا

يعقل نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن الضما ... فيمن يعقل

ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث وأي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار

اي اضرب الذي في الدار وأية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار

وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئهما موصولا بلغتهم بمعنى الذي والتي

قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما

الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي

مجموعهما بمعنى الذي والتي او المثنى والمجموع والعائد المفعول اي العائد الذي هو الى الموصول

الا انه اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة

نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له اي لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا

باباً سموه الاخبار بالذي وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن

اي يوسع الله ... ويقدر اي يضيق ... والضمير في وضعه عائد الى المفعول

التمرين التكليف يعني محكم گردانیدن ١٢

اي باب الذي يخبر به بكلمة الذي ١٢

من المسائل ونذكره ايابا فانه اذا قالوا الاخبر عن الاسم اى في الجملة الفعلية بالذي بعد

بيانه ان طريقة الاخبار لابد منه لكثير من مسائل النحو وتدريب النظر فيهما حتى يعلم ان

ذلك الاخبار في اى اسم يصح وفي اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال

واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اى باستعانة الذي او بالالف

واللام فان الباء للاستعانة للاخبار لان الذي يخبر عنها لا يخبر بها صدرتها

اى اوقعت كلمة الذي وما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه

اى موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها

اى لكلمة الذي واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال

جملة خبرا متاخرا عنه اى عن الذي فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا

بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة يعني زيدا والمراد

بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه

زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اى مثل الذي الالف

واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة

الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل

واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنه الجملة الفعلية

متصرف اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر

باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا والشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد

من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام

من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين

فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول

مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه

اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون

ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك

امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل

ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا

بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل

بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار

بدون الثوب لانه لو اخبر لزم ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب

بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب

ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها

اى لغير كلمة الذى لامتناع تقدير الذى لاستلزم ذلك عود الضمير اليها فبقى ذلك الغير بلا
ضمير وكذلك اى لا يجوز في الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا
الى الموصول بقى المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد
وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت
زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما
فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشيء معجب لك
نحو شعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء
منكر عند ابي على والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا او نعم الشيء وصفة
نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من
جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو
من جاءك فاكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واى
للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فالموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو

في بنا زائدة في مفعول كفى وفضلا تمييز او حال وتنوينه للتفخيم ويروى شرفا وحب النبي فاعل كفى هو مصدر مضاف

أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى والموصوفة نحو يا أيها الرجل قيل أي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها
للمتمكن التي لا تقع صفة أصلا وأجيب بأن أيا الواقعة صفة هي في الأصل استفهامية
لأن معنى مررت برجل أي رجل برجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل أحد نقلت عن
الاستفهامية إلى الصفة وهي أي كل من أي وأية معربة بالاتفاق وحدها
لا يشاركها في الإعراب غيرها من الموصولات إلا على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية
وإنما أعربت لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد وهي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث
وإذ وإذا إلا إذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم أي هم هو أشد وأما بنيت موصولة
في صورة حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج إلى غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها ببعض الغايات كما حذف من الغايات ما بينها وهو
المضاف إليه ثم البنائية يا أيها الرجل كالمستثنى التي حذف
صدر صلتها لأنه ذكر في المنادى أن كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني ومنها الموصوفة
لهذا فلا حاجة إلى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان أحدهما أن معناه
ما الذي على أن يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير أي شيء الذي صنعت
أي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس

٢٢٣

وفي جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام

ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معنا اي شيء

ومنهما عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء

وذا زائدة والظاهر ان مودّيهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما اي شيء انه ليس لكل

منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وفي جوابه نصب

اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال

في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية

رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبر المص لفوات المطابقة بين السوال والجواب

أسماء الأفعال ما كان اي اسم كان بمعنى الأمر والماضي الذين هما من اقسام

الاصل فعله بناءها لكونها مشابهة للمبني الاصل فما قيل اف بمعنى التضجر واوه بمعنى التوجع فالمراد به

تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحال لان المعنى على الانشاء وهو مناسب بان يعبر عنه بالمضارع

مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في بني تميم

وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على

ان قالوا ان هذه الكلم وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها

مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة بصيغ الافعال على ان يكون رويد

شلا موضوعا لكلمة أهمل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت

الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه

مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال اللهم ما كان بمعنى الامر والماضي ولم يقل

ما كان معناه الامر والماضي والمتبادر ان يكون هذا الحبث في الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا

على التعريف و فعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي

المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد وغيره

لا يقاس فقوام وقعاد بمعنى قم واقعد فهذا يأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فلا

قياس للكثرة واما الرباعي فاتفقوا على انه ليس الا [illegible] و فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار

بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم لمعنى مصدر معرفة مونث ولم يقم لي الى الآن

دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه و حال كونه صفة لمونث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة

مبني اي كل واحد من القسمين الاخرين مبني لمشابهته له اي لفعال الامر عدلا و وزنا

اما انه نظرا الى فهما ذهب النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه

الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى انه لا

اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل بشيء اذ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل

معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء فيه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية

عن النوع الذي يكون ذلك الشيء الذي هو معدول عنه اي من ذلك النوع اي الاصل ان يكون المعدول من نوع المعدول عنه فان كان

٢٢٤

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع

عليه فليرجع اليه و فعال حال كونه علماً للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علماً

ليخرج باب فساد وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علماً كما قالوا لكنه

للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثاً صفة علماً وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علماً

للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهة فعال بمعنى الامر عدلاً وزنة

معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي في فعال علماً للاعيان يكون في آخره

راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات

الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علماً لكوكب وجه الاكثرين ان الراء من فعال مستثقل

في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء الاخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر وارتفعت

المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم ترتفع المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واها والثاني حكمه حكم

والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً

ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول

المتندم او المتعجب وي ومنها ما لا يقدر ان يحكم عليه لشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على

سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوتاً كما اذا قلت غاق قاصداً الاصوات التي

٢٢٥

صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه وبه ومنها ما يصوت به لا لسبيل حيوان اما للزجر او للدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي واعند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب

فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما عليه من غير نقلها الى سبيل الحكاية وبهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان تشبيها بالصوت كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا الاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك انما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كليهما فالاول كغاق اذا صوته انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك

القسم كك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق لغيره المركبات المعدودة من المبنيات

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة

ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قال حقيقة او حكما ليدخل مثل سيبويه فان

الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء

المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل

العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب

نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها بهذه النسبة صعب من شرط القيد والاحسن ان يقال المراد بها نسبة

مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه لا يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية

في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول

بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد

شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فالنطق بالحد مطرد وعكس فان تضمن

الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط

الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت

الواو وركب مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخواتها حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع

عشر واخواتها كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد

٢٢٧

الصرف على قلة تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا ١٢ تكملة قوله اي اعراب الثاني مع منع الصرف فيقال جاء بعلبك ورايت بعلبك

جزئية العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه فقيل النظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف
لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
لدلالته على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين او اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فلما اخذوا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر الواقع في الوسط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار اصله حادي عشر اذ لا دلالة على ذلك القياس الحادي والعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزء
الثاني بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول للشبه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن
الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك ويبنى
الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء
الاول هو افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه والاخرى اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

٢٢٦

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد ههنا
ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب
المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر
تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وكذا وبناؤهما لكونهما موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت
للحديث اي للكناية عن الحديث والجمل وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء انما وقع المفرد موقعها ولم يخرج خلوه عنهما من حيث البناء
الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على
اي وكان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم
الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء بالنون
مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرمته في البناء مخطوطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر المصنف

٢٢٩

معناه فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن

المسئول عنه منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى

تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما

كم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال

كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا

لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل

مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية

والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو

كم من ملك كم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم

اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري

ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية

ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام

وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على

انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر كلاهما لو قال

لكنا اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كل واحد من النوعين وبها لم الاستفهام

والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ثم بين موقع كل منهما بقوله
فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير
مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوباً معمولاً على حسبه
اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما صمت فكم
منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة
في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا
ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من
قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل
ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم
رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبيد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة
وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقدمه
عليهما ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده فعل او شبهه لا لفظا ولا تقديرا

فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع

اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر

عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة

وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة

النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ

وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام

والشرط يعني انه تأتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا كل واحد منها فمن وما واي واين

واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام

فاذا كانتا استفهاميتين تأتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت

وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يأتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع

واذا كانتا شرطيتين تأتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع

وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب فمن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه

عند الله ولا يأتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل

ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني

واذا ان لم يجر بالجار نحو متى اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

٢٤٢

قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا القوم زيد اذا القعد عمرو او وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا موخر
نحو متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة
كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت
مجيئك اي اي وقت كاين مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وقد في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني
فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها دون مثل
كم عمة اما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم اي رفعه بالابتداء
والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه
كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصدق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها
اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة

٢٣٣

ثم قوله ولا يخفى ان هذا الوجه الخ اي الاحتمال الثاني مبني على اعتبار جواز حذف مميزها لانه على تقدير رفع عمة يكون المميز محذوفا فالمناسب

الكف او القدم بمعنى انها اكثر قالخدمة صارت كك اوبدخلقة لها فنسبها الى سوء الخلقة

وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتي

على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لان خدمة المواشي ابلغ في الذم من خدمته

الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب

ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه

وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته

فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك

حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة

على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بلك وخبره قد حلبت وكم استفهامية

كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط

عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عار واذا نصبتها

نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت

او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال فيه قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سأل

عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها

فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية

ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات

ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او اضربك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال

اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر

واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان

وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا

او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة

من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض منها اى

من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية

فان عند نيانه اعرب مع التنوين نحو بعد كان خرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة

غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن

معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان

كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف

ووراء ولا قياس عليهما مضافا ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف

اليه فيعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق

بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنيها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

٢٣٥

سمعا عاد كذا في ادخال اغص من الغصص كذا قال الاندلسي والغصص بالتحريك بكلو در ماندن طعام وخبر آن من سمعه وهو خبر والجملة خبر كان

تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري

مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء

على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيهما ولا يحذف

منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما

فكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة

ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف

الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث

سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان طالعا سهيل آخره

نجم تضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف

الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى

الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم

مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر

بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت

او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل

وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من

بوقوع حادث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل على استعمالها في الاغلب الاكثر
في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا الكثر في الكتاب العزيز استعمالها
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وحتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وبترتب
مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى
الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم على الوجه الغير
المختار لعدم اصالتها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط تقال
فاجاء الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي
ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع افاد السبع
حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن
اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج
قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت
ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه

٢٣٧

لفاجأت لا مفعول به واللام متعلق إذا ظرفية بل التعليل اسمية بل المفعول به محذوف أي فاجأت

في زمان وقوف السبع ومكانه اياه أي السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو اتيتك إذا احمر البسر أي

وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو وقد سبقت

اليه الإشارة ومنها أي من الظروف المبنية إذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في

حيث أو لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال

في أعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم استعمالها على معنى الشرط المقتضي

اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك إذ زيد قائم وإذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت

فإذ زيد قائم ومنها أين وأنى فهما للمكان استفهاما أو

شرطا أي حال كونهما للاستفهام أو الشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام أو الشرط نحو أين زيد وأين

تكن أكن وأنى زيد وأنى تجلس أجلس وقد جاء أنى زيد بمعنى كيف وأنى القتال بمعنى متى ومنها متى

للزمان فيهما أي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج أخرج ومنها أيان للزمان

استفهاما مثل متى نحو أيان يوم الدين والفرق بينهما أن أيان مختص بالأمور العظام وبالمستقبل

فلا يقال أيان نوم قيام زيد فأيان قدم الحاج بخلاف متى فإنه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون

وقد جاء كسرها أيضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما أي حال وصفة فالمراد بالحال

صفة الشيء لا الحال بالحال كما توهمه بعض الشارحين وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها

السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط معا على ضعف

عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس مطلقا عند الكوفيين نحو

كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل

مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها

اي من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى

اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول

مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم

المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان للعلم

فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا

يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى

والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما

نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة

في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لمدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان

بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي

قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق لجميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته يومان

٢٣٩

اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان الا ان زيدا ولا النقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو

ما خرجت مذ ذهابك والفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او أنَّ اى ما كتب على هذه الصورة

متصلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت الجملة الاسمية

نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه

الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك

وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما

معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره

ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدء والمبتدء

ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدء فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر

معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا

يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد ظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما

يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن

بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لَدْن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدَن

بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْ

بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال

وبناؤه بالوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال

المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال

لدى زيد ولدن الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد

وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها

بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر

استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر

لغاته وقد تخفف المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة

وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي

اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع

الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة

لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض بفتح

العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل

المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة

نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه

مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي

٢٤١

يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة وإلى كلمة اذ فللمضافة الى الجملة يجوز

بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم

ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها لكونها

اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي

كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما

وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم

لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف

ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة

من اقسام الاسم المعرفة اي اسم وضع لوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي

بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فما مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية

اذا وضع الاسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو

النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة وهي اي المعرفة ستة

انواع بالاستقراء وانما رتبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة

بازاء معان مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث

انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك

الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون الفرد المشترك فتعقل ذلك

المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص و الثاني

الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته

ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه

من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي

ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته

ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة و الثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة

والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول

من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان

متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع

اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان

وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو مشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه ما خصوصية

كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها و الرابع والخامس ما عرف باللام العهدية

او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخل اللام لئلا يدخل فيها ما دخله اللام الزائدة لتحسين

اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخله قسما آخر

٢٤٣

قوله والميم في ليس الخ ولقد وهم على الشيخ لانه قال بعضهم ان اللام فيه زائدة ولهذا جعل جملة ليس مني صفة له ١٢

من المعارف أو عرف بالنداء نحو يا رجل إذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فإنه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه إلى ذي اللام إذ أصل يا رجل يا أيها الرجل والسادس
المضاف إلى أحدها أي أحد الأمور الخمس المذكورة ولا تستلزم صحة الإضافة إلى أحدها
صحتها بالنسبة إلى كل واحد فلا يرد أنها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربعة الأول فإن المنادى
لا يضاف إليه قيل كان عليه أن يقول والمضاف إلى المعرفة ليدخل فيه المضاف إلى المضاف إلى
المعرفة أيضا مثل غلام أبيك والجواب أن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم من أن يكون
بالذات أو بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا إلى ما سبق أن المضاف إذا كان لفظ الغير أو المثل
أو الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى أي إضافة معنى يعني إضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف واحترز به عن المضاف إلى أحد هذه الأمور إضافة لفظية فإنها لا تفيد تعريفا ولما سبق
تعريف المضمر والمبهمات ومعنى المضاف إلى أحدها ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن
التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان أو لقبا أو كنية لأنه إن صدر بالأب أو الأم
أو الابن أو البنت فهو كنية وإلا فإن قصد به مدح أو ذم فهو اللقب وإلا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصا أو جنسا واحترز به عن النكرات والأعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في
لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكأن هؤلاء المستعملين وضعوه له ذلك غير متناول غيره أي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اي متناول بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في

الاعرفية ترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال

واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقواها باعتبار الاختصاص من حيث اصنافها المضمر المتكلم

لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت

انا لم يلتبس بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب اليه وليس المراد بالاعرفية

الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب

انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف

لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف

اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه

واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة

النكرة ما وضع لشيء لا بعينه الا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو

كك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد

انما افردها بالذكر لان لها احكاما ما ثبتت لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية

آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد

الى عشرة وبعث المذكر وذكر المونث اعتبار التانيث للجماعة لان الثلثة جماعة والمذكر سابق فانث لذلك ثم ذكر المونث وان كان جماعة ايضا ليفرق بينهما

واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد عن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة
منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى
ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية
فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة
واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات
والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلثمائة او مزجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة
مفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته وواحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث

٢٤٦

الجمع نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث

نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت العشر احد

عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في

المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى

للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة

الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة فالجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني

في المذكر لكراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشر واثنا

عشر فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في

ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من

التانيث وفي اثنتان وانكان للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث

لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر

والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات

مع ثقل التركيب في احد عشرة واثنتا عشرة وخمس عشرة الى تسع عشرة والحجازيون

يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء

لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول في ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما

٢٤٧

ثبت هذا فالفائدة في ايراد قوله وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وانا لم اجده في بعض النسخ ولكنه مذكور في اكثرها

اى فى المذكر والمونث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود

الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المونث ولما غير الواحد والواحدة

بهنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف

على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ المتقدم بل خصهما بما عداهما

فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم

من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فيقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان وثنتان وعشرون

فى المونث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل

الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان

متعلق بالمائة والالف ومائتان والفان من غير فرق بين المذكر والمونث فيهما

فى التثنية فيهما اى فى المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف

ما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا

على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فيقول مائة واحد او واحدة ومائة

واثنان واثنتا ومائة وثلثة رجلا او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة

ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنا عشر رجلا او ثنتان

عشر امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا

او تسع وتسعين امراة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف فى الكل

قوله فلذلك اى ولاجل انه لم يكن

۲۴۹

۲۴۹

فنقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور
الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسر كما في قولك جاء القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه
مركبا فوجبت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها
ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا
فلانه لما كثر استعمال الثلثة وفيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا
مائة حين تميز بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان
ثلثمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات
وما يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يستعملا لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

في اثني عشرين الى تسعين فاقتصر على الغرر مع كونه اخصر فمميز احد عشر الى تسعة وتسعين

تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه ففي العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم بقاء النون

معها اذ هي في صورة نون الجمع لا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم

كرهوا الصير وثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا ير وعليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان

غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوز ثلثها

امرءا مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد باب امرءة واما افراده فلانه لما صار منصوبا

صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز

جمعه اي جمع الالف وانما لم نقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميز في الاعداد مرفوض

لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض

مفرد اما انه كالمائة والالف من اصول الاعداد كالاحاد فناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها

لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها

الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل فاذا كان المعدود

مونثا واللفظ المعبر به مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المونث او بالعكس

بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر

فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت

جوہر حروف التميز مع علامة الافراد وهي التنوين فح يكون ذكر التميز مغنيا عن ذكر الواحد ولو اعتبر جوہر حروفه مع علامة التثنية وهي

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت

قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنان

وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا

رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون

الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز اى الصالح لان يكون تميزا على تقدير

ذكره معها الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن

الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان

من صيغة الرجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن

المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان

مميز مثنى يغني عنه لا يجوز ان يكون مفردا كما في اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في

مميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية

ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجواز

حروفه المصورة بهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة

الاثنينية اعنى حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر

الواحد واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين عليحدة

٢٥١

فاختار لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من رجل وذلك

الاستغناء انما يكون لانه ما فادته الافادة لفظ التميز النص المقصود اي التنصيص على العدد

والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز

ذلك التنصيص استغني فم افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد

اي الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا الثاني

ازيد عليه لواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره

الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء

من الثاني اذ ليس الواحد عددا حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المونث

على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المونث لاغير اي لا تقول غير ذلك

فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر الاشتقاق

اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى

التصيير الاول والثاني اي اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية

في المونث كذا من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم تقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان

على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة

والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المونث وكذا الثاني عشر والثانية

عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة اعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان

بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة

الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في

المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لان الاسم لواحد مذكر فلا

للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون

والثالثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار

حال اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد

القول باعتبار تصيره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين

ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صير الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد

باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه

اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا

يلزم جواز ارادة الواحد الاول من حادي العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة مازاد على

العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر

متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان

الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى

خاتمة احد عشر نحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وكذلك

القول اي تاسع عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء المركب الموجب للبناء وبقي الجزء

الباقي على ما نوجو موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد

لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي والتعريف

الموجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت

تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تا

التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة

غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي

اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة

التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد

بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس كذلك لجواز ان يكون صيغة موضوعة

للمؤنث كهي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه

في مقابلته ذكر من الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي

بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة

التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما لا ان تانيثه حقيقي في معنى كالظلمة مثال للتانيث اللفظي

٣٥٣

حقيقة وعلى مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها

على عيينة ولم يورد مثال المؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه وإذا أسند الفعل بلا فصل

كما هو الاصل الكثير اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك

الفعل متلبس بالتاء وجوبا ليؤذن بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر

غير الحقيقي فلنح لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر

غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس

طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه

من الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض

الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت

في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة بصورة الفصل ايضا

لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع

الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت

القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي

منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها

نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره في الحاق التاء او ضمير الجمع فيه

٢٥٥

ان هذا الفرق انما يظهر اثره في ابقاء العام بعد الاخراج قطعيا وهو مسكما مبين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج البعض حاشية ١٢

واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم

يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مونثا نحو

اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث الحقيقي فانت

ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر

العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم

الواو لا غير فيقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون

بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها

موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلهما في كونه جمع

المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وفيما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم

فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في

جمع المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له

في التذكير كالرجال فروعي حقه فاجري مجرى المونث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي

ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على

جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق اخره الف

اخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق

٢٥٦

التوفيق لا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو التعي بظهور المراد لاستغنى

عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف

كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة

ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع

وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او

اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون بعدم دلالة لحوقها على

ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة

دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه

اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده

باعتبار دخوله تحت الجنس الموضوع له بوضع واحد مشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله مماثله

في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف

بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر

والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين

للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين هما الاب والام وكذا ثني القمر

باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب دعاء لقوة

٢٥٧

التناسب بينهما ثم يأول العلم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتحد فيثنى

باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت

فليعتبر مثل هذا التاويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر او الحيض فانه موضوع

لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا

لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية مجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي

اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء

وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير لا يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا اصطلحا ادعاء

يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون

الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى

قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد

الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق

اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو

ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات

والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل

ولم يمل كالو ان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان في تلك المقصور ثلاثي غير ما فيه اربعة

الا اتصالا نهم لم يقولوا الى بكسر اللام وقوله لم يمل على صيغة المجهول ١٢ عبد الرحمن.

احرف فصاعدا من الرباعي و الثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة

او حكما و خفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل قوله و الا اي وان لم يكن

كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول

الاصل او عديمه وقد اميل كميتان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف

فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى و المصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه

مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما و تخفيفا فيما زاد على ثلثة

احرف و الاسم الممدود ان كانت همزته اصلية او غير زائدة و لا منقلبة عن اصلية

او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف و تشديد الراء لجيد القراءة

او للمتنسك من قرأ اذا تنسك و حكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان

ان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين

احدهما للمد الصوت و الثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة

قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع

بين الفين مع انها غير اصلية و الواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها و لهذا

قلبت الواو همزة في مثل اقتت و اجوه و ربما صححت فقيل حمرايان و حكى المبرد عن المازني

قبلها ياء نحو حمرايان و الاعرف قلبها واوا و الا اي وان لم تكن الهمزة اصلية

٢٥٩

قوله فالاصلية ... الثابتة في محله ... عنها في مقابلة ... الفاء و العين و اللام فانه ... يكون منقلبة عن اصله ... انما قال ذلك لان الثقل ... لان الثقل في الحرفين الذين ... من الحرفين الذين بينهما ... قوله و الواو اقرب ... الهمزة بالياء ... [illegible]

ولا للثانية بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن
واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان
احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل
وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب
الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهتا همزة حمراء فانقلبت
مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان
يقال في رداء الارداوان بالهمزة اورداوان بالواو لكن المشهور ردايان بالياء
فكان ينبغي ان يقول المص والافوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة
وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا
قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا
مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة
من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء او تحذف نونه اي نون
التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب
تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت
تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان

وَالْيَاءُ عَلَى خِلَافِ القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفهما

فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالهما بالآخر بحيث

اي الواحدة منهما بدون الاخرى ١٢

لا يمكن الانتفاع بهما بدونهما صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه

اي في وسط المفرد ١٢

وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية والخانثا اقل استعمالا منهما او

بفتح الخاء وسكون الصاد بدون الياء في الواحد فيهما ١٢

لما كان حذف النون قاعدة مستمرة اي في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار

بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة

مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي (الجموع ما دل اي

اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم

بحروف مفردة اي بحروف هي مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد من

من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما يجب الصورة اما بزيادة

او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله

بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع

وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان

الواو والنون آخر الاسم من تمامه كذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات

الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس

٢٦١

كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع
كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة
خرجت اسماء الاجناس فانها اذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف
مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني
اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على
الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في
التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع
اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كالجامل والباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم الجنس او الجمع الذي لا واحد له من لفظه كخيل وابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد
عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا فضمة اسد وهو اي الجموع

نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة لمؤنث

فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة

الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على

سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق

او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه

اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل

يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان

يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واحلم من الجدار فان كان آخره

اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء

مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها

لطلب الخفة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان

اصله قاضيين حذف كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين

وان كان آخره اي آخر الاسم الذي يريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف

لالتقاء الساكنين وتبقى بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه

مفتوحا ولم تغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع

وَمُصْطَفَيْنَ في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف لالتقاء الساكنين وَشَرْطُ اي
شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته اِنْ كَانَ ذلك الاسم
اِسْمًا اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ اي فكونه مذكرا علما
يَعْقِلُ من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان
علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا
فتصح صورة علم التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وَشَرْطُ اي
شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح اِنْ كَانَ صِفَةً من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ اي لشروط فالشرط الاول كونه مذكرا العقل كما مر والشرط
الثاني اَنْ لَا يَكُونَ ذلك الاسم الكائن صفة اَفْعَلَ فَعْلَاءَ اي مذكرا غير مستو في

صيغة الصفة الكائن فى ذلك الاسم اياما مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة
افعل المؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل الدلالة على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى
تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى
مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث
لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا
فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا
بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا
مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر
والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية

وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ سِنِيْنَ بكسر السين جمع سنة بفتحها وَاَرَضِيْنَ بفتح الراء وقد
اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها
من الشذوذ ومنها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها عليين وامثالها
اراد التفصيل ذلك فليرجع اليه اَلْمُؤَنَّثُ اي الجمع الصحيح المؤنث مَا لَحِقَ اي جمع لحق
آخِرَهُ اي آخر مفرده اَلِفٌ وَتَاءٌ وَشَرْطُهُ اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان
مفرده صِفَةً وَلَهُ اي لذلك المفرد مُذَكَّرٌ اَنْ يَكُوْنَ مُذَكَّرُهُ اي مذكر ذلك المفرد
جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّوْنِ لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وَاِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ اي لمفرد مذكر
جمع بالواو والنون فَاَنْ لَا يَكُوْنَ اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن التاء
كَحَائِضٍ لانه لا يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات
لزم الالتباس وَاِلَّا عطف على قوله ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث صفة بل
كان اسما جُمِعَ هذا الجمع مُطْلَقًا اي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات و
زينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء التي
بتاء مقدرة كنار ودار وشمس ونحوها من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات و

وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما

تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وأموره الداخلة فيه كما هو المتبادر

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة

به واليه المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل

مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في

تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث

الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المقيدة للعموم في قوله تغير

سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وأفراس او اعتباريا كالفلك كما م

جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما أفعل اي جمع يكون على وزن

افعل كأفلس جمع فلس وأفعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس

وعلى هذا القياس معنى البواقي وأفعلة كأرغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع

غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي

ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان

لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق

العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى

٢٦٧

ثم شرع في مقصوده فقال (المصدر اسم الحدث) يعني بالحدث معنى قائما بغيره سوا

صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر (الجاري على الفعل) والمراد

بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه

او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا

له وويحا مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وانما كان الاخيران مفعولا

مطلقا (وهو) اي المصدر (من الثلاثي المجرد سماعي) اي سماعي ويرتقي

عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف (ومن غيره) اي غير الثلاثي

المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (قياسي) اي قياسي كما تقول

كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره

استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في

علم التصريف (ويعمل) اي المصدر بالقطع (عمل فعله) المشتق منه حال كونه ماضيا

نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس فحال كونه (غيره) اي غير ماض مستقبلا كان او حالا

نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما

لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كالفاعل والمفعول (اذا لم يكن مفعولا مطلقا)

يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا

ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء

مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله

فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع

قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل و

لما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا

ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه

بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضرب

زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا

نحو اعجبني ضرب زيد الا ان النسبة الى الفاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف

تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل و اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و

يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة

للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول

سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد

وضرب يوم الجمعة وضرب تاديب واعماله اي اعمال المصدر

٢٦٩

من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف فالاليق ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر والدفع ان الجواز

متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما

لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر به و

لكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات في القران

شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا

بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا

صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل

للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو

ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا

واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا او شكرا له

حمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة

وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجها وانما فصل بين

قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض

احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين

توهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث

موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل

٢٧٠

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعل امره بذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب

بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة

الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول

والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع

ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان

تدل على معنى ثابت والظ ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه

ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون

موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة

ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق

على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله

لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل

الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله

بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق

لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت

فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

٢٧١

يخرج عن التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل
فيما حصره حيث جعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في الترجمة الشريفة ما معناه
ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما
اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل
هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغة غيره
اي صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره اي الثلاثي مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم
مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضموما اولا ومع كسر ما قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في تتفعل
ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام
مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل
من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل
عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان
كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكان فعله يتعدى الى الظرفين والحال

والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى

هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه

متلبسا بشرط الشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافتان

بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في

الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال

اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان

باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم

باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كأنه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك

الزمان كأنه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه

اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوى

فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء

الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده

على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية

ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى

فان ولي بهما شبهه بفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم

الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي لا لاستقلال

او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد

ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه

يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا

على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده

من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم

باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر

غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر

لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب

باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فاذا

دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة

فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب

ابوه زيدا الآن او غدا لانه عمل بالحقيقة ح عبد

٢٧٤

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه
اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث تخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل
واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن
حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل
اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن
او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب
مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة
وكذلك المجموع منهما صحيحا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان
مفردا فى العمل والشروط لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها
بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا
الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن
او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى
معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

٢٧٥

ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفهما بوجود هذين
الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا
العذاب بالنصب بحذفهما ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام
مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن
وقع عليه اى لذات من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واحترازا قامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع
عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء كان لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف
بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول
كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط
اشتراطا عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل

اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطي غلامه درهما الآن او غدا او المعطي غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن ا
لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة واللازم اعم من
ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له
ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل
الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تجيء صيغة
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث
لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف

مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع

انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها

مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد

وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا

لاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول

لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم

مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه ليسأل عن

حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى

كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى

عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في

الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من هذه

الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صار

اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من

حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اى

الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول في

الاعتماد على صاحبها او الهمزة او ما فان اسم المفعول ايضا مشابه لاسم الفاعل في ذلك ١٢

من انه صفة مشبهة باسم الفاعل

٢٧٨

المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا

عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز

وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى

التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه في تفصيلها

اى مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه

بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف

التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة

المقصود ذكرها للتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا

وجرا وكذا اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة

وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة

الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه

بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه

شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة

عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه

ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة

٢٧٩

١٢ اعراب المعمول ههنا ثلثة كتب اولم يكتب ولو سلم وجوب اثبات الالف انما هو في المنفصل لا في المتصل ١٢ جمال الدين قدس سره

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن الوجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه
الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها
مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

في السعة وجه الاستقباح انهم ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما
استكن في الصفة واذا جاز بلا قبح نظرا الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام
الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منهما اي من
تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في
المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير
فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منهما احدهما
في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منهما فهو اربعة اقسام الحسن الوجه والحسن وجه وحسن الوجه وحسن وجه برفعه فيهما
قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره
في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة

٢٨١

قوله فيقتضي الحال [illegible] التخفيف ... الاضافة لقصد التخفيف ... حذف التنوين ... حذف الضمير مع الاستغناء ... [illegible]

قوله فاثنين من الثلثة المذكورة خرجت ... [illegible]

ومن الآخر قبيح الضارب ... في الحسن الوجه وحسن الوجه ... [illegible]

بها فلا ضمير فيهما اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم

تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية

فاعله الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان

لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون

فاعل لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة

وجه او تثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه و

حسنان وجها او تجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه

وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل غير

المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى المفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي

الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير

متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية

عشر فرفعهما الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما

تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين

لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا

قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول

مفعول الضارب او فاعل لہ نصب تشبیها بالمفعول وفی المثال الثانی انہ مفعول
ثان لمعطی او مفعول اول اقیم مقام الفاعل ونصب تشبیها بالمفعول والمفعول
الثانی محذوف وکذ ای مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زید تمیمی
الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضیل ما اشتق ای اسم اشتق
من فعل ای حدث لموصوف قام بہ الفعل او وقع علیہ والتعمیم لقصد شمول
قسمی اسم التفضیل اعنی ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزیادة علی غیرہ فی
اصل ذلک الفعل والباء فی قولہ بزیادة اما ظرف لغو للموصوف ای لذات
متصفة بتلک الزیادة او ظرف مستقر ای لموصوف متلبس بتلک الزیادة

٢٨٣

فقولہ ما اشتق من فعل شامل لجمیع المشتقات وقولہ لموصوف یخرج اسماء الزمان
والمکان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فی تلک الاسماء
وقولہ بزیادة علی غیرہ یخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو
ای اسم التفضیل من حیث صیغتہ افعل للمذکر وفعلی للمؤنث وانکان بحسب
الاصل فیدخل فیہ خیر وشر لکونهما فی الاصل اخیر واشر فخففتا بالحذف
لکثرة الاستعمال وقد یستعملان علی الاصل وشرطہ ان یبنی ای اسم
من حدث ثلاثی لا رباعی مجرد لا مزید فیہ لیمکن بناء افعل منہ اذ بناء

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل
ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول
او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتميز
ما هو مشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا
التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناءه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
افضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان لا حد زيادة فيه على غيره توصل بالشد اي الى غير
الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه
وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وقيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو

٢٨٤

٢٨٥

اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لافرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا الشذوذ في نحو احمق من هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدت ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبني منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او بمن او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلابد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

على غيره فلابد من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
الظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور الظاهر لانه يشار باللام الى تعيين المفضل عليه
المذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا
للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها
نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر فيجوز ان يقال في مثله ان
المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا
اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط ان

٢٩٦

ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد. كذا ١٢
اليه لكونه فردا له والضمير في منهم راجع الى من او ما وهو المضاف اليه ١٢

في استعماله بهذا المعنى أن يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ

وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه على

مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في

هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم

اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة

اي ثابتة زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده

ويضاف اسم التفضيل لـ ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما

يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر حسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض

المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا

صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى

جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة

يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد

لانها منشاه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف

هو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل المضاف

ان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون

او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس
فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له
نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوا الناس وهند فضلى النساء والهندان
فضليا النساء والهندات فضليات النساء لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة
واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة
والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم
قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه معهما واسم
التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق
ادوات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم
مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر لاشتراط ان العمل
في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه
لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دا

على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من

كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف

والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو

عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة

انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله

ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت

مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل

صفة اي وصفا لشيء سببا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا او خبرا عنه

او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضلا

ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على

نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول

فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا بعد نفي لكان له عمل

عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في

عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ

والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضلا باعتبار عين الرجل مفضل عليه

عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لسببه ليحصل لصاحبه
عليه تحصيل لمظهر تعلق بذلك الضا حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعيده سواء كان من متعلقات الموصوف
اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من
وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا
احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
المتقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على
ماهو الاصل في اسم التفضيل هو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل فيعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا
بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى
حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فبقي اصل حسن كحل عين رجل
مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة بابا ها مقام المدح

٢٩١

فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن

مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة

عرفا لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل

معينا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب

المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه

فى عين زيد فانتفت المساواة والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه

المقام ولا يبعد ان نقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان الزائد

على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا

ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل

عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان

زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون

عمله فى مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز فى المثال المذكور قلنا

فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات

والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففى صورة

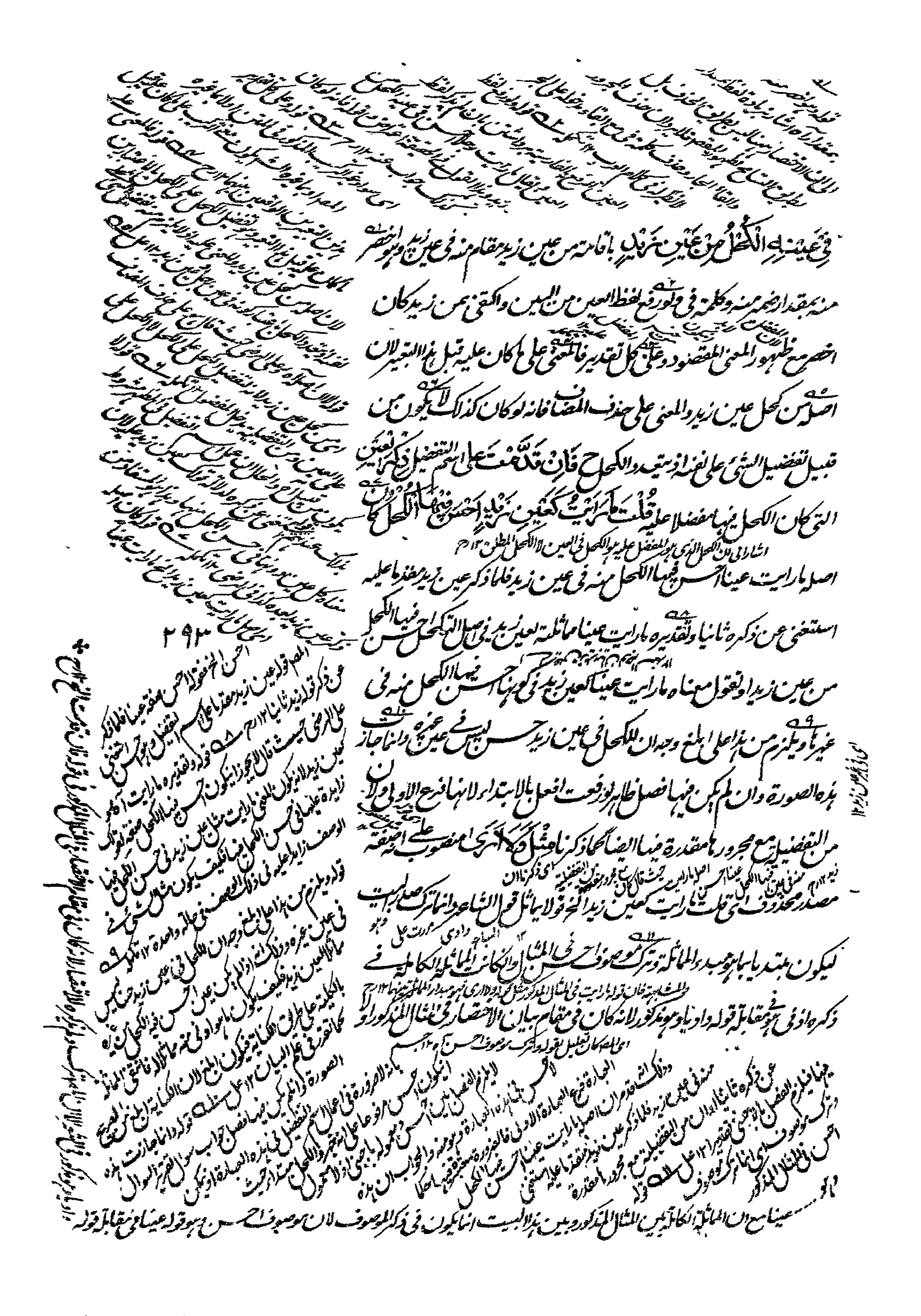
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فلذا زال بالنفى زوالا بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه

المشهورة في اداء مثل هذا المقصود مع ان الكلام في المشهورة والمراد العبارة ايا ما بينها ولذا قال من قبيل العبارة المشهورة ما رايت رجلا احسن في عينه

بينه وبين معموله لان احسن خبر فيكون عاملا في المبتدا عند بعضهم فيكون الكحل معمولا له فلا يكون اجنبيا تقرير الجواب ان الكحل مع ذلك ايضا اجنبي لان احسن عامل في المبتدا من حيث انه خبر وعامل في قوله منه في عين زيد من حيث انه اسم التفضيل فكونه معمولا باعتبار اجنبي من كونه معمولا آخر ثم جوابه قدس سره على تقدير التسليم فتوجيه المنع قبله بانا نقول كون الخبر عاملا في المبتدا ليس عليه الجمهور فان المذهب المختار ان العامل في الخبر هو معنى الابتداء كما في المبتدا ١٢ قوله لا يخرجه اى الكحل عن هذه الاجنبية دفع سوال تقريره ان معنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر جميعا كما هو المذهب المختار فلا يكون الكحل اجنبيا لان كلا منهما معمول لمعنى الابتداء تقرير الجواب ان الكحل لا يخرج عن الاجنبية بمجرد كون معنى ...

٢٩٢

بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فلا قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن وبين معموله اما عمل في احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولا من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه معمول له من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن فيه معنا تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذه المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يبين على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارات حصر منه على ترتيب غير ترتيبه ونبه على هذا الترتيب اى انشد سيبويه واستشهد في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال وكذلك ان تقول ما رايت رجلا احسن



في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد ومنه

منه بعد ارضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان

اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان

اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من

قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ سيد والكحل فان قد نعت على اسم التفضيل ذكر العين

التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كما

اشارة الى ان الكحل الذي هو المفضل عليه هو الكحل في العين لا الكحل المطلق ١٢ منه

اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه

استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل

من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في

غيرها ويلزم من هذا على البلغ وجدان للكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جاز

هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت الفعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان

من التفضيل مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ذلك اذ الكحل منصوب على انه صفة

مصدر محذوف اى قلت رأيت كعين زيد الخ قولا مماثلا لقول الشاعر وانما ترك صدر البيت

ليكون مبتدءا بما هو مبدء المماثلة وترك موصوف احسن في المثال لان المماثلة الكاملة في

ذكره اذ هو في مقابلة قوله واد ما هو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور او

٢٩٣

عينا مع ان المماثلة الكاملة بين المثال المذكور وبين هذا البيت انما يكون في ذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله عينا في مقابلة قوله

وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين

يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى

واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع [illegible] استغنى عن ذكره ثانيا

الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركبي الابل والتاية من [illegible] او [illegible] كالتحية

من حيي او حي وهو المكث والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله

ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي

السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله

الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف وواديا ولا

ارى اما اعتراضية وحالية واقل صفة واديا والجار في به يتعلق باقل والمجرور عائد

الى [illegible] واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية تمييز عن نسبة اقل الى ركب

منصوب على المصدرية اي اتيان تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول

اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم لوادي السباع واخوف منه وما

ما وفي الا مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا

اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا فقوله مررت على واد

الى السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين خالطه الظلام واديا يكون

يكون توقف الركب اقل من توقفهم لوادي السباع ويكون تو لك الوادي اخوف من وادي

السباع في كل وقت الاوقات وقاية الله سبحانه ركبا سارا يا سائر الليل فيه عن الآفات

والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي

السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي

السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد

منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل

سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى

كائن في نفسه اي في نفس ما اي معنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه

من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى

ح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس

الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن الطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل

كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان

وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها

فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ومما وصف ذلك المعنى

بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

بل يتوهم انه لا يتحقق الا في ضمن المتضمن فيخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا

بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة اي لم يفهم منه في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو

صفة بعد صفة للمعنى فيخرج به الاسم عن حد الفعل ولا يتوهم اسماء الافعال

لان جميعها المنقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن

الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن

باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان

عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها

انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او تقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في

الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على

الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر

او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور في

الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص بلحوق تاء التانيث لانها

تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة

الدالة على تانيثها او تانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث احترز عن المتحركة

لاختصاصها بالاسم نحو تاء فعلت الى آخره نحو فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل

٢٩٦

فيدخل فيه تاء فعلت ايضاً وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل
انما يكون للفعل وفرعه وحط فرعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي
الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم
اليق واجدر (الماضي ما دل) اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
(على زمان قبل زمانك) الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم
بعض اجزاء الزمان على البعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول
الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بمثل
لم يضرب وجمعه بمثل ان ضرب ضرب (مبني على الفتح) خبر مبتدأ محذوف اي هو اي الماضي
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب
وشرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربت في موضع ان تضرب اضرب واما الفتح
فلكونه اخف الحركات (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) فانه مبني على السكون معه نحو ضربت
الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضاً مبني على الفتح

٢٩٧

ومع غير الواو فانه يضم معها لما تشتبها لفظا كضربوا وتقديره اكرموا المضارع ما

اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد

حروف اتين في اوائله اعني الحروف التي تجمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة

انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال

على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر

عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه باحد

من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب

وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يخص باحد معانيه بواسطة

القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى

اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا

من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم

مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان

مع غيره واحدا كان او اكثر مثل نضرب كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب

واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة

اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات اذ ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما

غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما

بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة

لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب

حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة

في الرباعي اي في ما ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كيخرج

ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف

مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع

لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع

صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة

ولا نون جمع مونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة

الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل

عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع

تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل

الاعراب واعرابه رفع ونصب كالاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم

فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير

٢٩٩

بارز ضمير مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان او الجمع

المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن او المخاطب المؤنث

مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في

موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب

في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة

في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال

الجزم مثل لم يضرب ولن يضرب لم يضرب والمضارع المتصل به ذلك

اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع

وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه

تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون

وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو

والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول

يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة تقول لن يدعو ولن يرمي

والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة

اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة

بالضمة والفتحة تقديراً لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى

والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ونحو يرفع المضارع

اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد

كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل

فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل

يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن

يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك

مذهب البصريين ... فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم

كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد

نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب

ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان

ضارب خبر مبتدا او مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع

الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا و

عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده

والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان

على تقدير الاسم لفظى وعلى تقدير الفعل معنوى فلا معنى لان الاصلية ١٢ تكملة

فيه الاسم وانما عدل عن الاصل اي جعل في باب افعال المقاربة اشعاراً

وينتصب اي المضارع بأن مفتوحة ولكن قال الفراء اصلها لا ابدلت الالف

نوناً وقال الخليل اصله لا ان فخفف كأيش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف

برأسه واذن قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنوّن عوضاً

عن المضاف اليه وكي وبأن مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد

لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان

المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جارة فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله

مصدراً بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو

لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي والواو

والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء

فجعل مفرداً ليكون من قبيل عطف المفرد على مفرد مفهوم من ذلك الانشاء

فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك

وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن

معه فأن التي تنصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن اليّ

مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون

٣٠٢

وكلمة ان التي تقع بعد العلم او ما لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان

المثقلة لان ان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع

فلا يناسبه ولكنت اي الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة

نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان

[illegible] الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق و

[illegible] عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما كما يجري في ان التي بعده الوجهان

ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا تابيدا

والا يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض

لان لن تقتضي التابيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا

لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعده معمولا لما قبلها فانه اذا

ما بعدها على قبلها لا ينتصب به لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد ما قبلها

فصار كانه [illegible] عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعد

على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء انما لا يحملها

الا في الاستقبال [illegible] نحو انا اذن احسن اليك

لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاما كقولك لمن يحدثك

٣٠٣

اما اذن لانک کاذبا وجب الرفع مثل قولک لمن قال اسلمت اذن

تدخل الجنة مثل بمثال الحال الاستقبال فقوله اذن مبتداء وقوله

اذا لم یعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معنا کما اشرنا الیه وقوله مثل اذن

تدخل الجنة خبر المبتدا ای تمثیل اذن بهذا المثال علی طریقة تمثیلات اخواتها

الا انه لما کان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطین اشار الیهما فیما بین

المبتدا والخبر واذا وقعت ای اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان

النصب بناء علی ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لکونه جملة والرفع

باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وکی التی ینتصب المضارع بعدها مثل

اسلمت کی ادخل الجنة ومعناها السببیة ای سببیة ما قبلها لما بعدها

الاسلام لدخول الجنة فی المثال المذکور وحتی التی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر ان

اذا کان ای المضارع مستقبلا بالنظر الی ما قبلها او لکان بالنظر الی

زمان التکلم ماضیا او حالا او مستقبلا بمعنی کی ای حال کون حتی بمعنی

کی للسببیة او الی لانتهاء الغایة مثل اسلمت حتی ادخل الجنة مثال حتی

بمعنی کی ولاستقبال المضارع بالنظر الی ما قبلها وبالنظر الی زمان التکلم کنت

سرت حتی ادخل البلد مثال حتی بمعنی کی او الی ولاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا وكسرت حتى

تغيب الشمس مثال حتى بمعنى الى او لاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخله

حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم او بعده وجب مثاله

او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد داخل في البلد

حكاية الحال الماضية فكانك تثبت في زمان الدخول بهيئات هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على

ما كنت بهيئاته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه حكاية ففي زمان

الحكاية ايضا يكون مرفوعا او يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي

حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء غير الجارة ولا العاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها

كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدا اي يكون الفعل جزءه لتكون حتى داخلة على الاسم

كما توهم بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية

اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي

مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي

الرجاء في زمان التكلم ومن ثمه اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة

الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول

الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

نحو وقت حصول الكون الناقصة في هذا القول بان يحمل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما

حرف استدراك القطع ما بعدها عما قبلها ما يحتمل الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت

تامة لانها لا تقتضي الخبر فامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسيرت حتى

تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا ليست انها منقطع عما بوقوعه وما قبلها سببا لما بعده

وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع

السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة في كان سيري حتى ادخلها فان عجبت

ما بال وخول الكان والفا وفيه وجاز الجر ايضا حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام

محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله

ايهم حلف تقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية

تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه في بعض النسخ هكذا وجاز في كان

سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة

فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري والضمير ... كي التي تنصب

المضارع بعدها بتقدير ان ... [illegible] ... لانها

جارة ... المجرورة ... مضارع ... لام ... النفي بعد النفي لكان

نحو ما ... وما كان الله ليعذبهم ... بعدها

بعد ما ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على
حذف المضاف من الاسم اي ما كان صحة تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله
ذا التعذيب لهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير
اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان
يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليتعين تقديم الانشاء او ما في
معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
الامر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او النهي نحو لا
تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او الاستفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه
اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه معنى النفي فعلى يندرج
في النفي او التمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه

ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير مني
ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا فبدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها
المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي
مصاحبة ما قبلها لما بعدها والآخر ان الواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي مثل ما هو الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
على غير القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان
او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان
ان المضارع داخل في مفهومهما والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى
ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والى بمعنى لي لالزمنك

٣٠٨

لا زمنك الى عطائك حتى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من
الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط
لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا ثم تشتم وتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا
او على آخرها وهو او لشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان
مقدرة بعد حتى فظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
التقدير الاول ان جعلت العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن
فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به لما سبق من
جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة
فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهارها مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى و
مع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو
اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على الاسم الصريح نحو جئتك للاكرام
واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب

٣٠٦

الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح
لم تظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل
على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم تظهر الناصب بعدها او يجب اى اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بنوعيها عليهما
اى على ان لا استكراه اللامين المتواليين بها لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم
واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم
تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر
الوغى فى رواية النصب ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم
نذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى
معنى النهى احتراز عما استعملت فى معنى النفى فهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا و
كلم المجازاة اى يجزم المضارع بكلم المجازاة اى بكلمات الشرط والجزاء التى بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف وهذا اختيار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان
اى كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما

بدونهما الا واين وحتى وبما تجزم ان المضارع مطلقا سواء كانت مع ولا وما او لا

واى وانى واذا ما انجزام المضارع مع كيفما واذ ما واذا وانى واذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد

اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأت

انا ايضا اقرأ عليها من المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات اما مع اذا فلان

كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به

بان مقدرة عطف على قوله بلم اى وتجزم المضارع بان مقدرة ويجئ بيانه ان شاء الله تعالى

فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد ان يجعل الضمير الى الاقرب

اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص اى لما بالاستغراق

اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم فلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم

اى عقيب جرمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه

الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز

حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص ايضا

بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم

يضرب ومن لم يضرب [illegible] ذلك [illegible] فاصلة [illegible] بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها

[illegible] التوقع [illegible] كتب الامير [illegible]

وقد تستعمل في تخير المتوقع الصاحب نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب

بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن

بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولا ء

النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل في نقيض الشيخ ولا النهي ضدها

اي النهي التي ضد لام الامر وهي التي تطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع صيغ

المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة

من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل

الثاني اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا في شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل

على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فان

يجعل الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة

عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان

يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد بهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم

كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له

لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها

بمكان تصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وتسميتهما اي هذا

قدس سره غير كانا اي الشرط والجزاء

اي بين الفصل وانما اشترط لانه شرط التحقق الثاني وثانيهما جزاءً من حيث انه

يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو

ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب

في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا

فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق

لحيلولة الماضي والفصل لغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا

بغير قد لفظا للفصل الماضي نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب

ويحتمل ان يكون للفصل العقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد

سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي

فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء للتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال

فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال

بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان

اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا

مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى

بل من حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاثبات

٣١٣

بالفاء وترکها لان اداة الشرط لم تؤثر فی تغیر معناه کما تؤثر فی الماضی فضعف الفاء واثر

فی تغیر المعنی حیث خلصت لمعنی الاستقبال فیترک الفاء لوجود التأثیر من وجه وان لم یکن قویا

نحو قوله تعالی ان یکن منکم الف یغلبوا الفین ومن عاد فینتقم الله منه والا ای وان لم

الجزاء الماضی والمضارع المذکورین فالفاء لازمة فیه لان الجزاء الماضی بعد

لفظا کما تقول ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس او تقدیرا کما تقول ان اکرمتنی الیوم

فاکرمتک امس تقدیره فقد اکرمتک ولا یکون تقدیرا لا تأثیر لحرف الشرط فی الماضی فاحتاج

الی رابطة الفاء وان کان جملة اسمیة او امرا او نهیا او دعاء او استفهاما او مضارعا منفیا بما او لم او لن

او غیر ذلک کالتمنی والعرض ففی جمیع هذه المواضع لا تأثیر لحرف الشرط فی الجزاء فاحتاج

الی الفاء ویجیء اذا التی للمفاجأة مع الجملة الاسمیة التی وقعت جزاء موضع الفاء

لان معناها قریب من معنی الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففیها معنی الفاء التعقیبیة ولکن

الفاء اکثر وانما اشترط اسمیة الجملة الجزائیة لاختصاصها بها لان اذا الشرطیة مختصة بالفعلیة

فاختصت هذه بالاسمیة فرقا بینهما کقوله تعالی وان تصبهم سیئة بما قدمت ایدیهم اذا هم

یقنطون ای فهم یقنطون وان التی یجزم بها المضارع حال کونها مقدرة

انما کانت مقدرة بعد الامر نحو زرنی اکرمک ای ان تزرنی اکرمک والنهی نحو لا تفعل

الشر یکن خیرا لک ای ان لم تفعل یکن خیرا لک والاستفهام نحو هل عندکم ماء اشربه

ما اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ما اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان

المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا

اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما

تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح التقدير ان مع مضارع يوخذ مما تقدم

ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة جزاء لها وانما اخص تقدير ان بما بعد

هذه الاشياء لانها غالبا تتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة

يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعد تلك

الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل

المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام

وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصدوا اي تلك السببية فقدرت ان

مع الفعل الماخوذ من اسلم فقيل ان تسلم تدخل الجنة بخلاف لا تكفر تدخل

الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النفي قرينة ان الفعل المنفي لا المثبت ولهذا

امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده

لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر

الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف

في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية.

واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني برفع يرثني اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر كذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر كان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب واحتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف اي البناء على السكون لانتفاء المقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهة المقتضية للاسم

٣١٦

٣١٧

المقتضية للاعراب اسما ای سببه فی الصورة حکم المجزوم ای مثل حکم المضارع المجزوم

فی اسکان الصحیح وسقوط نون الاعراب وحذف حرف العلة لانه لما شابه بما فیه اللام من المجزوم

معنی اعطی حکمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم کما تقول لم یضرب لم

یضربا لم یضربوا ولم یخش ولم یغز ولم یرم وذهب الکوفیون الی انه معرب مجزوم بلام مقدرة

فان کان بعده ای بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرک اسکن آخره وجعل بعد

امر تقول فی تعد عد وفی تضارب ضارب ولم یذکر المص هذا القسم لظهوره وان کان

بعده حرف ساکن ولیس المضارع بالرباعی والمراد بالرباعی ههنا ما یکون ماضیه علی

اربعة احرف من المزید فیه واما نحو باب الافعال لا غیر فزدت همزة وصل علی الباقی بعد

حذف حرف المضارعة للتوصل بها الی النطق بالساکن حال کون تلک الهمزة مضمومة

ان کان بعده ای بعد الساکن ضمة دفعا لالتباس بالمضارع المعلوم المتکلم علی تقدیر

الفتح وتحرزا عن الخروج من الکسرة الی الضمة علی تقدیر الکسرة فانه اذا قیل اقتل بفتح

الهمزة التبس بالواحد المتکلم المعلوم واذا قیل اقتل بکسر الهمزة لزم الخروج من الکسرة

الی الضمة ومکسورة فیما سواه ای سوی ساکن بعده ضمة سواء کان بعده کسرة او فتحة

فانه لو ضم فی مثل اضرب التبس بالماضی المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم فی

علم لالتبس بالمضارع المجهول المتکلم ولو فتح لالتبس بالماضی الرباعی مثل اعلم مثال

قوله وان كان رباعيا عطف على قوله وليس رباعيا

لما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده

فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لان القاطع

موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل فقطعها لذلك عنه

فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى

ملابسة او بناء على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه لا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي

لم يذكر فاعله وتكون اضافة الفعل اليه بيانية نحو حذف فاعله اي اقيم المفعول ولم يذكر فاعله

ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه

ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واخرج

هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج من الضمة الى الكسرة

ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة

الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع

همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب

ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت

ودحرجت خوف اللبس غير اعلى لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين مما يكون

عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا اعلال فيه لئلا يفضي الى

الى اجتماع اعلالين في يرومي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة

عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض و

اختلاف في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر وبتبعيته ذكر المعتل العين المبني للمفعول

من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيهما قيل وبيع اصلهما

قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار

قول وبيع فابدلت واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل و

جاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح المرضي حقيقة

هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها

نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام

في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف

اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا

خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة

بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم

في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بالنقل وقلب الياء واوا

لسكونها وانضمام ما قبلها وجاء مثله اي مثل باب باع الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي

المجهول باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير

وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ قيل اختير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت

دون استخير واقيم اذ ليس فيه ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة

فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما

اذا اسكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فقيل استخير

واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول

مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج

ويدحرج وفتح ما قبل الآخر تحقيقا الفتح لثقل المضارع بالزيادة ويعتل العين

المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار

وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل

ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى

الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل

وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به بخلاف التعلق

نسبة الفعل الى غير الفاعل الحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم

على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي
بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلقا
بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت
زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيهما صدقا عليه
نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وكذا ارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل التعدية فيها اليها انما هي بواسطة اشتمالها
على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه

٣٣١

كقولك علمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب

ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين

ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك

المقتضي لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة

للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت

وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي

اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت

زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت

بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان

ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي

هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولا

لها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره

ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على

احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير

قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف

فلو حذف احدهما لكان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن الذين يبخلون
لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول
الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تجد فيهما انسانا مثلا
تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم و
ظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
وانما يجوز الالغاء على التقدير بين لاستقلال الجزئين اصالة لان يكونا
مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع

٣٢٣

ضعف عليها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم

لكن الجمهور على انه لا يجوز وبهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم

ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على

تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي

بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيما اذا توسطت

يعني الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم

احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها

نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد

احسب وعمرو ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه

المنفي عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت

يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها

لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق تعليقا

وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى لسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة

كما يجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه معنى الاستفهام نحو علمت

غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل لام اي لام الابتداء الداخلة على

٣٢٤

على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك
مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت ابقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا وعامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ
لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون
فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا فحينئذ جاز اجتماعهما في فعل و[illegible]
آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا اي علمت نفسي منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر
الافعال فلا يقال ضربتني بمعنى ضربت نفسي بل يقال ضربت نفسي وذلك لان اصل
الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن
ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه متغايران بقدر
الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما نفسا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف المضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس
المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا و
مفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وذلك يجري على راي البصريين والكلية على راي [illegible]
ويجوز فيما يجوز فيه كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد
اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني
اعصر خمرا كالتخصيص بها او لبعض افعال القلوب

٣٣٧

انه حسبت وخلت وزعمت في الخبر قريب من ظننت لانها للاعتقاد الا انه علم

والظن حيث يمكن ان تتوهم ان هذه المعاني ايضا متعدية الى مفعولين وانما قيدنا

بذلك لان افعال القلوب للتخصيص بانه يجوز ان يكون لكل واحد معنى آخر مثل خلت

جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى

كفلت به اي فانها بهذه المعاني الآخر الى مفعول واحد لا اثنين

وظننت بمعنى اتهمت ... بمعنى اتهمته ... اي اخذته

متهما ... وتوهم نوع من الظلم ... وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم و

علمت بمعنى عرفت تتعدى الى مفعول واحد اي بمعنى عرفت شخصه وهو العلم ... سمي

من غير علم ... ورأيت بمعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالجارحة

ومنه ... في النظر ... ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي

اصبتها وطلبتها ... كان ... لها معاني اخر قريب من معنى العلم والظن

ولم يتعرض ... بمعنى صار ... وجدت وجدا ... وجدت موجدة

ووجدت وجدا اي ... غضبت ... لانها ليس ... العلم والظن الا ...

الثانية ... ما ... لا ... الخبر ... ما ...

اي ... التعليق ... اي ... لا ...

هو تعبير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك.

التعبير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التعبير نسبة بين الفاعل
والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتعبير الفاعل عليها فكل من الصفة والتعبير عمدة فيما وضعت له لا التعبير
وحده وانما جعلنا التعبير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا التامة
لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التعبير كالزمان في الكل والانتقال والدوام
والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التعبير فيقال صار مثلا
موضوع لتعبير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل
فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتعبير الفاعل
للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التعبير
المذكور لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التعبير
فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد
لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما

بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار

وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة

وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اي

تصير عشرة تامة وتحمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء رجاء في قولهم

ما جاءت حاجتك ناقصة فضمير ما اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما

نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه

على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث

باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك و

جاء ايضا فعد ناقصا في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة

كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي

استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة

الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم

معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار

الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة

الاسمية يعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر

ذلك الانتقال بحسب المعنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول

لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل

كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا

اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع

لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف

على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد الضميرين

على الآخر لا على ما هو توهم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا

الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن

فراخا ثم صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت

اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها

خبرا مفسرا للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت بموت وآخر مثن

بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون

تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت

الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي

وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف

كيف نكلم من كان في المهد صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى

على المضي واما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة لاستيفاء الجميع استعمالاتها

وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة

نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات

الى ذات وتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع

واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال

فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون

الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها مثل اصبح زيد قائما او امسى زيد مسرورا او

زيد ضربا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح

وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى

او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى

على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد

اي دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت

ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه

ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء بات

٣٣١

الذي هو هذه الاوقات الخاصة والكون بهذه الاوقات الخاصة في الافعال الاخر نحو ضرب ونصر وفتح وغيرها فانها تدل بمادتها او بهيئتها على الزمان

الضمة اى تامتين ايضا نحو طلت بكان كذا و بت مستا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين

فى غاية القلة جعلا فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة

السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار

وتامة فى مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اى مشى فى وقت الغداة

وراح اى مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه

الافعال الاربعة من المتن فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى

ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها

آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن المتن اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من

الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح

اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل

لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على انه

ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات قبله اى

قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمر امارته

قابلية وصلاحية للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا

دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية

معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي

بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف

اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار

المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية

فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير فاذا

قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا

اشار بقوله ومن ثمه اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف و

الظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة

دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام بالجملة ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد

فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها و

اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي

مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي

الآن هذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك

تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس

خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس

مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم أخبارها أي أخبار الأفعال

الناقصة كلها على أسمائها إذ ليس فيها إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل

فإن أريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي أن يقيد بمثل قولنا

ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك أو تأخيرها عنها نحو

صار عدوي صديقي وإن أريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي أن

يقيد بمثل قولنا ما لم يمنع مانع من التقديم ومع تجويز أن يكون واجبا

كالمثال المذكور وهي أي الأفعال الناقصة في تقديمها أي تقديم أخبارها

عليها أي على تلك الأفعال واقعة على ثلاثة أقسام قسم يجوز تقديم أخبارها

عليها وهو من كان إلى راح وهو أحد عشر فعلا لكونها أفعالا وجواز تقديم

المنصوب على الأفعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم أخبارها عليها

وهو أي هذا القسم ما في أوله كلمة ما نافية كانت أو مصدرية أما إذا كانت نافية

فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لأنه يقتضي التصدر وأما إذا كانت مصدرية

فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف في الحكم

خلافا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه

من جانب الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة بينهم

ذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي

معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في خبر

النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه طعن فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم

ان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا

وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني

على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه

والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول

الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا

اندفع ما قيل كان من الواجب على المص رحمة الله عليه ان يجعل في امثاله

من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من بين افتعال المفاعلة

ثانيها وضع اي الثاني وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل جاء

منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء

المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فمعنى قولك عسى زيد ان يخرج دليل على

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك شرعت في ذلك وطمعه لا انك جازم به أو وضع

لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولاً أي لدنو حصول بأن يكون اخبار المتكلم

بذلك الى دنو الاشراف الخبر على حصوله للفاعل نحو كاد في قولك كاد زيد ان يخرج

يدل على قرب حصول الخروج لزيد الخبر ذلك بقرب حصوله أو وضع لدنو الخبر وقرب

حصوله للفاعل اخذاً فيه أي لدنو اخذ وشروع في الخبر بأن يكون ذلك الدنو

بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه

فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب

جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فلا فكل أي وضع لدنو الخبر رجاء عسى

قال شيخه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو

عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث

لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم تتصرف

في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من

معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها فتقول على الحد استعماليه عسى زيد ان

يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بأن الاستقبالية تقوية

لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان

ان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف ١١ اما

في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا

الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع

مع ان شبيه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف

تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى

انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه

بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة

وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه

اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في

النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب و

تقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان تذكر مرفوع فقط وهو

ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب

اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في

هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المفعول من غير قصد اقامته مقام المرفوع

والمنصوب فالمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون

٣٤٧

المنسوب والمنسوب اليه جميعا او اقيم المفعول الواحد مقام المفعولين في علمت ان زيدا قائم والضمير في قوله فهي راجع الى قوله عسى بتاويله الى الكلمة ١٢ ح

زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب
بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان
اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره المقدم عليه وان اعمل الثاني
كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها
بها بكاد وعلما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه فحذفت ان ودون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى
ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر لحصول
كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر بعلمك باشرافه على الحصول الفاعل
في الحال فما علمه اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من
الحال باعتبار احد معنييه من غير ان يدل لفظا على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد
من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطي لكل منهما حكم الاخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة

٣٣٨

وافادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا

وقيل نفيه اي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في

الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه ليقل قد ذبحوا

واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه

يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان

نفي كاد للاثبات لما خطاؤه ولا غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل

على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء

في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة وذو الرمة

في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة

فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطا ابن شبرمة في انكاره عليه و

اخطا ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون

النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال

اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى

وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية

٣٤٩

بقول ذي الرمة إذا غيّر النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب سبيل الهوى عن البراح
اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن
لا يثبت مدعاه بمجرده وذلك لما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه
في تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذه
شروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي
هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان
تقول طفق زيد وأخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال
فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة
تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراده بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى صيغته وعلى

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضاً فقوله ما

وضع اي فعل وضع لان الكلام في تقسيم الافعال فلا ينتقض الحمد بمثل

لله دره فارساً وانا له لكن ينتقض بمثل تالله الدمن شاعر

ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بعض الدعاء

الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع

او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر

من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي

لفعل التعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما

صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة

الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا

في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا

يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي

اي فعلا التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيداً واحسن بزيد

ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما

له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان

الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب

ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي

مزيد فيه او ثلاثي مجرد وما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه و

اشدد باستخراجه اي يتوصل بما بهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل

الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب

بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار

والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما

وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص

صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا

يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا

مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف

يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم

تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحد

لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على

واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود ولكنه ينفصل

بالقصد فكانه اعتبر القصد فلا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل

والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى

الامثال كما مر واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب

قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان

احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان

التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على

ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف

وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة

تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي

ما بعد ما الخبر نحو شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش

والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله احسن شيء عظيم وقال الفراء ما

استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه

كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو

وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي

من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وفيه اي مجروره فاعل

لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وله اي
مجروره مفعول عند الاخفش احسن بمعنى صر ذا حسن على ان تكون همزة
افعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن
للتعدية كما خرج بنفسه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت زيدا او
زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة
بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل حبه
وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل كانا
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان حلقي
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين

وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين
عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او
نعم وجه فرس غلام الرجل او مضمرا اي يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصوفة بمعنى الذي فاعل
نعم وتكون الصلة بأجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي
اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء يعني فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم ولعدتيه انما يوجب الغالب لابد ان يتقدم

المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المصباح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله

اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ

لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل

زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف

على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد فعلى الوجه

الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي

شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقته للفاعل اي مطابقة

الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو

نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة

هند ونعمت المراتان الهندان ونعمت النساء الهندات ويجوز ان يقال

نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف

فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا

جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو

وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص فمتأول بتقدير مثل
الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اى من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب
من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وذا فاعله اى فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا
لجريه مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوص تمييز او حال على وفق مخصوصه
فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او
راكبين

٣٤٧

وما قبله خبر او خبر مبتدا او محذوف بالنظر الى السؤال الناشئ كما عرفت فى نعم ١٢ قوله تمييز او حال فان قصد تقييد المبالغة فى مدح المخصوص بوصف

راكبين وجئته امراة تحدث ابنه امراة والعامل في التمييز والحال

ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص

لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا

عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى

حاصل في غيره متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث

يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه

ومن ثمه اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئية للكلام

ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل

نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع لافضاء بفعل اي ايصاله فان

معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه

اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء

كان اسما نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم نحو اعجبني ان ضاقت

عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة

ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه و حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى

٣٤٨

الى ما يليه اولان اثرها فيما يليه الجر وهي اى حروف الجر من والى وحتى

وفى وكرر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها

عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف

باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواو وهى اى الواو التى

يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة

الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التى ليها تكون حرفا واسماء والثلاثة البواقى

تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة

اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون

الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل

ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان

نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها

فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى وتجئ من للتبيين

ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه نحو

فالباء ههنا بمعنى الى ١٢ تكملة قوله بالجر عطف على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع فى بعض النسخ وللتبيين باعادة الجار غلط اذ لا معنى

قوله للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة معناه انه لو اكتفى به يفوت ما هو المقصود من حتى من كونه بمعنى مع كثيرا فان الى لا يكون بمعنى مع كثيرا بل على سبيل القلة ١٢ ح

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن
لاستقام المعنى وللتبعيض اي قد تجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين وللاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن
استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام
الموجب فقوله متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او
شيء من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر والى وهي للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة
لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل وغيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع
اموالكم وحتى كالى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا او لم يكتف
في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما

بينهما بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه

كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما

بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على الضمير مستدلا بما وقع في بعض اشعار

العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي

للظرفية اي ظرفية مدخولها الشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في

الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء

للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء نحو به داء ومجازا نحو مررت

بزيد فان الباء فيه يقتضي لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة

اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة

نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه بمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع

في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق

يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة

شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه

معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه

ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سوى الاختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى
في المسجد وزائدة في الاستفهام بل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
فلا يق ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي
تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في
الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة
شيء ذهنا نحو ضربته للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى
عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو
ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل
وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اي لانشاء التقليل وهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب
لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة

فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل القبيلتين ١٢ تكملة

ليحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل
مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب
ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او
رب رجل كريم الفارقة محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في
غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل
اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد والحال ان المميز مثنى او مجموع مذكرا كان المميز او مؤنثا نحو ربه رجلا
او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة
الضمير في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود
الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل

٣٥٣

سؤال تقريره ان دخول رب على الجمل ممتنع لان حرف الجر لا تدخل الا على المفردات ولذا قال انها مختصة بنكرة تقرير الجواب بانها تدخل على
ضربة بسيف صقيل دون بين طعنة نجلاء ... والشاهد فيه جر ضربة برب مع وجود ما الزائدة ١٢

وَ واوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة

ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست

بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله

فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة

مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه

لان ذلك تعسف واو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم

فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا

من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال

والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر

يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان ذلك الاسم الظاهر اسم الله او

غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك

الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين

وهو الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها

بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء

الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض

بعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم

منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل

وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون

عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير

السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل

على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على

المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان

ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة

لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان الباء توجد مع الاختصاص وبدونه

لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان

وحروف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية

نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم

وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد

وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ

واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

نحو قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله استغناء عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ ليس الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي المجاوزة شيء بتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد الذائب للطافته وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال

جواب القسم ... ولذا اي ولاجل ان يتضح جواب القسم في الجملة ... وان حذف النفي ... والمجاوزة ... في رميت السهم عن القوس ... بالوصول وحده اي ويكون المجاوزة ... الى ... اخذت عنه العلم ... واديت عنه الدين ...

في الصفا والنقا والشاهد فيه من حيث الكاف في كالبرد بمعنى اسم مثل ولا يخفى عليك ان الكاف لا يقع اسما عند سيبويه والمحققين الا في ...

كه اعتبارا عجمة بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا

للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم وَ مُذ

ومُنذُ للزمانِ الماضي والحاضر فهما للابتداءِ في الزمان الماضي يعني اذا

اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدا زمان الفعل المثبت والمنفي هو ذلك

الزمان الماضي يريد بهما الاجتمعية كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا

وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون

فيها فان معناه ان مبدا مسافرتي او عدم رويتي كان هذه السنة وامتد

الى الان وَالظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير

اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان

مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان

الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رَأيتُهُ مُذ شهرنا ومُنذُ يومنا

اي جميع زمان انتفاء رويتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا

بعد فعلم تحديد زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبار مبدا زمان

الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء

كما هو حسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا

٣٥٧

قوله فالمثالان المذكوران الخ اعتراض على المص بان الاولى ايراد المثال لكل واحد من الابتداء والظرفية ١٢ قوله ويمكن ان يجعل الخ جواب عنه

وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلَا لِلْاِسْتِثْنَاءِ اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت

بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا

زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انصبت بها تكون افعالا اَلْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ

ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها

على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت

وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة

لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة

لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الآخر

على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل

تبلغ مبلغ جمع الكثرة وَهِيَ اِنَّ وَاَنَّ وَكَاَنَّ وَلٰكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ اخرهما لكونهما

للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لَهَا اي لهذه الحروف صَدْرُ الْكَلَامِ

وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه

كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سِوٰى اَنَّ

المفتوحة فَهِيَ بِعَكْسِهَا اي بعكس اخواتها على حذف المضاف بان تقتضي عدم

الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء

بشیء آخر حتی تتم کلاما ح لو وقعت فی الصدر اشتبهت بان المکسورة فی صورة

الکتابة وانما حملنا العکس علی اقتضاء عدم الصدارة لا علی عدم اقتضاء الصدارة

لان تجرد الاستقنار یکفی فی ذلک وتلحقها ای هذه الحروف ما الکافة

فتلغی ای تعزل هذه الحروف عن العمل لمکان ما الکافة علی الافصح ای علی

افصح اللغات مثل انما زید قائم وقد تعمل علی غیر الافصح کما وقع فی بعض اشعارهم وتدخل

هذه الحروف ح ای حین اذ لحقها ما علی الافعال لان ما الکافة اخرجتها

عن العمل فلا یلزم ان یکون مدخولها صالحا للعمل فان المکسورة لا تغیر معنی

الجملة ولا تخرجها عن کونها جملة فاذا قلت ان زیدا قائم افدت ما افدت

بقولک زید قائم مع زیادة التاکید وان المفتوحة مع جملتها ای مع اسمها

وخبرها اسما ماجملة باعتبار ما کانت علیه قبل دخولها علیها فی حکم المفرد ومن

ثم ای من اجل الفرق المذکور وجب الکسر فی موضع الجمل ای فی

موضع یقتضی الجملة ووجب الفتح فی موضع المفرد ای فی موضع یقتضی المفرد

فکسرت ان ابتداء ای فی ابتداء الکلام لکونه موضع الجملة نحو ان زیدا قائم

وکسرت ایضا بعد القول وما یشتق منه لان مقول القول لا یکون الا جملة نحو قال

زید ان عمرا قائم وکسرت ایضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول

٣٥٩

لا تكون الا جملة نحو جاء في الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها

فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها

مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع

جملتها مبتدأة نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا او حال كونها

مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا

وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية

مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا

التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه

نحو لولا ان معاوك نعمت اي لولا نعمت ان معاوك لولا انك ضربتني صدر

منك وكذا قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف

والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع

التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فالفتح على تقدير

جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة في مثل من يكرمني

فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه

وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه

اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما
اما مبتدا او خبر مبتدأ او مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبودية
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل
سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله اُرى على صيغة المجهول بمعنى
اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى
كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل
ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت
الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادة ما مع حواليهما تفكيها مشتبهة
بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه و
ما وجد ذلك في كثير من النسخ من جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي
تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري
اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان

... واللهازم نحو يجوز النسبة ١٢ ح شه قوله ليعظم قفاه وهو غاية اللؤم ولذا قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه ١٢ تكمله

حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى

الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك

اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل

الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان

المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة

لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت

بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى

هذا المثال لكانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع

ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله

دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت

معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم

وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم

وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبلا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على

اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتدا فيلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى

اى وبكر خارج ١٢

٣٦٣

الاصلي فيها فلا يغير محل اسمها و ايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسوره لا تغير

معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة

التي هي ايضا لذلك التاكيد دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا

يجمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة

على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها

اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في

الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان

زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي

حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم يكرهونه ذلك واختار والتقديم

ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل وقد دخول اللام في لكن على اسمها

او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان

في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد

تخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد

التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات

بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما

كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين

لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد

لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي

لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا اخلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم

قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة

على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ

والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط

ان لا يفوت دخولها على مقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله

تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم

اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على

الفعل فانه متفق عليه فالكوفيين خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما

متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد

وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل

الوجوب في ضمير شأن مقدر والسبب في تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر

من مشابهة المكسورة به كما مر فاعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

٣٦٥

وان كان انما يفيد عنهم اعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب
الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر ضمير الشان حتى يكون
اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا في المبتدا
والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون
عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن
دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون
مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه
قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه
ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط فقال الشاعر
شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزم معها
اي المفتوحة المخففة حال كونها مفتوحة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد

٣٦٦

أو قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون
المحذوفة أو حرف النفي نحو أو لا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف
النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان
عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل
المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأن للتشبيه اي لانشائه وهي
حرف برأسها على الصحيح حملا على نحو الكاف ولان الاصل عدم التركيب ومذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان
زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان
الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد
فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى عن
العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوت فتحة الآخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان تعملها قلت كأن ثدييه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم
تعملها لفظا فعملها مقدر عندهم كما في المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعد تقدير الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في المخففة

ولكنّ وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا و ان

المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى

الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا لتفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له

نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك

رفع توهم تولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا

جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فتوسطها اي

لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي التغاير معنويا والضروري هو

المعنوي وههنا اقتصر عليه واللفظي فقد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون

نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب فلذلك اي لكن فتحت عن العمل لخروجها عن المشابهة

واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما

ما جريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش

انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا

ويجوز معها الواو مشددة او مخففة الواو وهي ما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية

وجعل الشارح الرضي الاظهر ليت للتمني اي الثابتة فتدخل على الممكن نحو ليت

زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين

المنصوبين بناءً على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيداً قائماً اي اتمناه كائناً على صفة القيام

فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان

وتمسكهما قول الشاعر ع يا ليت ايام الصبى رواجعا • فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى

رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب

على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها

راجعة ولعل للترجي اي للانشاء ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف

كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب الغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل

كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعانا من يجيب الى الندى

فلم يستجبه عند ذاك مجيب • فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة • لعل ابي المغوار

منك قريب • واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه

انه وقع المجرور في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك الرجل بابي

المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ويتعلق رد المصنف بما ذكر من التاويل

هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل لعدم الجزم

بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه

الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت بها وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام

مثال لقوله الامر المرجو فان النجاة امر مرجو

قوله ولعل الساعة قريب اي القيامة

الثاويل بالحكاية لكان اظهر وبهذا الدفع ما قال البعض ان الحكاية وبين الحكم بوجود الجر بلعل ... ان الحكاية تدل على ان جره ليس بسبب لعل مع انه جزم بالجر بها

ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعد عطف بيان لما

قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى

زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح

واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول

للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان الكون

لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او وا ما ليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل

او مكان نحو جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما

دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان

لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه يعنى انه لا يفهم منها الترتيب منها

وتجوز او عدها والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل

الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير

ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة

وشرط معطوفها اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه

اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه بدلالة عليهما

حتى تغير الخبر بالقوة والضعف عن الكل فضلا عن كونه بعده فصلح لان تجعل غاية له فيها الفعل المتعلق بالكل و

٣٧٠

انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى
المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب والمهلة من جهتين احدهما اشتراط
كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه والاشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي
بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر
وبكذا المشاة في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك عند صحيح الرؤية قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم
كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
الاصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل مزية على الفرع وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واشرف في الوجود من اتحاد
المتجاورين كذا في بعض الشروح وعن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه
عدم احتياجه الى ثبوت الجزء اعم من ان يكون حقيقيا او حكما ليشمل المجاز ايضا كما وقع في بعض الحواشي

٣٧١

بعض الشروح وهو شرح الرضي ظهر اختصاص الخ وبهذا اندفع كلام صاحب الهندي حيث اعترض على المصنف بان قوله ومعطوفها جزء من متبوعه غير صحيح

وَاَوْ وَاِمَّا وَاَمْ كل من هذه الحروف الثلثة لِاَحَدِ الْاَمْرَيْنِ اى للدلالة على احد الامرين

او الامور حال كون ذلك الاحد مُبْهَمًا اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل

ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل

فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وَاَمْ الْمُتَّصِلَةُ

لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ اى غير مستعملة بدونها وَيَلِيْهَا اى يذكر بعدها بلا فاصلة

اَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ وَالْمُسْتَوِى الْاٰخَرُ يَلِى الْهَمْزَةَ اى همزة الاستفهام بَعْدَ ثُبُوْتِ اَحَدِهِمَا

اى المعطوف والمعطوف عليه المستويين فى الاعراب والاسناد غيرهما ١٢ ح

اى احد المستويين عند المتكلم لِطَلَبِ التَّعْيِيْنِ من المخاطب وَمِنْ ثَمَّ اى لاجل ان ام المتصلة

يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لَمْ يَجُزْ اَرَأَيْتَ زَيْدًا اَمْ

عَمْرًا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره

المص والمنقول عن سيبويه ان هذا التركيب حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح و

يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة التيسير الفقهية

انه وجد فى بعض النسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد

المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى

ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا

فصيحا لا يوصف ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخ عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه

ايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين

اي بتعيين احد الامرين لان السوال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين

بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه

يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما على التعيين جاءك او لا فقد يجاب

كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمثال الاتية ثم في الموضعين ام

واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد

منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر

قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز و

تعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة

كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر

مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت

انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت

عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو بل اعمرو

تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لانه متعين

اما اي غير مستمر الا استفهاما اذا عطف شيء على آخر بام يلزم ان يصدر المعطوف عليه

٣٧٣

علمت انه ليس عنده فاعرضت عنه بمقتضى بل الاضرابية نقلت ام عمرو فتعلق الاستفهام اليه

اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولنعلم من اول الامر ان

الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر

المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض

النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه ولما يدخل

عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف لزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما

لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه

على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها

على اما الاولى واما الثانية تعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو

ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لثبوت الحكم لاحد من الامرين

المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا

للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد

الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو ا بل جاءني

عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه

لم يحكم عليه لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا

صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان

ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو

المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى اثبات الحكم المنفي عن المعطوف

عليه للمعطوف في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد

بل عمرو بل جاءني عمرو وزيدا اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لا

زمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فانه

لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اقام عمرو

وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات

مابعدها وبعد الاثبات لنفي مابعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن

عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها

يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت

حروف التنبيه نحو الا زيد قائم اما زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفرد على اسماء

الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتان

وهذان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد

وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب فكانه

اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب

٣٧٦

قريب متصف باصل القرب من غير زيادة ولذا كلمة اي واقرب متصف بزيادة القرب

ولذا الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب

هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب وحروف الايجاب نعم وبلى واي

بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة

ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة

لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا ففي جواب قام زيد بمعنى قام

زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد

فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان

كفرا فان معناه لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا

للاثبات الذي استفيد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد لنا

يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات

بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان

ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد

او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا

بلى اي انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب قام زيد

٣٧٧

بلى قام زيد واي للاثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة

بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك انه بمعنى نعم و

هذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم

فلا يقال اي اقسمت اي ربي ولا يكون المقسم به الا الرب او لعمري تقول اي والله اي وربي و

اي لعمري واجل وجير بالكسر وقد تفتح وانّ لتصديق الخبر في بعض النسخ لتصديق الخبر كقولك

اجل وجير وان للخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاء ان للتصديق الدعاء

ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله الناقة

وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان

اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من انها لتصديق

للخبر حروف الزيادة انما سميت هذه الحروف زائدة لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة

ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان

لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما

في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ

وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او

السجع وغير ذلك ولا يجوز خلوها عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه وإن وأن مخففتين وما ولا ومن
والباء واللام فإن بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد
النفي نحو ما إن رأيت زيدا أي ما رأيت زيدا وقلت أي زيادتها مع ما المصدرية
نحو انتظر ما إن جلس القاضي أي مدة جلوسه وقلت زيادتها أيضا مع لما
نحو لما إن قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما
كثيرا نحو فلما أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
أن لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو ع كأن ظبية تعطو إلى
ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع إذا نحو إذا ما تخرج أخرج
بمعنى إذا تخرج أخرج ومع متى نحو متى ما تذهب أذهب ومع أي نحو
أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومع أين نحو أين ما تجلس أجلس ومع إن نحو
إما ترين من البشر أحدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا أي أدوات
شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم أغرقوا
وعما قليل وزيد صديقي كما أن عمرا أخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو
غضبت من غير ما جرم وأيما الأجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا أي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد
وقلت زيادتها قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر
في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك في صورة
نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع في بئر لا حور سرى وما شعر
في بئر حور ردى الحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك وبين في البلاء والآلاء
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرف التفسير
اي في تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل مقدر
في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا
بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول
مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله كتبت اليه ان ائت
اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان

اعبدوا الله تفسير للضمير في به في امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني الا
مفعول لتصريح القول وقد تفسر بها المفعول الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى
امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر
ومنها حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فما وان
اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي الجملة الفعلية اي قد تدخلان على الجملة
الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي الجملة الاسمية
خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل في خبرها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني
انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان
تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا وحروف التحضيض
هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لانها على احد انواع الكلام

فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع وتلزمها الفعل في
بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا
ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل
ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في مستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على
فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه
الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب
واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه
وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

٣٨١

الدال وبكسر الكاف وسكون الذال خلاف الواقع او الاعتقاد والصدق بالكسر والفتح او بالفتح مصدر وبالكسر اسم مطابق الواقع او الاعتقاد والاصل

وقد يعرى بت ساير احرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما

مافي خبرهما لانهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول

في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذا في هل تقول هل زيد قائم

وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فعلا او اسما وهل

لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى

قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل أتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد

وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف

المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة أعم تصرفا اي

فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت

بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما مر وتقول أتضرب زيدا

وهو اخوك كاستعمال الهمزة لانها ادخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان الاستفهام

في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل

ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول أزيد عندك

ام عمرو فتجعل الهمزة معادلة ام المتصلة فانه لما تقصد الاستفهام عن احد الامرين

فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاخر فيه ان البيت [illegible] تقع مع ام المنقطعة لان

٣٨٤

في صورة ام المنقطعة لم تتعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف

سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل أعندك عمرو

وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو

من الحروف العاطفة بخلاف بل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها احد حرفي الشرط

ان ولو واما انهما صدر الكلام فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو

عكسه يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال

ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك

وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك

اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما

دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي

في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل في المستقبل نحو قوله تع ولامة

مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول

وهذا الازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر

مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل

انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت

حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفائهما معا وكون انتفاء الاكرام

مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف

وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل على انتفاء الملزوم

كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد

الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال

توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطا كما هو المشهور ولم يدر ان

ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء

الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر

بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم

تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم

له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وله استعمال

ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه

كقولك لو اهانني لاكرمته ليبين استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة

الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمهما اي ان ولو الفعل لفظا كما

مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لو انتم تملكون

اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان

لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما

حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لامتناع حذف الفعل و

الفاعل بعد من حذف الفعل وحده **ومن ثم** اي من اجل لزوم الفعل بعدها **قيل**

بعد لو المحذوف عنها **انك بالفتح** لا بالكسر **لانه** اي ان مع معموليه **فاعل** للفعل المقدر

بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة **وقيل انطلقت بالفعل** اي

بصيغة الفعل **موضع منطلق** اي في موضع يليق ان يقع فيه المنطلق لان الاصل

في خبر ان هو الافراد **ليكون** الفعل المذكور موضع اسم الفاعل **كالعوض** من

الفعل المحذوف في لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان

الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على

معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه

من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض منه اذا

كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره **وان كان جامدا** لا يمكن اشتقاق

الفعل منه **جاز** وقوع ذلك الاسم الجامد خبر ان **لتعذره** اي تعذر وقوع الفعل

موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه وتقدم

القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فصح ترك في لكونه ظرف

زمان احترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي

اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون لا تعمل فيه ادوات

الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب

للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال

واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله

ان اتيتني مثال للماضي لفظا او ان لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمنك وان توسط

اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان

يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان

يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني

اتك على المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون

باعتبار التقديم والجواز كليهما لنشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال

لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون لنشر باعتبار التقديم على غير

ترتيب اللف وباعتبار الجواز على ترتيبه وان اتيتني والله لاتيتك

وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى

فمن المثال مثالا لتقديم الشرط الاول

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على
تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فيه
باعتبارهما جميعا لنشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط
وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على
ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فيحمل [illegible] على تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف [illegible] تقديم مثال الثاني على الاول لكنه راد [illegible] المثال الاول المثال له
بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين حتى نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم
كاللفظي اي كالملفوظ او مقدر كملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي
بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله
لان اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون اولى بها اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء
واما التفصيل اي تفصيل اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او جملة في الذهن بكونه معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف بغير تقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل
الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد تكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون
المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان المقابل لاما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط
للزوم الفاء في جوابها وشبه الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي خبرها
او خبرا لان خبر الفاء ايضا خبرا سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق ومعمولا
لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد
بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فيحمل
سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو
اي ما وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير
مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من

من شيئ واقيم اما مقام مهما وسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي
حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى اما على المذهب الثاني
فتقديره مهما يكن من شيئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم
اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فهو من قبيل القسم الاول وهو ان
يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع
النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبلها فهو من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فيجعل
لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط و
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل

٣٨٩

الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل المحذوف فاما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر

زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل للفعل

المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم

على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يتم

جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا

خلاف وانما مثل المصنف بما تكون الواسطة بين اما والفاء فيها منصوبة لظهور شرط كونها معمولة لما بعدها

• حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول

كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك

لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا

والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز

ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه بمعناه لانك

تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا

لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم تخرجه لك عن الحرفية

تاء التأنيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون

من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله

انما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء

فبنه من اول الامر بسكونها على بناء ما الحقته وحركة تلك على اعراب وليه لانها

كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي

فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث

مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت هاهنا تقدم

حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق

علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون

وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة

التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غاية

نهاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

من غير فائدة بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء

التانيث كذا في شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر ابدل الظاهر

منها والفائدة في مثل هذا الابدال امر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المقدم المؤخر

والغرض من تقديم الخبر مهما التشويش في الاسم ... او خلفه توقا ...

ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضها في المصدر من معنى

ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وحدثانا في الاصطلاح نون ساكنة اي اثباتها فلا

الحركة العارضة مثل عادن الاولى وهي شاملة لنون من لدن ولم يكن وامثالها فاخرج

بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حر

او آخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من تابع

الآخر لحوقها من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين

فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر

الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل

به نون التاكيد الخفيفة لا تتعين التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان الراء تتبعها

حركة لا آخر لفظا الا في الوجود لتعطل العارض المعترض وليس نون انطلق تابعا لحركة

لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم

لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف

والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين

اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين

في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى

معا من ان يكون تنوين صلة التمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا

فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو اللاحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما

على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ وكانت اذ مضافة

الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن

الجملة لسلامة سياق الكلام ونحوه وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وقوله تعالى جعلنا بعضهم

فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد امثال ذلك والمقابلة

وهو يقابل النون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان

الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد

التنوين في آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا اسميت مسلمات

مثلا امرأة ثبتت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث

انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان من اعلام العرفات والتنوين العوض

لعدم مساعدة المعنى والتنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع

فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو اللاحق آخر الابيات

مع التحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم

وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا اما الحق في آخر الابيات والمصاريع

٣٩٣

والنكات للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقعا كما يشاهد من

اصحاب الغناء لان محل التغني انما هو الآخر لئلا يخل سلك النظم تخلله بين كلمات

الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما

كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت

بحروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها وتحقق النون بعد القافية

انما يكون بابدال حروف الاطلاق كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي

ان اصبت لقد اصابن وهي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن

الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا صحيحا

كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس ساكن حركة يحصل

من اشباعها حرف الاطلاق لتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق

خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن والقافية في هذا البيت القاف

الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق بها النون

فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن

الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع

وليس للقسم الاول اسم مخصوص واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني

٣٩٤

بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة

لغرض التركيب لا لمعنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي

هي من اقسام الكلمة بمنزلة الوضع تسامح وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع

في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال

كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين

علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين

من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم

ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد

ابن رجل عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله

موصوفا انه لا يحذف فاذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا

عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف

حيثما كانت لئلا تلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة

ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح

مع غير الالف اعني غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف

الفاصل بين نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها مكسورة فيهما تشبيها بنون التثنية

نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد و النهي نحو لا تضربن و الاستفهام مثل هل تضربن و التمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو قوله تعالى والله لافعلن بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات لدلالته على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا توكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في
النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي لكونه
اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكره
ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بامر متصل وهو النون
بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم
غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد
حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن
غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت وثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى لثقل الواو
بعد الضمة قبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ذلك ومع ضمير المخاطبة بالياء المكسورة

٣٩٧

ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة

وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكر يعني ضمير المخاطبة وهو الواو المذكر غائبا

كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل

التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان و

اضربنان تمييز الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان

في الجمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات

ولا يدخلهما اي التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على

غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف

وليس مرضي عند الاكثر وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث

مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة

المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة

من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال

المعتلة الاخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع

المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر

نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي [illegible]

مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزوارم واخش فان النون مع الضمير البارز كالكلمة

المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزوا ولا تغار واشارا

الغرض ... بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي ...

تضم الواو ... نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء

المفتوح ما قبلها كما تكسرها مع المنفصلة تقول ... كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير

البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزوارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة

ويعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات فيها كما قلت اغزوا

وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل

قيل هل ترين في هل ترى كما يقال هل ترى هذا امثال لغير البارز الذي تحركت لامها الفتح

كما تفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد

ضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا امثال المافيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في هل ترين

باثبات الياء وكسرها كما يقال لم تري الناس هذا امثال المافيه بارز يكسر لاجل النون واغزون

عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير

التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغز

بحذف الياء المكسور ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف لبعضها

لما هو مع الضمير البارز كما ستعرف بعض المضمر الغير البارز كما اشرنا اليه في النون المخففة تحذف

للساكن أي لالتقاء الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين كقول الشاعر شعر لا تهين

الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه الا تهين حذف النون الخفيفة لالتقائها باللام الساكنة التي

بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان القياس ان يقول لا تهينن لانه تحركت النون

فرقا بينهما وانما لم تعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكونه علاوة الفعل وعامة

تحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما لحقت به لخفتها اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين

كذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن يحذف

الواو والياء فاذا وقفت عليهما في الوقف ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين اذ لا يرد ما حذف

لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم قرينة بابقاء اثره على الشيء بلا لازم و المخففة

للمفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك اضربن اضربا لتشبيهها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله

تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو جئت خير واصابت خير واختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا والحقنا بنا من تبعه

شرفا وضرا واجعل نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواضع النداء مستقلبة باداب عبوديتك صلى نهج

الاستغاثة وصل علينا من كلمة شفاعتك في محو ارقام الصفات الا كافية وعفو مغفرة بسقام الجنايات لا شاد على آله واصحابه

ومن تبعهم من زمرة احباب وقد استراح من كد الانتهاء بنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الضعيف الفقير عبد الرحمن الجامي

وفقه الله سبحانه في طاعة عبوديته لاعراض عن نظاير [illegible] والاعراض نحو اليوم الحادي عشر من رمضان المعظم

في سلك شهور سنة ٨٩٧ سبع وتسعين وثمان مائة

٣٩٩